١٤.٣

حوار كوني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

حديثٌ في علم الاجتماع مع جيفري بلايز
برينو برينجيل

الذكرى المئويّة لتأسيس الجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع
يوشيميشي ساتو
شيكاكو موري
ماساكو إيشي كونتز
ناوكي سودو،

نحو بيانات سياسيّة أمميّة جديدة
أديلانتي-حوار العمليّات الكونيّة التقدمية الدولية
ميثاق الجنوب الايكولوجي
-الإجتماعي وما بين الثقافات
تجمعات البدائل الاجتماعية -البيئية في نيجيريا
ري كومونز أوروبّا ReCommons Europe

رؤى نظريّة
ليديا بيكر
كريستين هاتزكي

الحركات المفتوحة
دجون فيفير
حمزة حموشان
ماريا روميتو دالغادو
آندي آريككاستيلو باتان
غومر بيتانغور نويز، إسبانيا

قسم مفتوح
› إعادة بناء نظريات التبعية

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

العدد ٣ من السلسلة ١٤ – ديسمبر ٢٠٢٤
https://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

تصميم ربيع محمصاني

> الافتتاحية

تستهل نشرية حوار كوني بمقابلة مع دجوفري بلايرز الرئيس الحالي للجمعية الدولية لعلم الإجتماع الذي تمّ انتخابه في المؤتمر الدولي العشرين في ملبورن. يشاطرنا بلايرز في هذا القسم الثابت من « حديث في علم الإجتماع»بعضا من إسهاماته في دراسة الحركات الاجتماعية و آراءه بشأن السوسيولوجيا الكونية ووجهة نظره حول العالم المعصر و دور السوسيولوجيا.

يحتفي القسم المواضيعي الأوّل من النشريّة بمرور قرن على تأسيسالجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع. حيث يرسم رئيسها الحالي يوشيميشي ساتو و عدد من أعضاء مجلسها الإداري المراحل المختلفه لعلم الإجتماع الياباني حيال مأسسة الجمعيّة اليابانيّة لعلم الإجتماع. مع إيلاء اهتمام خاص للارتباطات والسياقات العالميّة، والاتّجاهات الجديدة في علم الإجتماع الياباني وفي مسألة الدولنة.

خصّص القسم المواضيعي الثاني للإعلانات السياسيّة المعاصرة. إذ تعدّ المانفاستوات أدوات جماعية واسعة الإستخدام لوضع الأفكار والبرامج جهارا. ويمكن فهمها كونها مقاييس للحاضر، وغالبًا ما تقرن بين تشخيص المنعطفات التاريخية والحرجة، وتفسير الواقع الاجتماعي والسياسي، والبحث عن بدائل. يؤثّث هذا القسمَ خمسة مانفاستوات سياسية دولية تسعى إلى تقديم مقترحات وآفاق للتغيير الاجتماعي والسياسي في ظرف عمّ فيه الإحساس بالضيق الحضاري العميق والتخبّط في أزمة المشاريع البديلة. تطغو على بعض هذه البيانات صبغة عالميّة بينما تعدّ بعض البيانات الأخرى أكثر إقليمية، مسلّطة الضوء على الحالات الأفريقية وأمريكا اللاتينية والأوروبية. ولكن تقترح جلّها مسارات ممكنة لإعادة تنظيم عمليات التعبئة الشعبية والأجندات القصيرة والمتوسطة المدى ذات الصلة.

يستهلّ المقال النظري الذي ألّفته ليديا بيكر وكريستين هاتزكي، بالتشخيص الاستفزازي. ففي العقود الأخيرة، استجلت فروع مختلفة من النظرية الاجتماعية (مثل دراسات ما بعد الاستعمار والدراسات الجندريّة) إلى حد بالغ فئات من الاختلاف ولكنها أهملت الاقرار بأوجه التشابه بينها. وتماشياً مع المناقشات الأخيرة حول تعدّد الأكوان والأنطولوجيات الجديدة، يسعى المؤلفون إلى تصميم أجندة بحثية تستقي الترابط،والتقارب، والتشابهات، والتزامن لتعزيز مفهوم التشابه العلائقي.

أمّا القسم المواضيعي الآخر من النشرية و الموسوم «الحركات المفتوحة» فيتناول إثنين من المسائل المواضيعيّة البالغة الأهمّيّة. ألا وهما المظاهرات والإحتجات الأخيرة ضدّ حكومتين استبداديّتين (في بنغلادش و فنيزويلا) ونواتجها ذات الصلة من جهة والعلاقة بين الإبادة الجماعيّة الدائرة رحاها في غزّة والعدالة المناخية العالميّة. كما يتضمّن هذا القسم تقييما لل للتحوّلات التي شهدتها الحركات الاجتماعية في إسبانيا على مدى العقدين الماضيين.

ويخلص «القسم المفتوح» بمناقشة أهمّيّة إعادة بناء نظريات التبعية و إعادة النظر في جظورها و تحيين إسهاماتها.

أرجو أن تكونوا قد استمتعتم بالأعداد الثلاثة لهدة السنة. ستحتفي نشرية حوار كوني في ٢٠٢٥ بعيدها الخامس عشر. سيكون هذا الموعد فرصة فريدة لتقييم حالة علم الاجتماع العام والعالمي وتعزيز الروابط بين المبادرات القائمة في مناطق العالم المختلفة. ■

برينو برينغل، رئيس تحرير حوار كوني

> ثلاثة أعداد في السنة بلغات متعدّدة على موقع النشريّة

> ترسل المقالات المقترحة للنشر على العنوان globaldialogue@isa-sociology.org

GLOBAL DIALOGUE

ISA International Sociological Association

> فريق التحرير

رئيسا التحرير: برينو برينو برينغل

محرران مساعدان: كارولينا فيستينا وفيتوريا غونزاليز

محرر مشارك: كريستفر إيفنز

محرران متصرفان: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشارون: مايكل بورورواي، كلاوس دوري،بريجيت أولينباخر

مستشار إعلامي: خوان لياراغا

محررون مستشارون: ساري حنفي، جيوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مارتن، ساواكو شساري حنفي، جيوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بنسكي، شيه جو جاي شن، يان فريتز، كويشي هوزيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، آلسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إلينا أويناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوكاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانير، سيلي سكالون، نازانين شاه روكني

محررون إقليميون:
العالم العربي: ساري حنفي (لبنان)، فطيمة الرضواني، (تونس) صفوان الطرابلسي (تونس)

الأرجنتين: ماغدالينا ليومس، خوان باريكو، دانتي مارخيوسوس

بنغلاديش: حبيب خندكر، خير شودري، بيجوي كريشنا بانيك، سابينا شارمن، سيباك كومار ساها، محمد شهيد الإسلام، عبد الرشيد، سركر سوهيل رانا، جويل رانا، هلال الدين، ياسمين سلطانة، صلاح المأمون، إكرام الكبير رانا، فارحين أكثر بويان، خديجو خاتون، عايشة صدّيق حميراء، عارفون رحمان، إستياق نور محيط، مخضّد شاهيم إكثار، سوريًا أكثار، عالم الغير كبير، تسليمة نصرين

البرازيل: فابريسيو ماسيل، أندريزا جالي، ريكاردو فيسر، خوسيه غيرادو نيتو، جيسيكا مازيني مينديز

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل

الهند: رشمي جين، رنا راكاش، مانيش يداف

إيران: ريحانة جافادي، نياشي دولاتي، سيد محمد مطّلبي. إلهام شوشتاريزاد

كازاخستان: أيجل زايروفا، بيان ساماغامبت، عادل روديونوف، ألمش تليسبابيفا، كوتنيش تل، المغول موسينا، أكنور إيمانكول، ماديار ألديريانوف

بولندا: ألكساندرا بيرناكا، آنا تورنر، جوانا بيدناراك، مارتا بلاجيسننسكا، أوسولا ياريكا

رومانيا: رالوكا بوبسكو، رايسا غابرييلا زامفيريسكو، بيانكا ميخايلانا، ديانا موغا، لويز نوستور،ماريا فلاسيانو

روسيا: إيلينا جدرافوميسولوفا، داريا خلودوفا

تايوان: وان - جو لي، تاو - يونغ لو، يو - ون لياو، يي - شو هوانغ، شين - ينغ شين، زي هاو كيرك، مارك يي - وي لاي، يون - جو لين، يون هسون تشو

تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين.

في قسم «التحدث عن علم الاجتماع»، يتحدث برينو برينجل مع جيفري بلايرز عن علم الاجتماع العالمي، العالم المعاصر ودور علم الاجتماع.

القسم الموضوعي «الذكرى المئوية لجمعية علم الاجتماع اليابانية» يحتفل بمرور مئة عام على إضفاء الطابع المؤسسي على علم الاجتماع الياباني (الاستشهاد: غييرمو غافيلا، على باكسيباي).

القسم الموضوعي «نحو بيان سياسي دولي جديد» يجمع خمسة بيانات تسعى لتقديم مقترحات وآفاق للتغيير الاجتماعي والسياسي

المصدر لصفحة الغلاف: بيكساباي.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية ٢

> حديثٌ في علم الاجتماع

علم الاجتماع الكوني زمن الأزمات المتعددة. مقابلة مع جوفري بلايرز، رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
بقلم برينو برينغل البرازيل/إسبانيا ٥

> الذكرى المئويّة لتأسيس الجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع

علم الإجتماع الياباني والجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع: لمحة تاريخيّة
بقلم يوشيميشي ساتو، اليابان ٨

علم الاجتماع الياباني وارتباطاته العالمية
بقلم شيكاكو موري، اليابان ١٠

نشر البحوث الاجتماعية اليابانية على نطاق عالمي: التحدّيات
بقلم ماساكو إيشي كونتز، اليابان ١٢

الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الياباني
بقلم ناوكي سودو، اليابان ١٤

> نحو بيانات سياسيّة أمميّة جديدة

مانيفاستو حول الأزمات العالميّة والبدائل الراديكاليّة
بقلم أديلانتي- حوار العمليّات الكونيّة ١٦

الأممية أو الانقراض
بقلم التقدمية الدولية ١٨

إعلان بوغوتا: نحو عهد مع الأرض
بقلم ميثاق الجنوب الإيكولوجي -الإجتماعي وما بين الثقافات ٢٠

مانيفاستو من أجل بدائل اجتماعية-بيئية في نيجيريا
بقلم: تجمعات البدائل الاجتماعية -البيئية في نيجيريا ٢٥

مانيفاستو من أجل أممية شعبية جديدة في أوروبّا
بقلم ري كومّونز أوروبّا ReCommons Europe ٣٠

> رؤى نظريّة

ما وراء الاختلاف: التشابه في عالم متعدد الأبعاد
بقلم ليديا بيكر وكريستين هاتزكي، جامعة لايبنيز هانوفر، ألمانيا ٣٢

> الحركات المفتوحة

الإحتجاجات في فنيزويلا و بنغلادش: متى يتخلّى المستبدّون عن السلطة؟
بقلم دجون فيفير، الولايات المتّحدة الأمريكية ٣٥

العدالة المناخيّة العالميّة وتحرير فلسطين
بقلم: حمزة حموشان، المعهد عبر الوطني، هولندا ٣٨

الحركات الاجتماعية في إسبانيا: عقدان من التحوّلات
بقلم ماريا روميتّو دالغادو وآندي آريككاستيلّو باتان، وغومر بيتانغور نويز، إسبانيا ٤٠

> قسم مفتوح

إعادة بناء نظريات التبعية
بقلم أندريه ماغنيلي، فيليبي مايا، وباولو هنريكي مارتينز، البرازيل ٤٢

««لطالما كانت الرأسمالية نظامًا قائمًا على التكاليف غير المسدّدة.

توجّه التكاليف نحو الخارج و يتمّ تحويلها بشكل ممنهج إلى مكان آخر»

حمزة حاموشان

> علم الاجتماع الكوني

زمن الأزمات المتعددة

مقابلة مع جوفري بلايرز، رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

يشغل جوفري بلييرز منصب مدير الأبحاث في صندوق البحث العلمي (FNRS) في جامعة لوفان الكاثوليكية في بلجيكا. شارك بنشاط في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA) منذ عام ٢٠٠٦. وترأس لجنة البحث في الطبقات والحركات الاجتماعية (RC47) التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ وشغل منصب نائب رئيس الجمعية للبحث من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣. انتخب، في يوليو/جويلية ٢٠٢٣، رئيسًا للجمعية للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧. حاوره في هذا العدد برينو برينغل، أستاذ علم الاجتماع في جامعة ولاية ريو دي جانيرو بالبرازيل، ورئيس تحرير مجلة حوار كوني ومتعاون منتظم مع البروفيسور بلييرز

المصدر: الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

برينو برينجيل (ب ب): للباحثين في الحركات الاجتماعية دراية بمساهماتك في مجال النشاط البديل والحركات الكونية. في المقابل، يمثل تجاوز حدود الاختصاص الدراسي لإعادة التفكير في الصلات بين الحركات الاجتماعية وعلم الاجتماع العام أحد جوانب عملك. بناءً على اسهاماتك التجريبية،هلّا أخبرت قرائنا بالمزيد عن هذا المنظور؟

جوفري بليرز (ج ب): الحركات الاجتماعية موضوع جذاب لدراسة المجتمع والتغير الاجتماعي. فهي منتجة للمجتمع وناتجة عنه في الآن ذاته. كما تعكس التغيرات الناشئة في القيم وطرق العيش المشترك، من خلال استخدامها المبتكر لأدوات الاتصال الجديدة أو سيرورة الفردنة مثلا. تحاول هذه الحركات تغيير المجتمع. فهي تنبهنا إلى مشاكله وتغير نظرتنا له وللعالم وللعيش المشترك. وينطبق هذا على الحركات، التقدمية منها والرجعية، التي اكتسبت نفوذًا وتمكنت من نشر نظرتها للعالم وقيمها، في العديد من البلدان. لا يحدث التغير الاجتماعي أبدا بنفس السرعة أو الخطية التي يتمناها الفاعلون الاجتماعيون وكثير من علماء الاجتماع. وهذه هي الحجة الرئيسية في كتابي الأخير «ليس التغيير خطيا. الحركات الاجتماعية زمن الاستقطاب» (بالإسبانية، دار نشر كلاكسو، أغسطس/آب ٢٠٢٤)، والذي استندت فيه إلى تحليل الثورات الاجتماعية التي اندلعت في تشيلي عام ٢٠١٩، والحركات والتضامن أثناء الجائحة، والحركات الدينية التقدمية والمحافظة في البرازيل. يتطلب فهم الحركات الاجتماعية المعاصرة وأدوارها التخلي عن الوهم القائل بوجود علاقة خطية بسيطة بين الأزمات والتغيير الاجتماعي، وبين فعل الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي والتغيير الاجتماعي. فمن الضروري إعادة تقييم حماسة الذين يعلنون عن تغيير جذري في المجتمع بمجرد ظهور حركة ما، وتشاؤم الذين يحصرون هذه الانفجارات في أوهام جماعية لأقلية من الناس على السواء. إن التغير الاجتماعي مسار معقد يمر

>>

عبر نشوة مشاركة الغضب والأحلام والتضامن مع آلاف المواطنين وخيبات الأمل في بعض العمليات الانتخابية التي نادراً ما تعكس عمق التغيّر الاجتماعي والثقافي الذي تقوده الحركات الاجتماعية .

ب ب: كثيراً ما تناقش نظريا علم الاجتماع الكوني، ولكنك أيضاً تمارسه وتبنيه. كيف يبدو المنظور الكوني في مسيرتك منذ أبحاثك المبكرة حول حركة العولمة البديلة وحتى آخر أعمالك؟

ج ب: نشأت في قرية بعيدة عن المدن العالمية. لم تتح لوالديّ فرصة إكمال التعليم الثانوي، وكنا نادراً ما نسافر. مثلت تلك القرية، مع ذلك، بوتقة تمازج ثقافي عند الحدود بين بلجيكا وهولندا وألمانيا. تتكامل فيها الجذور المحلية واللهجة المحلية مع الانفتاح على الثقافات واللغات والتقاليد والتواريخ الأخرى.

بدأت حياة جديدة عندما انتقلت إلى باريس، إلى المركز الذي أسسه ألان تورين وأداره ميشيل وفيفيوركا. كانت بيئة دولية محفزة، تضم باحثين من جميع القارات، وكثيراً منهم من أمريكا اللاتينية. كرست أطروحتي الماجستير والدكتوراه لدراسة حركة العدالة العالمية، أو ما يعرف بـ»بديل العولمة». حضرت المنتديات الاجتماعية العالمية السبعة الأولى في بورتو أليغري، مومباي، باماكو، ونيروبي، التي جمعت ما يصل إلى ١٨٠،٠٠٠ ناشط من جميع أنحاء العالم. ومنذ أن اكتشفت أمريكا اللاتينية وحركاتها الاجتماعية ، أصبح الحوار مع زملائي وأصدقائي من تلك المنطقة أساسياً بالنسبة لي. تعلمت الكثير من محاولات التنظيم الأفقي والديمقراطية التي تبنتها أجزاء من هذه الحركة.

قمت بزيارة المكسيك واستفدت كثيراً من حركة زاباتيستا للسكان الأصليين، التي لا تزال تمثل واحدة من أهم مصادر إلهامي على المستوى الشخصي والمهني وفي دوري ضمن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA). أجريت، بعد حصولي على درجة الدكتوراه، بعض الأبحاث في بنغالور بالهند، والتحقت ببرنامج ما بعد الدكتوراه في جامعة نيويورك. كما واصلت السفر وإجراء الأبحاث في أوروبا، مع التركيز بشكل خاص على دراسة الحركات البيئية والحركات الاجتماعية التي ظهرت بعد عام ٢٠١١.

ب ب: يبدو أن مخيال «عالم آخر ممكن» قد أفسح المجال لمخيال آخر وهو أن «نهاية أخرى للعالم ممكنة». عالم مختل جديد، قائم على فكرة «لا بديل»، آخذ في الظهور على الصعيد العالمي. نحن نواجه تحديات هائلة، مثل أزمة حضارية متعددة الأوجه، وتدهور الديمقراطية، وتطبيع السلطوية، وتعميق النزعة العسكرية وثقافة الحرب، وحالة الطوارئ المناخية، وتجاوز الحدود الكوكبية. كيف تقيم هذا المشهد؟

ج. ب: يعتبر كل جيل من علماء الاجتماع أنه بصدد عيش لحظة حاسمة من التاريخ، في أزمة غير مسبوقة ستحدد مستقبل البشرية. نحن لسنا استثناءً. نعيش عصرنا ونُحلّله كشبكة من الأزمات المترابطة، أو ما يُعرف بـ»الأزمة المتعددة الأوجه»، والتي تُفسَّر أيضًا كـ»أزمة حضارية»، كما يُظهر ذلك باحثو أمريكا اللاتينية والكتاب الذي حررته مؤخرًا. لقد تم اختبار الحداثة كسلسلة من الأزمات. ولكن لا يتعلق الأمر، هذه المرة، بمستقبل البشرية فحسب، بل بكوكبنا أيضًا. القضية الأساسية لهذا القرن هي «كيفية العيش معًا على كوكب محدود». يجب أن يساعد علم الاجتماع في حلها، ولهذا اختارت نائبة الرئيس للبحث، أليسون لوكونتو، موضوع «معرفة العدالة في عصر الأنثروبوسين» كموضوع للمنتدى في الرباط عام ٢٠٢٥، وقد اقترحتُ «علم الاجتماع العالمي على كوكب محدود» كعنوان للمؤتمر العالمي لعام ٢٠٢٨ في غوانغجو، كوريا الجنوبية.

تسارعت وتيرة تغير المناخ وتدمير الطبيعة، لكنها لم تبدأ في عصرنا. تمتد جذورها إلى الطريقة التي نرى بها العالم وننظم بها الحياة والمجتمع، والتي حسّنت مستويات المعيشة لجزء كبير من البشرية بوتيرة غير مسبوقة وإلى مستويات غير قابل للمقارنة. لكن جاء نجاح الحداثة هذا على حساب الطبيعة. ورغم حالة الطوارئ المناخية المتزايدة، فإننا نستمر في تدميرها بوتيرة متسارعة. نحن نواجه مسؤولية تاريخية بتجاوز سلسلة من العتبات ونقاط اللاعودة، مما يؤدي إلى كسر توازن الدورات الطبيعية مع عواقب ستستمر لقرون قادمة. ومع ذلك، نستمر في العيش، على المستوى الفردي أو الجماعي، وكأن الحال ليس كما هو عليه. قليلة هي محركات التغيير العاجل المطلوب.

يبدو أننا نسير حاليا، في العديد من المجالات، في الاتجاه المعاكس، خصوصا مع صعود السلطوية والعنصرية والحروب والفاعلين الرجعيين الذين تحركهم رؤى مستقطبة للعالم، بالإضافة إلى ردود الفعل العنيفة ضد البيئة والإجراءات الخجولة التي تم اتخاذها في المقابل. كما يهدد صعود السلطوية العلوم الاجتماعية . أشعر بقلق عميق إزاء التهديدات التي تستهدف الحرية الأكاديمية. يتم إبلاغنا، كل أسبوع، عن علماء اجتماع تعرضوا للتهديد أو الإيقاف أو القمع بسبب أبحاثهم أو انتقاداتهم لزعيم قومي أو لتناولهم الحرب في غزة ضمن سياقها التاريخي والجيوسياسي. من الملح أن ننظم أنفسنا بشكل أفضل، وندعم زملاءنا، ونطالب الحكومات بحماية (وفي كثير من الحالات وقف الهجوم على) الحرية الأكاديمية ووقف استهداف علماء الاجتماع والعلماء.

تأتي التهديدات التي تستهدف الحرية الأكاديمية أيضًا من بعض الأطراف داخل الوسط الأكاديمي نفسه. نحن نطالب بأن تتوقف كل جامعة، ومؤسسة، وهيئة تنشط في مجال العلوم الاجتماعية عن التمييز الذي تمارسه ضد الزملاء الذين يجرون أبحاثًا حول مواضيع معينة أو مع فئات معينة، أو الذين يعبرون عن معارضتهم للحرب، والعنف، والقمع.

ب ب: هذا السيناريو سودوي.

ج ب: نعم، ولكن ليس هذا سوى من الصورة. إذ نشهد، في نفس الوقت، في مناطق مختلفة من العالم، ابتكارات واعدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: الحركات والتعبئة والأفعال الملموسة لجيل «المناخ»، وعلى مدى زمني أطول، صعود وعي عالمي وعلاقة مختلفة مع العالم، مع ذواتنا، ومع الطبيعة التي نحن جزء منها.

نحن نعيش في أزمنة معقدة، في عالم مترابط بشكل وثيق على العديد من المستويات، لا سيما عبر العالم الرقمي، والنظام الاقتصادي والمالي العالمي، وتأثير بضعة آلاف من فائقي الثراء الذين يحتكرون مزيدا من الثروة. كما ارتفعت التبعية بين الدول نتيجة التأثير العالمي للتلوث، وانبعاثات الغازات الدفيئة، وتدمير الطبيعة.

ب ب: كيف ترى دور علم الاجتماع في مواجهة هذه التحديات، والسيناريو القاتم الذي يلوح في الأفق، وهذه الأزمة المتعددة الأبعاد؟

ج ب: هزت التحولات التي شهدها العالم خلال العقود الماضية وظهور وجهات نظر نقدية جديدة علم الاجتماع بشكل عميق. تأسست هذه العلوم في قلب الحداثة الصناعية، حين كان ينظر للطبيعة والنمو الاقتصادي وكأنه لا حدود لهما، وحين كانت الدول القومية في طور الترسخ، وكان يُعتقد أن الرجال البيض الغربيون هم قادة التاريخ العالمي. وبالفعل، كانوا يقودون علم الاجتماع، وظلت طريقتهم في التفكير في العالم متجذرة في العديد من مفاهيمنا ونظرياتنا.

هل يعني ذلك أن علم الاجتماع في أزمة؟ لقد تكرر الحديث عن أزمة علم الاجتماع منذ السبعينيات بشكل لا نهاية له. ومع ذلك، تولد لدي، من خلال قراءة أعمال

>>

علماء الاجتماع من قارات مختلفة ولقائهم، انطباع عكسي تمامًا: أعتقد أننا نعيش زمنا استثنائيا لعلم الاجتماع. فمنذ بداية القرن، خضع هذا الحقل لتحولات كبيرة جددته. لقد جاءت أهم التطورات من الانفتاح الكبير لعلم الاجتماع على وجهات النظر النقدية التي نشأت على هامش هذا المجال أو خارجه، وغالبًا ما كانت تتخذ موقفًا نقديًا منه. أصبح علم الاجتماع، خلال العقود الماضية، أكثر انفتاحًا على هذه المنظورات النقدية، وفتح مساحة أوسع للحوار مع أفكار ودراسات ومناطق جغرافية ونظريات مختلفة. وقد أدى هذا إلى حوارات نقدية لكنها مثمرة وطرق جديدة للتفكير في العالم وفي علم الاجتماع نفسه.

بفضل إسهامات المقاربات النسوية والتقاطع بين مختلف أشكال الهوية، والدراسات التابعة وما بعد الاستعمارية، ودراسات الجنوب ومنظوراته المعرفية، انفتحت حوارات وسمعت أصوات جديدة. كان لهذه الحوارات أثر تحويلي كبير. لقد قمنا بإعادة النظر في تاريخ علم الاجتماع، ومعاييره، وبعض التحيزات الرئيسية التي شابته. مازال هناك الكثير للقيام به. لكن يجب أن ندرك حجم الإنجازات التي تحققت خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. كان تاريخ علم الاجتماع، عندما كنت طالبًا، مُختصرا في إسهامات عدد قليل من العلماء الغربيين. أما اليوم، فلم يعد من الممكن تدريسه دون تخصيص جلسة لـ وليام إدوارد بورغاردت دو بويز، أو مناقشة قضايا للامساوات دون دمج وجهات النظر المتعلقة بالجندر والتقاطعية، أو تقديم النظريات المعاصرة دون الإشارة إلى الإسهامات الحاسمة من الجنوب العالمي.

يفتح الاعتراف بإسهامات وآراء الباحثين الآخرين أبوابًا جديدة لإعادة النظر في هذا المجال، وطرح أسئلة مختلفة، والأهم من ذلك، تحقيق فهم أعمق لعالمنا، وتحدياته، والبدائل التي يمكن أن تجعله أكثر عدلاً واستدامة. كما ذكرت في عدد سابق من حوار كوني (١٣,٣)، لا ينتقص هذا من الإسهامات المهمة لعلماء الاجتماع الغربيين السابقين والمعاصرين: «لا يمكن لعلم الاجتماع العالمي أن يظل متجذرًا في الجامعات والمعايير الغربية التي قدمت نفسها على أنها عالمية، ولا يمكن أن يقتصر على نقد علم الاجتماع الغربي.»

ب ب: هلّا عرضت لنا بعض القضايا الرئيسية التي نحتاج إلى معالجتها اليوم؟ وهل نحن في موقع جيد يسمح لنا بالقيام بذلك؟

ج ب: يفرض علينا صعود الاستبداد والفاعلين الرجعيين من جهة، والتغير المناخي والانهيار البيئي من جهة أخرى، التفكير في عالمنا (وفي مجال تخصصنا) بطريقة مختلفة، والمساهمة بفعالية في إيجاد طرق عميقة لمعالجة تحديات عصرنا. المهمة ضخمة بلا شك، مع ذلك، لدينا موارد جديدة لمواجهة هذه الحاجة. يطرح صعود العالم الرقمي والذكاء الاصطناعي تحديات جديدة، لكنه يوفر لنا في المقابل إمكانية الوصول إلى كميات هائلة من البيانات وأدوات تحليلية أكثر قوة. إلا أن المورد الأكثر أهمية يتمثل في التكامل الأفضل للمعرفة والتحليلات والإسهامات التي يقدمها الباحثون من جميع مناطق العالم. أصبح علم الاجتماع، بطرق عديدة، أكثر انفتاحًا وإبداعًا وثباتًا مما كان عليه في بداية القرن. نحن الآن مجهزون بشكل أفضل لفهم العالم والمساهمة في مواجهة تحديات عصرنا. يمثل الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين وقتًا مثيرًا لتكون عالم اجتماع.

ب ب: كيف يمكن لحوار كوني أن تساهم في تجاوز هذه العقبات؟

ج ب: تمثل حوار كوني منصة فريدة لأنها تتيح شرح القضايا المعقدة التي تؤثر على كل القارات في مقالات قصيرة تعتمد على معرفة عميقة بالواقع المحلي وتحليل دقيق، ومع ذلك تكون متاحة لجمهور من الباحثين والطلاب والمواطنين. هذا هو علم الاجتماع العالمي والعام الذي سعينا لتعزيزه منذ أن أسس مايكل بورواي المجلة. يوضح لنا كل عدد من مجلة أن «العالمي» لا يتجاوز الواقع المحلي (كما في «العالمية المنهجية»). على العكس، فإن علم الاجتماع العالمي يعتمد على إسهامات علماء الاجتماع من جميع مناطق العالم. ■

علم الإجتماع الياباني والجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع: لمحة تاريخيّة

بقلم يوشيميشي ساتو، جامعة كيوتو للعلوم المتقدّمة، اليابان و رئيس الجمعية اليابانية لعلم الإجتماع

المصدر: الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع.

سأقوم بوصف موجز لتاريخ علم الإجتماع الياباني وإطلالة مختصرة على الجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع (ج-ي-ع) من منظوري الخاص لأنّ تغطية دقائق تفاصيل تاريخهما الممتد على فترة تفوق مائة سنة تتجاوز قدرتي على ذلك.

> مؤسّسات تسعى إلى الرقيّ بالمجتمع الياباني

تأسّست الجمعية اليابانية لعلم الإجتماع سنة ١٩٢٤ لكن كان علماء الاجتماع اليابانيين قد انطلقوا في القيام بالبحوث قبل ذلك التاريخ. وكما صاغ أوغيست كونت إعادة بناء المجتمع الفرنسي قبل حدوث الثورة الفرنسية، تصور علماء الاجتماع اليابانيون الوضع الذي سيكون عليه المجتمع الياباني وضرورة تنظيمه بعد استعادة الحكم المستنير(Meijiميجي). معتمدين في ذلك و بشكل بالغ على فكر هربرت سبنسر مع تفسيره بطريقتين مختلفتين - المحافظة والليبرالية – استنادا إلى مواقفهم السياسية، كما عرضه أكيموت . Akimoto

لقد سعى علم الاجتماع جاهدا إلى التعبير عن الحقائق الاجتماعية التي يشهدها المجتمع الياباني ومحاولة حلّها. تمثّلت تلك القضايا الاجتماعية الجوهريّة في المجتمع الياباني ما قبل الحرب في مسائل العمل و الفقر و قضايا القومية على سبيل الذكر لا الحصر والتي قام علماء الاجتماع اليابانيون في دراسة دقائقها يحدوهم الأمل في تحسين المجتمع الياباني.

فرغم تأثّر علم الاجتماع الياباني ما قبل الحرب العميق بالسوسيولوجيا الأوروبية وضع ياسوما تاكادا Yasuma Takada, الجهبذ في تاريخ علم الاجتماع الياباني وعلمه البارز، نظرّية مبتكرة تركّز على الروابط الاجتماعية باعتبارها اللّبنة الأساسية لعلم الاجتماع الياباني. لقد كان سعي تاكادا متّجها نحو وضع حقل السوسيولوجيا مجالا مستقلّا في العلوم الاجتماعية . قام علماء الاجتماع اليابانيون بتثمين نظريته واعلائها ليصبح عمله محطّة ذات أهمّية بالغة في علم الاجتماع ما قبل الحرب.

> فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية: عمليّة التحديث والنظريات الماركسيّة

لقد ورث علماء الإجتماع اليابانيون بعد الحرب العالمية الثانية، إرثا نظريًا يعود إلى علماء الاجتماع العظماء ما قبل الحرب مثال ياسوما تاكادا وتيزو تودا وإيتارو سوزوكي. في هذه الأثناء، يفيد تومياغا في كتابه سوسيولوجيا اليابان ما بعد الحرب Sociology of Postwar Japan، بأنّ هؤلاء الجهابذة من علماء الإجتماع اليابانيين كانوا قد أعدّوا دراسات استقصائية في علم الاجتماع شملت مجالات محدّدة مثل علم اجتماع الأسرة وعلم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع الصناعي. والذي أفضى إلى تجزئة علم الاجتماع الياباني. و في مواجهة هذا الوضع، برز اتّجاهان نظريان: نظرية التحديث والنظرية الماركسية.

تأثرت نظرية التحديث بالوظيفيّة البنيويّة التي اقترحها تالكوت بارسونز Talcott Parsons ومعاونوه. إذ ركّزت هذه النظريّة على آثار التحديث والتصنيع في شرائح شتّى من المجتمع. كما درست النظرية الماركسية آثار التحديث والتصنيع، لكن بمنظور تحليلي متباين مع نظرية التحديث حيث ركزت بشكل جوهريّ على تأثيرات البنية الطبقيّة.

>>

والتي أتتها نظرية ماركس حول التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

تجدر الإشارة إلى اكتساب نظرية التحديث للشعبيّة في وقت اقترن بتمتع المجتمع الياباني بنمو اقتصادي قوي (١٩٥٥-١٩٧٣) حيث صورت النظريّة واقع المجتمع الياباني في تلك الفترة وتنبأت متفائلة بمستقبله المشرق. ومع ذلك، فقد شعبيتها لعدة أسباب من بينها عجزها على تفسير الركود الاجتماعي والاقتصادي في اليابان بعد انفجار الفقاعة الاقتصادية إذ لم تتبع كلّ بلدان العالم المسار الذي توقّعته. لقد جذبت النظرية الماركسية أيضًا العديد من علماء الاجتماع اليابانيين الذين كانوا قد لاحظوا المشاكل اجتماعية الناجمة عن الصراعات بين مختلف فئات المجتمع، مثل الصراع بين الرأسماليين/أرباب العمل والعمال/الموظفين، والصراع بين الشركات الكبيرة في حالة التلوث والمقيمين المحليين. ومع ذلك، فقد ضعف نفوذها أيضًا لأسباب مختلفة مثل صعود اليسار الجديد وانهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية.

> التوجّهات الجديدة والتأثير الأمريكي والدراسة الاستقصائية حول التقسيم للتراتب الاجتماعي والحراك الاجتماعي : SSM

لقد برز إثر إضعاف التحديث والنظريّة الماركسيّة ما يوسم ب بحقبة النماذج المتعددة. حيث بروز نظريات ممتازة في مجالات متعدّدة مثال تطوّرعلم الاجتماع والظواهر علم الاجتماع مع التركيز على مجتمع المعلومات والعولمة ودول الرفاه الإجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر.

يجدر التوكيد على الأثر العميق للسوسيولوجيا الأمريكيّة في السوسيولوجيا اليابانيّة. وعلى الرغم من أثر علم الاجتماع الأوروبي إلا أن النهج الأمريكي للدراسات التجريبية - النوعية منها والكمية - اجتذب العديد من علماء الاجتماع اليابانيين. «حيث تمثّل الدراسة الاستقصائية الوطنية للتراتب الاجتماعي والحراك الاجتماعي»، والمعروفة باسم الدراسة الاستقصائيّة National Survey of Social Stratification and Social Mobility (SSM)) إحدى أبرز الدراسات الكمية الرئيسية. تجدر الإشارة إلى إجراء الجمعيّة اليابانيّة لعلم الإجتماع لأول دراسة استقصائية سنة ١٩٥٥ بالتعاون مع مشروع دولي أعدّته الجمعية الدوليّة لعلم ISA. ومانفكّت الجمعية اليابانية لعلم الإجتماع منذ ذلك الحين تقوم بهذه الدراسة كل عشريّة من الزمن مع إجراء العقد الموالي سنة ٢٠٢٥. للإشارة كل مجموعات بيانات الدراسة الاستقصائية الوطنية للتراتب الاجتماعي والحراك الاجتماعي SSM متاحة عند الطلب في أرشيف بيانات العلوم الاجتماعية اليابانية، من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة طوكيو.

> المسار الوطني والدولي

لقد تطوّرت الجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع على نحو ترادفي مع السوسيولوجيا اليابانيّة. حيث نشرت مجلّتها الرسمية منذ نشأتها سنة ١٩٢٤. وشهد إسم المجلّة تغيّرات عديدة واسمها الحالي المجلّة الاجتماعية اليابانيّة التي صدر الجزء الأول منها سنة ١٩٥٠. تتوافر كلّ المقالات حول المجلّة على موقع الويب. كما نظّمت الجمعية إضافة إلى إصدار المجلّة مؤتمراتها السنوية منذ سنة ١٩٢٥. وسيعقد المؤتمر التاسع والتسعون بجامعة كيوتو سانغيو في نوفمبر ٢٠٢٤ للاحتفاء بالذكرى المئويّة للجمعيّة. للإشارة ستعقد ندوة دوليّة خاصّة خلال المؤتمر مع دجوفري بلايرز رئيس الجمعية الدولية لعلم الإجتماع بصفته متحدثا رئيسيا مدعوّا.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الجمعية اليابانيّة لعلم الاجتماع ما انفكّت تقوم بدور فعّال على الساحة الدولية. إذ يتمثّل الدليل على ذلك، كما تمّت الإشارة أعلاه في إجراءها لأول دراسة استقصائيّة سنة ١٩٥٥ بالتعاون مع مشروع أعدّته الجمعية الدوليّة لعلم الاجتماع. نشرت الجمعية اليابانيّة العدد الأول من مجلتها الرسميّة المجلة الدولية لعلم الاجتماع الياباني باللسان الأنجليزي سنة ١٩٩٢ وظلّت تنشرها سنويًا (تم تغيير الاسم إلى المجلة اليابانية لعلم الاجتماع سنة ٢٠٢٢). كما برز تعاون العديد من علماء الاجتماع اليابانيين مع علماء الاجتماع الدوليين بانخراطهم في أنشطة دوليّة ضمن الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع. تبرز هذه الأنشطة الدولية في الحدث الاكثر أهمية ألا وهو المؤتمر العالمي الثامن عشر لعلم الاجتماع الذي عقدته الجمعية الدولية لعلم الإجتماع في يوكوهاما سنة ٢٠١٤. إذ حقق المؤتمر نجاحًا باهرا بفضل دعم الجمعية الدولية لعلم الإجتماع وأسناد الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم. وفي العقد الذي انقضى منذ انعقاد ذلك المؤتمر، دخلت الجمعيّة اليابانيّة لعلم الإجتماع مرحلة جديدة من الأنشطة الدولية بالتعاون الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع والرابطات الوطنية. ■

توجّه كل المراسلات إلى يوشيميشي ساتو على بريده الإلكتروني sato.yoshimichi@kuas.ac.jp

> علم الاجتماع الياباني وارتباطاته العالمية

بقلم شيكاكو موري، جامعة دوشيشا، اليابان

المصدر: الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع.

إن اسهامات علم الاجتماع الياباني في المناقشات الاجتماعية العالمية متعددة الأوجه، مما يجعل تقييمها بشكل شامل في مقال موجز أمرًا صعبًا. تتخذ المساهمات أشكالًا عديدة بمقاييس وأوقات وأماكن مختلفة - على سبيل المثال، كان عمل تشيزوكو أوينو في الصين مؤثرًا للغاية - ولا يوجد إجماع واضح حول كيفية تقييمها. هذا وتختلف التقييمات بشكل كبير وفقًا لمنظور المقيم. لذلك، ليس الهدف من هذا المقال تقييم جميع المساهمات، بل تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع (JSS) وأعضاؤها للتواصل والمساهمة في النقاشات السوسيولوجية العالمية، وتعزيز ما يسميه جوفري بلايرز «حوارًا عالميًا متجددًا».

> من «المركزية الغربية» إلى محاولات «التدويل» (internationalization)

لقد اتسم تطور علم الاجتماع الياباني منذ البدايات، التي تعود إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، بتوجهه نحو التمركز على الذات الأوروبي، كما يشير شيجيتو سونودا. ركزت أغلب الدراسات السوسيولوجية في ذلك الوقت بشكل كبير على قبول النظريات الاجتماعية الغربية وتقديمها وهضمها. مع ذلك، ارتفعت الأصوات في وقت مبكر داخل الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع (JSS)، التي تأسست سنة ١٩٢٤، مطالبة بإقامة روابط أكبر مع علم الاجتماع العالمي. كما يذكر سيياما، كانت الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع (JSS) واحدة من أوائل ثماني جمعيات سوسيولوجية وطنية، وانضمت إلى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع عندما أصدرت نداءً في عام ١٩٥٠، أي عاما واحد بعد تأسيسها. وقد مثل كونيو أوداكا الجمعية في المؤتمر الأول للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ، وتمت الإشارة لاحقًا، في عام ١٩٥٩، من قبل ليبست وبندكس، لأعمال المسح الوطني الجماعي للتراتب والحراك الاجتماعيين (SSM) التي قدمها.

واصل العديد من أعضاء الجمعية اليابانية (JSS) التفاعل مع الجمعية الدولية (ISA)، بما في ذلك يوشيميتشي ساتو، الذي انضم إلى اللجنة التنفيذية فيما بيم سنتي ٢٠١٠-٢٠١٤. ويوضح لنا تقرير هاسغاوا كيف توجت هذه الجهود بتنظيم ناجح للمؤتمر الثامن عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في يوكوهاما في يوليو ٢٠١٤، والذي جذب أكثر من ٦،٠٠٠ مشارك. يختلف مسار التدويل الذي اتبعه الفاعلون الرئيسيون في الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع (JSS) بشكل واضح عن نموذج الدولة القومية للتدويل الذي تتبعه الحكومة اليابانية، والذي يهدف إلى تحسين التصنيفات الدولية. يتطلب التدويل الحقيقي لعلم الاجتماع، كما أشار شوجيرو يازاوا في المقابلة التي أجراها مع مايكل بوراوي في مجلة «حوار كوني» سنة ٢٠١١، إنشاء علم اجتماع عالمي يتموقع ضمن مجتمع عالمي أو كوكبي، يتجاوز إطار الدولة القومية.

>>

> التركيز على علم الاجتماع الشرق آسيوي

لقد تم بذل جهود كبيرة على المستوى الإقليمي أيضًا. وكما يشير سونودا، تأسست عدة جمعيات - بما في ذلك الجمعية الصينية اليابانية لعلم الاجتماع - منذ الثمانينيات، مع مشاركة متزايدة للسوسيولوجيين اليابانيين في شبكات سوسيولوجية آسيوية أوسع مثل الجمعية السوسيولوجية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (تأسست سنة ١٩٩٦) والجمعية الآسيوية للأبحاث الاجتماعية (تأسست سنة ٢٠١٠). علاوة على ذلك، لعبت البرامج البحثية الدولية التي أجريت داخل أقسام السوسيولوجيا في الجامعات الوطنية دورًا كبيرًا في تعزيز التعاون مع السوسيولوجيين الآخرين في آسيا. من الأمثلة البارزة على هذه البرامج تلك التي قادتها إميكو أوتشياي في جامعة كيوتو ويوشيميتشي ساتو في جامعة توهوكو.

تتخذ هذه المبادرات أيضًا شكلًا مؤسساتيًا. فقد أسفر«مؤتمر علماء الاجتماع في شرق آسيا»، الذي بدأ سنة ٢٠٠٣، عن تأسيس «الجمعية السوسيولوجية لشرق آسيا» في أكتوبر ٢٠١٧، وعُقد أول مؤتمر لها في مارس ٢٠١٩ في جامعة تشو في طوكيو. كما أثمرت هذه التبادلات السوسيولوجية في شرق آسيا عن العديد من المنشورات، مثل «بحثا عن سوسيولوجيات شرق آسيوية» (٢٠١٤) و«دليل السوسيولوجيا ما بعد الغربية: من شرق آسيا إلى أوروبا» (٢٠٢٣). تهدف هذه المبادرات إلى المساهمة في تطوير علم اجتماع عالمي يتوافق مع مفهوم «علم اجتماع عالمي لاهيمني».

> مبادرات وتحديات جديدة للجمعية اليابانية لعلم الاجتماع (JSS)

أطلقت الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع(JSS) عدة مبادرات لربط النقاشات على المستوى العالمي: إنشاء «المجلة الدولية لعلم الاجتماع الياباني» سنة ١٩٩٢ وعقد جلسات نقاش مشتركة بناءً على اتفاقيات تبادل مع كوريا الجنوبية (منذ ٢٠٠٧)، والصين (منذ ٢٠١١)، وتايوان (منذ ٢٠١٥)؛ بالإضافة إلى إنشاء المدونة الرسمية سنة ٢٠٢٣ لتقديم علم الاجتماع الياباني باللغة الإنجليزية. ومن المبادرات البارزة الأخرى «جائزة السفر» (المعروفة سابقًا باسم «منحة السفر»، التي أُنشئت في عام ٢٠٠٨)، والتي تكافئ الباحثين الشباب من جميع أنحاء العالم الراغبين في تقديم أبحاثهم في الاجتماع السنوي للجمعية والذي يتناول موضوعا محددا، مثل «كوفيد-١٩ والمجتمع» في نسخة ٢٠٢٢، و«العبر حدودية في سياق الأزمات» في نسخة ٢٠٢٣.

أما بالنسبة لنسخة ٢٠٢٤، واستفادة من مشاركة جيفري بليرز في الاجتماع السنوي للجمعية اليابانية لعلم الاجتماع (JSS) في ٩ و١٠ نوفمبر، ستتناول «جائزة السفر» موضوع «لامركزة علم الاجتماع العالمي». وقد جذب هذا الموضوع عددًا قياسيًا من

طوكيو، اليابان. المصدر: ويليان جوستين دي فاسكونسيلوس، على موقع Pexels.

المتقدمين للجائزة. فعلى الرغم من تحقيق تقدم كبير في الحوارات مع دول شرق آسيا، إلا أن التبادلات مع دول الجنوب العالمي وإبستمولوجياتها – مثل المنظورات ما بعد الاستعمارية أو المهمشة – لا تزال غير متطورة نسبياً. يمثل الاجتماع السنوي لعام ٢٠٢٤، فرصة حيوية، بالنسبة للجمعية وأعضائها، للانخراط بشكل كامل في الحوار العالمي والمساهمة في علم الاجتماع العالمي بما يتناسب مع متطلبات عصرنا. ■

توجه جميع المراسلات إلى: تشيكاكو موري cmori@mail.doshisha.ac.jp

> نشر البحوث الاجتماعية اليابانية عالميًا: التحدّيات

بقلم ماساكو إيشي كونتز، جامعة أوتشانوميزو، اليابان

المصدر: الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع.

ان من النادر في بداية مسيرتي المهنية في الولايات المتحدة، أن ألتقي بعلماء وطلاب خرّيجين يابانيين خلال الاجتماعات السنوية لجمعية علم الاجتماع الأمريكية أو المؤتمرات الأخرى التي تستضيفها منظمات مهنية مختلفة. لكن تغير هذا المشهد بشكل مطرد، ربما منذ السنوات الأولى من هذه الألفيّة، حيث سنحت لي الفرص بالإلتقاء بمزيد من علماء الاجتماع من اليابان في العديد من الاجتماعات المهنية في الولايات المتحدة.

> التعزيز وإختراق الحاجز اللّغوي

لقد غدا هذا الإتّجاه على نحو أكثر تجلّيًا منذ انعقاد المؤتمر الثامن عشر للجمعيّة الدولية لعلم الإجتماع في يوكوهاما سنة ٢٠١٤. أي أن علماء الاجتماع الذين يعيشون في اليابان بدوا أكثر اهتمامًا بتقديم نتائج أبحاثهم في المؤتمرات الدوليّة بالإضافة إلى نشر أوراقهم البحثية في المجلات باللّسان الإنجليزي في جميع أنحاء العالم. إذ يوضّح مجرد إلقاء الضوء عن بعض إحصائيات الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع أيضًا هذا التغيير. فوفقًا للجمعيّة الدولية (٢٠٢٤، كان الحضور الياباني سنة ٢٠١٠، وهي السنة الأولى الأول الذي أتيحت فيه إحصاءات الكونغرس على موقع الجمعيّة، ٢٠٥ مشاركا من اليابان مؤتمر الجمعية في السويد. رقم يمثل سابع أعلى عدد من الحضور.ثمّ تضاعف هذا الرقم، حتى ٤٢٩، سنة ٢٠١٤ في كونغرس يوكوهاما. بعد ذلك، و رغم انخفاض العدد الإجمالي للمشاركين من اليابان إلى ١١٥ و ٢٧٧ في تورنتو (٢٠١٨) وملبورن (٢٠٢٣)، تباعا، شكّل علماء الاجتماع من اليابان خامس أكبر عدد نسبيًا في تورنتو Toronto والرابع في ملبورن Melbourne.

>>

طوكيو، اليابان. المصدر: أوسكار م.، على موقع Pexels.

يعدّ هذا تغيراً محمودا يرغبه علماء الإجتماع في اليابان فحسب بل لنظرائهم في البلدان المختلفة. فحين كنت أعمل على أطروحة الدكتوراه في الولايات المتحدة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، لم يكن من السهل إلى حد ما العثور على كتب ومقالات في العلوم الاجتماعية حول اليابان مكتوبة باللغة الإنجليزية. و عليه كنت غالبا ألجأ الى قراءة كتب والاطّلاع على وثائق اخرى مكتوبة باليابانية. ورغم انه لشيء رائع أن تكون قادرا على قراءة الكتب والمقالات المكتوبة باللغة اليابانية، إلا أنّني كنت أشعر في الآن ذاته أنه يجب علّيا تقديم نتائج البحث وقراءتها من قبل العديد من علماء الاجتماع، ليس فقط أولئك الذين يفهمون اليابانية. والآن وبالنظر إلى انخراط علماء الاجتماع من اليابان في أنشطة أوسع في المؤتمرات الدولية ونشر أبحاثهم في المجلات باللغة الإنجليزية، يحدوني الشعور أن الأعمال في مجال علم الإجتماع الياباني تمتلك فرصا رائعة تتيح لها المجال حتّى يتم الإقرار بها عالميًا.

ورغم الاشعاع الأوسع للبحوث السوسيولوجيّة اليابانيّة في السنوات الأخيرة، لا تزال ثمّة بعض العقبات التي تحول دون نشر علماء الاجتماع اليابانيين لنتائج أبحاثهم على مستوى العالم. بناءً على تجربتي في تدريس علم الاجتماع في إحدى الجامعات اليابانية وإعتبارا لمخاوفي، اسمحوا لي بمناقشة هذه العقبات، وعرض بعض الاقتراحات للتغلب على الصعوبات، و تقديم ما تأتيه الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع (JSS) لمواجهة بعض هذه التحديات.

> العقبات والمقترحات لعولمة البحوث

بادئ ذي بدء قد يشعر العديد من علماء الاجتماع من اليابان أنه لا تزال ثمّة عقبة في التواصل مع الباحثين العالميين باستعمال اللّغة الإنجليزية. وقد يعود هذا إلى مشاكل ذات الصلة بتدريس اللغة الإنجليزية في اليابان، حيث لا يتم، وفق إبراز إيكيغاشيرا، وماتسوموتو، وموريتا، تدريس مهارات القدرة على التواصل باللغة الإنجليزية بشكل فعال. لكن وفي الآن ذاته يسعى عدد كبير من علماء الاجتماع اليابانيين جاهدين التحدث بالإنجليزية مثل الناطقين بها. بالنسبة للعديد من علماء الاجتماع اليابانيين الذين يرغبون في نشر نتائج أبحاثهم للعالم، فإن الإدراك بعدم حاجتهم إلى أن يبدوا مثل المتحدثين الأصليين للغة الإنجليزية قد يخفف من توترهم ويقلل من مستويات التوتر لديهم. فلقد أنشأنا في إطار الجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع لجنة لتعزيز الأنشطة البحثية الدولية التي تنظم ورشات عمل سنوية حول كتابة ملخصات البحوث باللغة الإنكليزية فضلا عن تنظيم محاضرات حول تقديم ورقات بحثية باللّغة الإنكليزية. ونتيجة لتحفيز الطلاب الخرّجين على حضور هذه الورشات والمحاضرات، تم قبول العديد من ملخصاتهم لتقديمها في المؤتمر الدولي للجمعيّة الدوليّة لعلم الإجتماع.

أمّا العامل الثاني فيتمثّل في ميل العديد من الطلاب الخرّجين والأكاديميين في علم الاجتماع الياباني إلى رغبتهم في أن يكونوا « بلوغ الكمال» عند تقديم نتائج أبحاثهم وصياغتها. عند تقديم أوراقهم في المؤتمرات، فقد لاحظت على سبيل المثال، أن العديد من علماء الاجتماع اليابانيين يعدون نصوص العرض التقديمي ويتدربون عليها مرّات عديدة . وبينما يوصى بالممارسة، يحول الاعتماد القويّ على النصوص دون تقديم عروض بصورة فعالة وسلسة . علاوة على ذلك، قد يشعر العديد من المتدخّلين في المؤتمرات من اليابانيين بالتوتر خلال جلسات الأسئلة والأجوبة التي لا يمكن إعداد المخطوطات لها مسبقا. ومالانفكت أوصي الطلاب والباحثين من اليابان بعدم الخوف من ارتكاب الأخطاء وبشرح كلّ جزء من التعليقات والأسئلة يصعب عليهم فهمه. فقد يكون من الضروري في إطار الجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع توفير ندوات للطلاب والباحثين الجدد ترمي إلى تحسين مهارات العرض.

ونشير في الختام إلى ضرورة تأمين المشاركين في المؤتمرات الدولية خارج اليابان لمصدر تمويل سفرهم وإقامتهم إضافة إلى تجاوز الصعوبات ذات الصلة باللغة. نشير إلى تقدم الجمعيّة اليابانيّة لعلم الإجتماع لمنح سفر تنافسية لأعضائها قصد المشاركة في المؤتمرات الدولية. علاوة على ذلك، تقدم الحكومة اليابانية والمنظمات الخاصة والجامعات العديد من أنواع المنح الدراسية للطلاب لحضور المؤتمرات الدولية. كما توفّر بعض المنظمات المهنية في الولايات المتحدة المساعدة المتعلقة بالسفر للحضور الدوليين. أوصي في هذا السياق وبشدة المنظمات المهنية اليابانية مثل الجمعية اليابانيّة لعلم الإجتماع بإنشاء قاعدة بيانات متعلّقة بالمنح والزمالات والمنح الدراسية.

إجمالا، يتطلب تعزيز النشر العالمي لأبحاث الطلاب والأكاديميين اليابانيين دعمًا مؤسسيًا ونفسيًا. كما تُعدُّ زيادة نسبة مشاركة علماء الاجتماع اليابانيين في المؤتمرات الدولية بالإضافة إلى كون زيادة إبراز أبحاثهم في المجلات باللغة الإنجليزية أمرًا ضروريًا حتّى ندفع ببروز السوسيولوجيا اليابانيّة على الساحة العالمية. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى ماساكو إيشي كونتز على البريد الإلكتروني masako@ocha.ac.jp

> الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الياباني

بقلم ناوكي سودو، جامعة هيتوتسوباشي، اليابان

المصدر: الجمعية اليابانية لعلم الاجتماع.

تسم الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الياباني بخصيصتين رئيسيتين. أولاً، يبدو أن الاهـتمام الرئيسي لعلماء الاجـتماع اليابانيين قد تحول دراسة المناهج السوسيولوجية. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا الاهـتمام المنهجي لا يقتصر على المناهج الكمية فقط، بل يشمل أيضاً المناهج الكيفية. ثانياً، أصبحت اهتمامات علماء الاجتماع اليابانيين في أوائل القرن الحادي والعشرين أكثر تنوعاً مقارنة بتلك التي كانت سائدة في القرن العشرين. وبالتالي، تحول اهتمامهم إلى الموضوعات الحديثة. يمكن تفسير ذلك على أنه إضافة موضوعات جديدة في مجال علم الاجتماع إلى الموضوعات التقليدية الموجودة بالفعل في اليابان. ونتيجة لذلك، تراجع اهتمام علماء الاجتماع اليابانيين بالنظريات السوسيولوجية خلال العقود القليلة الماضية.

> من النظريات إلى المناهج السوسيولوجية

يمكننا لتأكيد التحول الذي عرفه علم الاجتماع الياباني من النظريات إلى المناهج، الإشارة إلى دراستين كتبهما عالمًا اجتماع يابانيان. الأولى هي كتاب كينئيتشي تومينـاغا بعنوان *علم الاجتماع في اليابان بعد الحرب: تاريخ معاصر* (٢٠٠٤)، والثانية هي مقالة هيروأكي تاكيكاوا بعنوان «*ديناميكيات الموضوعات في علم الاجتماع الياباني بعد الحرب: تحليل مواضيعي لمجموعة مقالات المجلة اليابانية لعلم الاجتماع باستخدام نموذج المواضيع الهيكلي*» (٢٠١٩). وعلى الرغم من أن أعمال تومينـاغا وتاكيكاوا لا تحلل الاتجاهات الأحدث في علم الاجتماع الياباني، إلا أنه يعتقد، بأنه يمكن أن يستمر تطبيق الإطار الذي قدماه على السيناريوهات الأحدث.

يشير هؤلاء المؤلفون إلى هيمنة مدرستين متعارضتين في الفكر السوسيولوجي (الوظيفية البنيوية والماركسية) على اهتمامات علماء الاجتماع اليابانيين خلال الستينيات والسبعينيات. في المقابل، تعرضت كلتا الفكرتين لانتقادات جذرية من قبل الجيل التالي من علماء الاجتماع، وفقدتا تأثيرهما. بدلاً من الوظيفية البنيوية والماركسية، جذبت نظريات سوسيولوجية جديدة (مثل دراسات ميشيل فوكو حول الذات، ونظرية

>>

رأس المال الثقافي لبيير بورديو، ونظرية النظام الاجتماعي لنيكلاس لومان، ونظرية التواصل ليورغن هابرماس، ونظرية البناء لأنتوني غيدنز) اهتمام علماء الاجتماع اليابانيين. هذا بالإضافة إلى تراجع السريع لاهتمام علماء الاجتماع اليابانيين بالنظريات السوسيولوجية منذ مطلع القرن.

يهتم علماء الاجتماع اليابانيون، وفقاً لتاكيكاوا، بالمناهج السوسيولوجية كوسيلة لتحليل بيانات البحوث الاجتماعية بدلاً من التركيز على النظريات السوسيولوجية بحد ذاتها. في الواقع، قام بعض علماء الاجتماع اليابانيين بتحليل الظواهر الاجتماعية باستخدام أساليب كمية متقدمة. في نفس الوقت درس آخرون هذه الظواهر باستخدام أساليب كيفية مثل المناهج السردية. وكما يشير تاكيكاوا، أصبحت المناهج الكمية والكيفية مقبولة على نطاق واسع لدى علماء الاجتماع اليابانيين خلال العقدين الأولين من هذا القرن. وهذا ما يشير إلى أن العلاقة بينها صلب علم الاجتماع الياباني خلال أوائل القرن الحادي والعشرين لم تكن تنافسية، بل تكاملية.

عموما، يمكن تفسير انتشار المناهج الكمية المتقدمة في مجال معين كعلامة على تطبيع مع هذا المجال كعلم. ومع ذلك، فقد مالت المناهج الكمية المتقدمة في علم الاجتماع الياباني خلال أوائل القرن الحادي والعشرين إلى التعايش الإيجابي مع الأساليب الكيفية، التي قد يكون من الصعب التطبيع معها علمياً مقارنة بالمناهج الكمية. وهذا ما يشير إلى أن تفضيل علماء الاجتماع اليابانيين للأساليب الكمية لا يعكس تفضيلاً لتطبيع المجال كعلم. لذلك، ينبغي اكتشاف أسباب أخرى دفعت علماء الاجتماع اليابانيين إلى تحويل اهتمامهم من النظريات إلى المناهج السوسيولوجية.

> الموضوعات المتنوعة في علم الاجتماع الياباني خلال القرن الحادي والعشرين

كانت موضوعات البحث التي استهدفها علماء الاجتماع اليابانيون خلال القرن الحادي والعشرين، حسب هيروأكي تاكيكاوا، أكثر تنوعاً مقارنة بالموضوعات التي ركزوا عليها في أواخر القرن العشرين. على وجه التحديد، أضاف علماء الاجتماع اليابانيون موضوعات بحثية جديدة (مثل المشكلات البيئية، النوع الاجتماعي/الجنسانية، وتحديد الهوية الذاتية)، إلى الموضوعات التقليدية في علم الاجتماع مثل (الطبقة الاجتماعية، الأسرة، العمل، التنظيم، والدراسات الحضرية). هذا ما يفترض حاجتهم إلى مناهج كمية وكيفية متقدمة لمعالجة هذه الموضوعات، نظرًا لتشابكها وتعقيدها الكبير. إضافة إلى ذلك، تُعتبر هذه المناهج وسيلة مهمة للتواصل مع الباحثين في العلوم الاجتماعية في تخصصات أخرى (مثل الاقتصاد، العلوم السياسية، القانون، وعلوم البيانات الاجتماعية)، الذين يشاركونهم هذه الاهتمامات. ومن المرجح أن يكون تنوع الموضوعات البحثية والطلب على التعاون مع علماء الاجتماع في التخصصات المختلفة من الأسباب التي دفعت علماء الاجتماع اليابانيين إلى التركيز بشكل أكبر على المناهج.

شهد المجتمع الياباني تغيرات اجتماعية سريعة خلال أوائل القرن الحادي والعشرين. وقد جعلت هذه التغيرات من إيجاد حلول عملية وفورية أمراً صعباً. أولاً، شهدت اليابان زيادة كبيرة في نسبة كبار السن خلال هذه الفترة، مما جعلها واحدة من أكثر المجتمعات شيخوخةً في العالم. وقد أثار ذلك تساؤلات حول استدامة نظام الرفاه الاجتماعي. ثانياً، عانت اليابان من ركود اقتصادي طويل الأمد منذ أواخر التسعينات. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة العمال غير النظاميين (مثل العاملين بدوام جزئي أو مؤقت) في القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، ومع حاجة المجتمع الياباني لمعالجة قضايا نقص القوى العاملة، عرفت البلاد زيادة في عدد المهاجرين ونسبة مشاركة النساء في سوق العمل. أدت كل هذه إلى اتساع الفجوات الاجتماعية وظهور مشكلات جديدة لا يمكن تفسيرها بالنظريات السوسيولوجية التقليدية.

وهكذا، كان على علماء الاجتماع اليابانيين خلال أوائل القرن الحادي والعشرين معالجة موضوعات جديدة لم تكن النظريات السوسيولوجية التقليدية قادرة على تفسيرها. ونتيجة لذلك، تحول اهتمامهم من النظريات إلى المناهج. لكن لا يعني هذا أن النظريات السوسيولوجية لم تعد مفيدة لعلماء الاجتماع اليابانيين، بل إن الحاجة أصبحت ملحة لنظريات جديدة تكون قادرة على تفسير الموضوعات الجديدة والتركيز على المهام الناشئة. فبدون وجود نظريات تأسيسية تفسر القضايا الجديدة، لن يتمكن علماء الاجتماع اليابانيون من تحديد الوسائل الفعّالة لحلها.

> ملاحظات تلخيصية

يبدو أن الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الياباني تتماشى جزئيًا مع تلك الموجودة في علم الاجتماع على المستوى العالمي. وبينما اعتبرت الشيخوخة السريعة للسكان والركود الاقتصادي طويل الأمد خلال أوائل القرن الحادي والعشرين ظواهر بارزة في المجتمع الياباني مقارنة بدول أخرى، أعتقد أن تحول الاهتمامات البحثية من النظرية السوسيولوجية إلى مناهج علم الاجتماع وتنوع المواضيع البحثية سمات مشتركة على نطاق عالمي. وبالتالي، فإن المشاكل الناجمة عن هذه الاتجاهات لا تقتصر فقط على علم الاجتماع الياباني، بل تُلاحظ أيضًا في علم الاجتماع العالمي. ومن هنا نقترح على علماء الاجتماع اليابانيين التعاون مع نظرائهم حول العالم للتغلب على التحديات التي يواجهونها في القرن الحادي والعشرين. ■

توجه كلّ المراسلات إلى: ناوكي سودو naoki.sudo@r.hit-u.ac.jp

> مانيفاستو

حول الأزمات العالميّة والبدائل الراديكاليّة

بقلم: أديلانتي (ADELANTE)– حوار العمليّات الكونيّة

المصدر: أديالانتي، ٢٠٢٤

> الأزمات التي نواجهها:

• يتّسم العالم اليوم بتداعيه نحو هاوية عميقة استولت عليه أزمات متعددة حيث تقسم التصدّعات العميقة بهوّتها السحيقة البشرية والبشر عن بقية الطبيعة. فالنظام القمعي المهيمن حاليا فاسد معيب في جوهره تنخره أزمات خلقها ودأب على دعمها واستدامتها. تقوم جذور هذا النظام على بنى وعلاقات طبقيّة وعلى الاستعمار والعنصرية والنظام البطريركي والرأسمالية وهيمنة الدولة والطبقية ونِظَامُ التَّمْيِيزِ الطَّبَقِيّ وتركيزنا الذي يكون الإنسان محوره وجوهره. تحتاج هذه الجذور، لا فقط الأعراض التي تظهر خلال الأزمات، هي ذاتها التي تحتاج أيضًا إلى المواجهة والتحوّل

• لقد حدثت عملية هيمنة تاريخية لكلّ من الشعوب وباقي الطبيعة رسّختها هيمنة الأنظمة الاستبداديّة والإمبرياليّة والفاشيّة الثقافيّة ممّا جعل مجتمعات بأكملها متاحة متيسّرة، مزيلةً ومقوّضةً لأنماط المعارف/ والوجود / والتعامل والعيش/ وسبلها المختلفة.

• يخلق النظام المهيمِن، الذي يسنده راهنا المجمع العسكري الصناعي والرأسمالية الحروب والنّزاعات بين الدول الأمّة والأعراق والمعتقدات الدينية أو يعززها بأسوأ عواقبها والتي يتخبّط الأبرياء والبيئة في شراكها.

• لقد أودت الأزمات الإيكولوجية، بما في ذلك نقص التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتلوث الكوكب وتسميمه، بالكوكب على شفى حفرة من

>>

الانقراض الجماعي السادس: ألا وهو الأول الناتج عن ما يأتيه البشر ويقوض بدوره حياوات المليارات من البشر وسبل عيشهم وأسباب رزقهم.

• تتّسم المقاربات «التنمويّة» القائمة على النموّ الاقتصادي اللامُتَناهٍ بطبيعتها غير المستدامة في الأساس حيث تولّد فوارق زائفة مثال «نامية» و «طارئة» و»متخلّفة» و تدفع نحو أنماط استهلاك غير سليمة وغير مستدامة.

• تقدّم لنا المنظومة التي تسبّبت في أزمات متعدّدة أيضا سلسلة من «الحلول» القادرة على معالجة الأعراض فحسب دون التعمّق في الأسباب الجذريّة الكامنة مثال تداول أرصدة الكربون، والنموّ الأخضر، و صافي الصفر، والهندسة المناخية، والإجراءات العلاجية الفنيّة الأخرى إضافة إلى النُّهج السُّوقية.

• تتشابك أوجه الأزمات المختلفة وتتداخل. لذا نحتاج إلى استجابات شاملة ومتداخلة القطاعات ومتكاملة.استجابات تشير إلى بدائل منهجيّة حقيقيّة .

> استجابات الشعوب: المقاومة والبدائل

نشهد تنامٍ متعاظما وموجة هائلة من الإجراءات الشعبية وللحركات في مواجهة هذه الأزمات. تعبّر هذه الحركات و اوخّي العناية للعمليات التحويلية التي ترشدنا نحو عالم تعددي وديمقراطي متحرّر من الاستعمار وعادل ومنصف/متكافئ ومتحرر ونسوي وواع بيئيًا وسلمي وما بعد رأسمالي/ما بعد انمائيّ قائم على البيولوجي - الثقافي و مزدهر ذو ممارسات قائمة على التضامن علم قائم على الحبّ العميق. وقد يكون لكل حركة تبريرها وفهمها لمثل هذه القيم والمصطلحات القادرة على خلق تعددية وتنوع واجب احترامهما حتى في تضافرنا و تشابكنا استنادا إلى القيم الأساسية والمعتقدات الأخلاقية الشائعة.

تمارس الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على مستوى القاعدة والتجمّعات من مختلف الأنواع وكذلك الأفراد مسارات داعمة للعيش المستدام والمنصف التي تشمل الإيكولوجيا الزراعية، في سعي إلى استعادة المشاعات/ التراث الطبيعي المشترك، والصحة المجتمعيّة، والتعلّم والتعليم البديل، والعدالة القائمة على أساس الجندر والجنسية، والديمقراطية الراديكالية والاستقلاليّة، والاقتصادات المحلية التي تولي الأولوية لعلاقات الرعاية والتقاسم، و الانتاج الذي يمتلكه العمال أو - يتحكّمون فيه أو الاسهام في إدامة علاقة غير ثنائية مع الطبيعة كلها والحفاظ عليها من قبل المجتمعات القائمة على المنظومة البيئيّة، وإدامة أو إحياء مجموعة متنوعة من الثقافات واللغات ونظم المعرفة وطرائق الحياة وغيرها من الخيارات المماثلة. تنطوي العديد من هذه الممارسات البديلة على العديد على رؤى تحترم الحياة، حيث يمثّل بعضها استمراريّة للتقاليد القديمة للشعوب الأصليّة، ونشأ بعضها الآخر بوصفه اتجاهات مضادة داخل المجتمعات الصناعية الحديثة. بيد أن هذه المبادرات تظلّ صغيرة أو مجزأة بحيث ليس هناك بعد القدرة على اكتساب الكتلة الهامة اللازمة لتحقيق تحولات أوسع نطاقا.

> التزامنا نحو تحقيق التحوّل

سعيا إلى البناء نحو تحوّلات عميقة، نلتزم ب:

• تقاسم الاستراتيجيات الرئيسة للتغيير وفهمها إضافة إلى تعزيز أكثر قصص التغيير إلهاماً و الموجودة بالفعل.

• الاسهام في النضال المشترك من أجل الحدّ من التسلّح وارساء السلم لتحقيق انتقال اجتماعي - الإيكولوجي عادل.

• استجلاء لمواقفنا الموحّدة وأخلاقياتنا و قيمنا وتعميقها حتى و نحن نثني على احترام التعدّديّة والاختلاف.

• الخطوة نحو توخّي المسؤوليّة من أجل صنع القرار السياسي و الأهم من ذلك من خلال بناء قوة الناس على الميدان. نعمل من أجل التأكيد على أن هذه هي القوّة المنشودة ليس للسيطرة على (القدرة على السيطرة)، ولكن للتحوّلات الإيجابيّة (النفع ل/ و مع).

• ربط حركات المقاومة والبدائل البناءة لخلق العوالم التي ننشدها.

• تعزيز العمل المباشر على الميدان، محليًا إلى عالميًا، في تخطّي للدول الأمّة لبناء التضامن والرعاية بين البشر وغير البشر في كل مكان.

• توسيع نطاق احترامنا ورعايتنا لتشمل دائرة الحياة الأوسع.

• تعزيز التكنولوجيات المتجددة القائمة على المساواة الجماعيّة والأدوات الاجتماعية المؤنسة الخاضعة للسيطرة الديمقراطية.

• انشاء قاموس مشترك (بل تعددي ومتنوع ثقافيًا) وفهم المصطلحات بلغات مختلفة.

• استجلاء مدى انطمار نظم الهيمنة في طرق تنظيمنا وعلاقاتنا الروتينيّة المعتادة الخاصة بنا و التزامنا بالعمل الرّامي إلى عملية الالتئام الفردي والجماعي الذي يسندنا باتّجاه المزيد من الارتباط الوثيق بطرق الحياة.

ففي حين ثمّة حركات شعبية قوية محدّدة للقوى الكامنة وراء هذه الأزمات و تقاومها و تقضّ مضجعها، فضلاً عن ممارسة بدائل جذرية عادلة ومستدامة وتعزيزها، فإننا نظلّ نفتقر إلى استجابة متماسكة ومشتركة. وعليه، نلتزم بتمكين مثل هذا الحشد من القوى التي تتضافر عبر مجتمعاتنا المحلّيّة ومنظماتنا وحركاتنا في مجال الاتصال وبناء العلاقات والتعاون. تقودنا في مثل هذا السعي روح التعبئة الديمقراطية غير الهرمية، تعبئة منفتحة على تعدّد أكوان الأيديولوجيات والاستراتيجيات والمسارات والمنظورات التي تسعى إلى التحول التدريجي نحو العوالم المنشودة والتي نحتاجها. ■

انطلقت منظّمة نسيج البدائل الكوني من the Global Tapestry of Alternatives في حوار منذ نوفمبر ٢٠٢٠ من بين سيرورات كونيّة مختلفة تسعى إلى تحقيق تحولات منهجية وأساسية نحو العدالة. تشمل هذه الطرائق، إلى جانب نسيج البدائل الكوني: سيرورة الحوار الكوني، والاتفاقية البيئية العالمية الجديدة، والفريق العامل العالمي المعني بما بعد التنمية، ومن الجذور القاعدة الشعبية إلى العالمية، ومتعدّد التلاقي، والتقدم العالمي ونحو منتدى اجتماعي عالمي جديد. أطلق على هذه المنصّة اسم ADELANTE سنة ٢٠٢١ ولها موقع ويب خاص بها فيه تحديثات وموارد https://adelante.global.

> الأممية أو الانقراض

بقلم: التقدمية الدولية

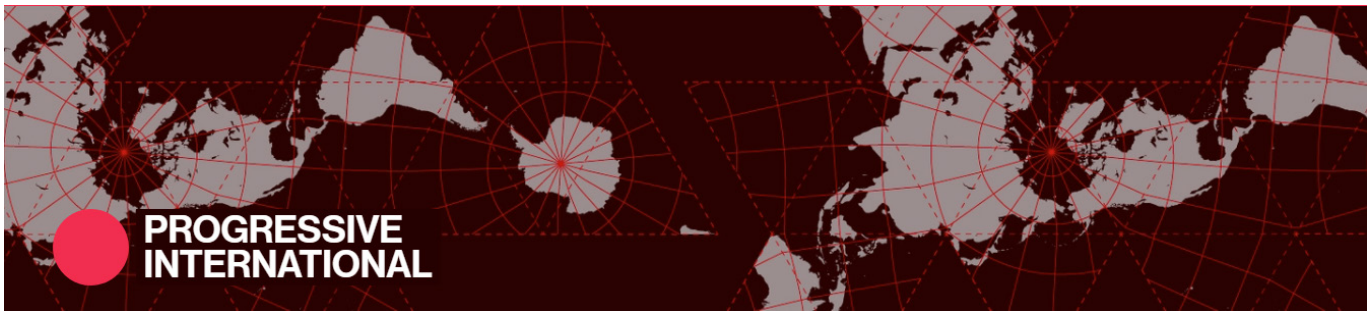

المصدر: التقدمية العالمية ٢٠٢٤

اعتمد المجلس في القمة الافتتاحية للتقدمية الدولية المنعقدة في سبتمبر ٢٠٢٠، البيان التالي:

١. الأممية أو الانقراض
تهدد أزمات قرننا بفناء كل أشكال الحياة في كل الدول عبر جميع القارات. الأممية ليست رفاهية، بل هي استراتيجية للبقاء.

٢. تعريف التقدم
مهمتنا بناء جبهة عالمية للقوى التقدمية. ونُعرّف التقدم بأنه الطموح نحو عالم: ديمقراطي، متحرر من الاستعمار، عادل، مساواتي، محرر، نسوي، بيئي، سلمي، ما بعد رأسمالي، مزدهر، تعددي، ومُرتكز على الحب الجذري

٣. يا شعوب العالم، تنظّموا
نحن عمال وفلاحون وشعوب العالم ننهض ضد القوى الرجعية للأوليغارشية السلطوية. هدفنا هو التنظيم الدولي: لتوحيد القوى عبر الحدود واستعادة الكوكب ليكون ملكًا لنا.

٤. نبني البنية التحتية
مهمتنا هي بناء البنية التحتية للأممية. لا تزال القوى التقدمية متفرقة، بينما تتجمع الثروة والسلطة عالميًا. نبني إطارًا لجبهة عالمية تمتلك القوة للمواجهة والانتصار.

٥. الوحدة لا تعني التبعية
نسعى لتحقيق الوحدة من خلال النضال المشترك. الأزمة الحالية تتطلب تحالفًا استراتيجيًا بين كل القوى التقدمية. لكن التنسيق لا يتطلب الخضوع. هدفنا بناء ائتلاف واسع مع ترك مساحة للخلاف الإبداعي داخله.
٦. الشراكة بالقوة المتبادلة

نؤمن بأن الشراكة بدون قوة متبادلة ليست إلا شكلاً آخر من أشكال الهيمنة. نسعى لإعادة التوازن بدلاً من إعادة إنتاج الفوارق في السلطة داخل ائتلافنا.

٧. الرأسمالية هي الفيروس
نطمح للقضاء على الرأسمالية في كل مكان. نؤمن أن الاستغلال والتجريد والتدمير البيئي مكتوب في الشفرة الوراثية للرأسمالية. لا ندعم الجهود لإنقاذ هذا النظام أو توسيعه إلى جميع أرجاء الأرض.

٨. الأممية تعني معاداة الإمبريالية
تقف أمميتنا ضد الإمبريالية بكل أشكالها: من الحرب والعقوبات إلى الخصخصة و»التعديل الهيكلي». نعتقد أن هذه الأدوات ليست فقط أدوات للهيمنة، بل أدوات للتفرقة بين شعوب العالم.

٩. اللغة قوة
نتحدث بلغات متعددة. تعزّز الحواجز اللغوية الهيمنة الطبقية وتفوق البيض وتجريد السكان الأصليين من حقوقهم. نسعى لتجاوز هذه الحواجز لإيجاد لغة مشتركة للمقاومة.

١٠. الحرية في الخطوط الأمامية
أمميتنا متقاطعة: نؤمن أن طبقات القهر المترسخة عبر الرأسمالية العنصرية تتطلب أن نضع النضالات التحررية الأساسية في قلب الاقتصاد العالمي: من أجل الغذاء، الأرض، الكرامة، والتحرر.

١١. أممية التحرر
نحارب العنصرية والتمييز الطبقي وكل أشكال الهيمنة الاجتماعية . ندرك أن تفوق البيض هو مبدأ منظم للنظام العالمي. معارضتنا للتسلسل الهرمي القمعي هي أساس أمميتنا.

١٢. إنهاء الاستعمار ليس مجازًا
هدفنا إنهاء استعمار الكوكب. لا نقبل بالأفعال الرمزية فقط. مطالبنا هي تعويض كامل عن الجرائم الماضية واستعادة الأرض والموارد والسيادة لكل الشعوب المحرومة.

١٣. سياسات نسوية، ممارسة نسوية
نؤمن بأن لا أحد حر في نظام يضطهد الجنسين. هدفنا كسر هيمنة النظام الأبوي مع تعطيل البنية الثنائية للجندر التي يعتمد عليها. ونسير سياساتنا من خلال الرعاية، التعاون، والمساءلة الاجتماعية.

١٤. بوين-فيفير (Buenos Vivires) - الحياة الطيبة
لا نقيس التقدم بالنمو. توسع النظام الرأسمالي هو محرك الإبادة البيئية. نسعى لطرق جيدة للعيش خالية من الجوع والحاجة، ونحدد نجاحنا من خلال جودة التعايش الجماعي بيننا.

١٥. لا عدالة، لا سلام
هدفنا السلام الدائم، لكن لا يمكن للسلام أن يستمر بدون عدالة اجتماعية. نعمل على تفكيك آلة الحرب واستبدالها بدبلوماسية شعوب قائمة على التعاون والتعايش.

١٦. ثورة، وليست تغييراً للنظام
ندعم الحركات الشعبية التي تسعى لتحويل المجتمع واستعادة الدولة، لكننا نقف ضد محاولات إسقاط الأنظمة لحماية مصالح رأس المال والدفع بالامبراطورية.

١٧. الفوز بالانتخابات ليس كافيًا
مهمتنا بناء قوة شعبية على مستوى الكوكب. الانتخابات فرص لتحويل السياسة وتحويل المطالب الشعبية إلى سياسة حكومية. ولكننا نعلم أن الفوز في الانتخابات ليس كافيا لانجاز مهمتنا.

١٨. القوة من التعددية
ائتلافنا مرتبط برؤية مشتركة للتحرر الجماعي. نحن لا تستورد رؤية أو نفرض برنامجًا موحدًا على الآخرين، بل ننسج احتياجاتنا ومعارفنا وأولويات سياساتنا معا لخلق برنامج مشترك مستمد من التعددية.

١٩. العلاقات هي الأساس
أمميتنا حميمة. لقد وعدتنا التكنلوجيات الجديدة بالاجتماع والترابط، لكنها زرعت الخلاف والخيبة بدلًا من ذلك. نؤمن أننا لا نستطيع النجاح إلا إذا عرفنا ووثقنا ببعضنا البعض على قدم المساواة.

٢٠. الحوار ليس كافيًا
هدفنا هو العمل الجماعي. لا نكتفي بإنشاء شبكة اجتماعية، أنشطتنا تجهزنا للتعبئة الكونية، يجب أن تتناسب أنشطتنا مع مستوى أزماتنا.

٢١. لا للربح، ولا بواسطة الربح
نحن نمول أنشطتنا حصريًا من خلال التبرعات ومساهمات الأعضاء. ولا نقبل أموالاً من المؤسسات الربحية أو ممثلي شركات الوقود الأحفوري، شركات الأدوية، شركات التكنولوجيا الكبرى، البنوك الكبرى، شركات الاستثمار الخاص، صناديق التحوّط، الشركات الزراعية، وصناعة الأسلحة.

٢٢. لسنا منظمة غير حكومية
هدفنا هو التضامن، وليس الإحسان. نحن نؤمن بأن التغيير الحقيقي يأتي من حركات الشعوب، وليس من سخاء العمل الخيري. نحن مسؤولون فقط أمام تلك الحركات والمجتمعات التي تنبثق منها.

٢٣ النضال على جميع الجبهات
يعكس تحالفنا تنوع النضالات في العالم. نرحب بالنقابات، والأحزاب، والحركات، والمنشورات، ومراكز الأبحاث، والجمعيات المحلية، والنشطاء الفرديين في نضالاتهم المنفردة. معًا، يصبح هذا التحالف أعظم من مجموع أجزائه، وقادرًا على إعادة تشكيل العالم.

٢٤. من كل فرد، ولكل فرد
نموذج العضوية لدينا بسيط: من كل فرد حسب قدرته؛ ولكل فرد حسب احتياجه. نتوقع من الأعضاء المشاركة في بناء جبهتنا المشتركة بكل الطرق التي يستطيعونها. ونسعى لدعم الأعضاء بكل الوسائل التي تتطلبها نضالاتهم.

٢٥. التضامن ليس مجرد شعار
نؤمن بأن التضامن «فعل». التعبير عن التعاطف مع حلفائنا أمر شائع، لكن مهمتنا هي أن ندرك أن نضالهم هو نضالنا، وأن ننظم مجتمعاتنا للمشاركة في هذا النضال، وأن نوحد الجهود عبر الحدود للدفاع المشترك عن الإنسان والكوكب. ■

تتم اعتماد الإعلان عقب القمة الافتتاحية لمؤتمر التقدمية الدولية التي عُقدت في سبتمبر ٢٠٢٠. لمزيد من المعلومات حول الحركة ومبادراتها، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: https://progressive.international

> إعلان بوغوتا:
نحو عهد مع الأرض

ميثاق الجنوب الإيكولوجي –الإجتماعي وما بين الثقافات

المصدر: الميثاق الإيكولوجي والاجتماعي والثقافي للجنوب، ٢٠٢٣

بعد بروز جائحة كوفيد ١٩، تمّ فرض «الوضع الطبيعي الجديد» تحدوه دلائل الفوضى وعدم الاستقرار. فهذا الوضع العالمي الجديد الرّاهن يعكس تفاقم العديد من الأزمات المترابطة و تأزّمها (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيكولوجية والصحية والجيوسياسية)، والتي تعزز بعضها البعض باكتسابها بعدا حضاريّا. كما نلاحظ بعميق القلق تقاعسا للمؤسسات والممارسات الديمقراطية عالمية الانتشار، في الوقت الذي يوازيه تعزيز للأيديولوجيات اليمينية المتطرفة و للاستبداد فضلا عن استمرار ثقافة الحرب على مختلف المستويات، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالرأسمالية والاستعمار وتفاقم النظام البطريركي والعنصرية

> في مناهضة ثقافة الحرب الجديدة

يجدر التمييز في مثل هذه الظرفيّة التاريخيّة الراهنة مختلف مستويات الحرب التي يتمّ الخوض فيها.

تتقدّم الحرب ضدّ الحياة وضدّ الطبيعة هذه المستويات حيث تتعرض الأقاليم للخراب جرّاء العسكرة وتزايد حالات العنف الذّي يجسّد بحدّة على أجساد النساء والمدافعين عن الطبيعة، لا سيما إن كانوا ينتمون إلى الشعوب الأصلية أو السكّان الأصليين، أو المجتمعات المهمشة عرقيا وإثنيا،

>>

لا سيما المنحدرين من أصل أفريقي. أمّا من الناحية العالمية والجيوسياسية أدّى اجتياح روسيا لأوكرانيا، إحدى هذه الحروب إلى تفاقم أزمات الطاقة والإنسانية والغذاء، من خلال تأجيج التهديدات النوويّة في سياق المنافسات بين مختلف الإمبرياليات.

كما أنّ الزّحف العالمي للأيديولوجيات اليمينية المتطرفة البطريركيّة والعنصرية وكراهية المتحولين جنسيا وكراهية الأجانب، المرفقة بإحكام الأموال وقواعد منظمة التجارة العالمية قبضتها على النظم السياسية والتي فرضت سيادة رأس المال الكاملة - لا سيما في القطاع المالي، والهيدروكربونات، والأعمال التجارية الزراعية، والأسلحة، والسيارات، ووسائط الإعلام الخاصة بالمؤسسات، وقطاعات الأدوية، من بين قطاعات أخرى - على حقوق الشعوب ويَدِهِ العليا على الحياة نفسها. كما تتحمّل ذات القطاعات الإنتاجية التي تعكس بشكل أوضح سيطرة رأس المال هذه المسؤولية الكبرى في الحرب ضد الحياة والتي تميز الرأسمالية النيوليبرالية. و عليه ينطوي النضال من أجل الانتقال الإيكولوجي والاجتماعي العادل بالضرورة على الدفاع عن الديمقراطية في كلّ أبعادها، بما في ذلك المجالات السياسية المؤسسية والدولية والوطنية والإقليمية إلى بناء أشكال الإدارة الذاتية والحكم الذاتي الإقليمي والمحلي.

أمّا ثان أوجه الدمار فيتمثّل في اسهام الحرب في تفاقم أشكال الاستخراجيّة التقليديّة و الجديدة مرفقة ب» التحوّل الأخضر» في المؤسّسات. يكمن الجديد الآن في حقيقة أنّه يتمّ التعبير عن الانتقال الطاقي في الشمال العالمي نحو الطاقة «النظيفة» المفترضة من خلال تعرّض الجنوب العالمي لضغط متزايد يهدف إلى استخراج الكوبالت والليثيوم لإنتاج بطاريات ذات التكنولوجيا العالية، بالإضافة إلى معادن استراتيجية أخرى للانتقال. كما يتجلى هذا الضغط في الطلب على خشب البلسا الضروري لبناء ريشات توربينات الرياح، أو التنافس على مساحات سطح الأرض لمزارع الطاقة الشمسية واسعة النطاق والبنية التحتية الجديدة للمشاريع الهيدروجينية الضخمة.

انتشرت خلال السنوات الأخيرة مشاريع الاتفاقيات البيئية. وهي مشاريع متنوعة وغير متجانسة على السواء. ورغم ذلك، فقد أصبحت هذه المشاريع عامّة إطارًا للتقارب السياسي الخطابي في الشمال العالمي للحد من انبعاثات الكربون وتعزيز النمو الاقتصادي «العادل» و«المستدام» المفترض. وغالبًا ما تحتلّ العدالة المناخية الحيّز الأساسي في هذه المواثيق الخضراء، حيث تخصّص أموالًا للتعويض للمجتمعات التي عانت تاريخيًا من آثار بيئيّة سلبية. لكن وفي كثير من الأحيان تقتصر العدالة المناخية على الرؤية المحلية. فخلال حرصه على الانتقال إلى الطاقة المتجددة، نادرًا ما يأخذ الشمال العالمي في الاعتبار آثار هذا الانتقال المتعدّدة على الجنوب العالمي.

وهكذا يبرز إلى جانب ما يطلق عليه برينو برينغل «توافق الآراء بشأن إزالة الكربون» "decarbonisation consensus". وهو مسار يعمّق التفاوتات القائمة (رغم مناصرته للتغيير في الموارد الطاقيّة (الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة « المتجدّدة») ويديم سلعنة الطبيعة. توافق يسعى إلى إزالة الكربون دون تغيير صورة المجتمع الأيضية -أنماط الإنتاج، الاستهلاك، انتقال السلع، توليد النفايات—بل هي عمليّة تنطوي على تكثيف استغلال المنتجات الطبيعيّة ضمن إطار أيديولوجيا نموّ إقتصادي غير محدّدة.

وبالنظر إلى هذا السيناريو، فإننا نؤكد مجددا مطالباتنا التي عرضناها مؤخرا في المنيفاستوالمتعلق بالانتقال الإيكو الإجتماعي فيما بين بلدان الجنوب South-South Manifesto for an Ecosocial Energy Transition. كما تجدّد التأكيد على على الحاجة الملحة إلى تغيير المسار في أمريكا اللاتينية، وفي العالم بأسره، على النحو المطلوب من خلال أصوات الشعوب المقاومة واندلاع الأزمات الأخيرة عبر مختلف ربوع منطقتنا. نجادل بأنّ التغيير السطحي، كما تطرحه الجهات المهيمنة، لا يفي بالحاجة. فحاليًا، وحتى الشركات الكبرى بدأت في تبنّي خطاب «الانتقال العادل» وتقديم توافق الآراء بشأن إزالة الكربون باعتباره غاية في حدّ ذاته متكتّمة بذلك عن إعادة العدالة المناخيّة إنتاج نفس منطق التراكم ونزع الملكية والاستغلال. نحن بحاجة إلى إماطة اللثام عن «الرأسمالية الخضراء» ومناهضة تطوّراتها الحديثة. كما نلتزم بتحوّل جذري يُقرّ بأنماط الوجود الأخرى في توازن وتبادل مع نسيج الحياة ويمهد الطريق لها.

من الملحّ التخفيض في انبعاثات الكربون ولكن مع اثارة مسألة الاستقلاب الاجتماعي الحالي لرأس المال. إذ تقوم برامج «الانتقال» المهيمنة على المفاهيم المؤسسية والتكنوقراطية والنيوكولونياليّة وحتى على المنظورات غير المستدامة غير المناصرة للتحولات الهيكلية، ناهيك عن دمج الحدود الطبيعية والبيئية لكوكب الأرض. ونحن نشكّك- ضمن الميثاق الاقتصادي والاجتماعي--في هذه النُهُج ونُقرّ بالحاجة إلى ترسيخ التحوّل الاجتماعي- الإيكولوجي داخل منطق العدالة العالمية الأساسيّة والبديلة لمقترحات الهيمنة على حدّ السواء من أجل التحوّل الإيكولوجي.

> مبادئنا وأجنداتنا

لقد تآلفنا خلال أوّل لقاء لنا حضوريًا في بوغوتا عقب جائحة كوفيد تماهيا مع المبادئ التالية: ألا وهي مبادئ المساواة والعدالة وإعادة التوزيع الاجتماعي، ومبادئ الرعاية والتكافل واستدامة الحياة، ومبادئ الجبر والتعامل بالمثل و كذلك مبادئ الديمقراطيّة وتقرير المصير والتعددية القومية والثقافية والأخلاقيات بشأن المخلوقات الكونية.

كما نجدّد تأكيدنا على الأهداف ونقترح الاستمراريّة ضمن الموضوعات وأجندات العمل التالية:

١. التزامنا بإيلاء الأهمية المحوريّة لباراديغم الرعاية في تنظيم مجتمعاتنا

ونحن نشير بذلك إلى جميع أشكال الرعاية منها الرعاية الشخصيّة والرعاية بالذّات ورعاية الكائنات غير البشرية التي تتقاسم معنا العيش بتكافل على هذا الكوكب.

نجادل هنا بأنّ الرعاية تحتلّ حيّزا جوهريًا في استعادة التوازنات العلائقية والإيكولوجية. ونحتاج جميعنا إلى الرعاية في لحظات أو مراحل معيّنة من حياتنا، وهو جانب تتغافله وبشكل منهجي السردية البطريركيّة النيوليبراليّة للفرد المستقل بذاته. وإدراكا منّا بأنّ الرعاية عنصر أساسيّ في الرفاه والسلامة ينبغي لجميع أفراد المجتمع التمتّع بالرعاية والانتفاع بها على نحو نشط، بغض النظر عن الجندر، مما يفكك إسنادها بوصفها مهمةتضطلع بها النسوة. وهكذا، وفي إطار ديناميات النظام البطريركي، لقد اضطلعت المرأة (لا سيما النساء الفقيرات، والنساء ضحايا العنصريّة، ونساء الشعوب الأصلية ؛ واللاتي يعانين من التهميش) بمسؤولية شبه كاملة عن الرعاية، مع اضطلاعها لحمل زائد في مجال الإنجاب الذي يؤثر

على الظروف المعيشية. وعليه يتوجّب الإقرار بالرعاية و أيلاءها التقدير الواجب كونها كوكبة من المهام الأساسية للحياة وللسعادة، و هو ما بات واضحا مجدّدا أثناء الجائحة. لا تترجم مثل هذه الرعاية تلقائيًا إلى مكافأة ودمج في السوق أو في مجال الدولة، لأن حقيقة وجود العديد من أشكال الرعاية خارج نطاق تراكم رأس المال يمثّل بذرة لبناء مجتمعات تتجاوز المنطق الرأسمالي. يمثّل الإدراك بشكل جماعي أو مجتمعي لبعض جوانب الرعاية وإعادة إنتاج الحياة كما تبيّنه العديد من التجارب في أمريكا اللاتينية حجر الزاوية لبناء المشاعات. وهذا لا يعني أنه ليس على الدول وضع سياسات رعاية تعزز هذه الأفضية المجتمعية، أو تتحمل المسؤولية عن رسم رعاية أكثر تخصصًا أو تعزز الرعاية كجانب مركزي للرفاه الاجتماعي.

٢. إدراكنا بضرورة معالجة الديون الإيكولوجية والديون الخارجيّة / والدائمة في إطار انتقال إيكولوجي اجتماعي العادل يكون أساسه الجنوب العالمي.

لا إمكانية لإرساء عدالة مناخيّة أو تحوّل سوسيو-إيكولوجي دون تضمين التعويضات وإلغاء تلك الديون. فقد ألقت جائحة كوفيد الضوء على مشكلة الديون والحاجة الماسّة إلى ايجاد حلول حقيقية، بعيدة عن مجرّد الانتصاف المؤقت أو بأجل شديد القصر. نحن ندرك أنه من الضروري إثارة التساؤل وإعادة التفكير في الجيوبوليتيكا السياسية الراهنة للتحولات الأيكولوجية والاجتماعية من خلال استراتيجيات متكاملة تضمن آفاق الحياة الكريمة للجميع من حيث إحقاق العدالة المتكاملة، وجبر كامل الأضرار اللاحقة بالضحايا. فأبعد من الحدّ من الفجوات الجيوسياسية، تنطوي مشاريع الانتقال المهيمنة على مخاطر جسيمة تتمثّل في تعميق الديون الاستعمارية والإيكولوجية مع الجنوب العالمي. تدعو الضرورة لإحراز تقدم على مسار ايجاد حلول دائمة وإن لم تفي بالحاجة، إلى المطالبة بإلغاء الديون الخارجية التي تتخبّط في شباكها بلدان الجنوب العالمي، وإلى المراجعات الحسابية التي يقودها المواطنون، ومواصلة الإدانات ضدّ العنف والفساد ذي الصلة بالديون الخارجية. وباختصار، يسعى اقتراحنا إلى ترتيب تلك الإسهامات التي تعتبر مسألة التعويضات بشأن الديون الإيكولوجية وإلغاء الديون الخارجية فرصة لإعادة التفكير في إعادة تنظيم النظام المالي الدولي قائم على أنماط العدالة البيئية والجيوسياسية.

٣. كان تأكيدنا منذ بداية أعمالنا في إطار الميثاق الايكولوجي الإجتماعي وما بين الثقافات، على أنه لا مجال لانتقال إيكولوجي-اجتماعي دون الإدراك بأنّ العدالة الاجتماعية والعدالة المناخيّة وجهان لعملة واحدة تهدف إلى تحوّل اجتماعي واقتصادي عميق. ومع ذلك، وعلى المدى القصير، ثمّة حاجة إلى تنفيذ بعض المشاريع الانتقالية، بما في ذلك استحداث دخل أساسي شامل يولي مسألة المواطنة مركز الصدارة ويقوم على أنظمة ضريبية تصاعدية من أجل جدواها وأدائها السليم. كما ينبغي التذكّر بأن لدى بلدان أمريكا اللاتينية نظام ضريبي رجعي يقوم على الضرائب غير المباشرة أو الاستهلاكية التي تؤثر أساسا على أشد الفئات هشاشة. إذ تمثّل الثروات الكبيرة والميراث والأضرار البيئية والدخل المالي كلها مصادر ضريبية تحظى بتقدير ضئيل أو متدنّي جدًا في الأنظمة الضريبية الوطنية. حيث تفيد أحدث البيانات إلى أن التهرب الضريبي في أمريكا اللاتينية يكلف ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار من الإيرادات المفقودة (٦,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي)، وأن ٢٧ في المائة من الثروة موجودة في ملاذات ضريبية. كما عمّقت أزمة كوفيد في الآن ذاته من حدة أوجه التفاوتات. في منطقتنا، تتركّز ٥٥ في المائة من الثروة في يد أغنى ١٠ في المائة من الأفراد. و عليه ومنطقيًا، يرتبط تركيز الثروة بالتلوث، حيث أن أغنى ١٠ في المائة من سكان العالم مسؤولون عن انبعاث ما يناهز نصف جميع غازات الاحتباس الحراري. تعدّ مسألة استحداث دخل أساسي شامل استراتيجية ضرورية لإعادة التوزيع والتخفيف من حدة الفقر، ولكن يجب أن يكون ذلك جزءًا من تحوّل أكثر شمولاً نحو حذف السلعنة والتوسيع البنى الأساسية العامة الحرة والمشاعات.

٤. لا يخفى على أحد لا وجود لبلد بمقدوره انقاذ نفسه بمفرده. فغالبًا ما تخفي نزعة «القومية المناخية» والخطابات حول «السيادة الوطنية» المشاكل الأعمق للأزمة البيئية. ولكي يكون للسياسات الضرورية وقع حقيقي على السّاكنة، وتحدث تغييرات في توازن القوى الاجتماعية، ومواجهة التحديات الرئيسية مواجهة التحديات الكبرى في عصرنا التاريخي، تدعو الضرورة إلى تطوير أشكال جديدة للحوار السياسي والتعاون الإقليمي، يشارك فيها جزء هامّ من المجتمع المدني. فنحن ندافع عن التعددية القومية والتكامل الإقليمي السيادي، ونُولي الأولوية للاقتصادات المحلية ونهدف إلى الانفصال الانتقائي عن الاقتصاد العالمي. وبناء على مقترحات منظمات أمريكا اللاتينية المختلفة، نؤمن ايمانا راسخا بأن علينا الاتّجاه نحو وضع ميثاق مالي إقليمي يعيد تشكيل النظام المالي الحالي في جميع الولايات القضائية بشكل أساسي وفي اتجاه منصف، يسنح بفتح الباب أمام الإصلاحات الاجتماعية والبيئية التي يمكنها الحد من من أوجه عدم المساواة العديدة والمستمرة. ودون ذلك، لا مجال لمسار ممكن لتحقيق انتقال إيكو-إجتماعي عادل وشامل.

٥. يتوجّب الأخذ بعين الاعتبار السياسات الانتقاليّة اللازمة على المدى القصير جنبا لجنب مع أساليب الإنتاج. علينا إثارة عمليات التصنيع الحالية في أمريكا اللاتينيّة وطرح التساؤل حول الآثار الناشئة عن كوننا مصنع بلدان الشمال العالمي. تُيَسّر عمليّة التنمية الصناعية في مناطق محددة من بلدان مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين وشيلي إنشاء مناطق تضحية حقيقية ذات نسبة سميّة عالية. والذي لا ينحصر في النموذج الاستخراجي الأساسي القائم على التصدير. و تتنامى مخاطر توسيع هذا النموذج عاليا ليشمل المزيد من البلدان في ضوء الخلاف بين الصين والولايات المتحدة حول «الموارد الطبيعية» والعمالة في أمريكا اللاتينية، ممّا سيعمّق من استدامة الطلب على المواد الخام وتفاقم استغلال السلع الأساسية.

٦. يقودنا هذا الموضوع أيضًا إلى النظر في مقترحات الإنتاج البديلة التي ستسمح لنا بالتحرك نحو استجابات أخرى وأخذ الإجراءات التي تأخذ في الاعتبار الأخلاقيات بشأن المخلوقات الكونية وتشكك في علاقات القوة التي تتميز بالهيمنة واستغلال الكائنات غير البشرية. يستمدّ هذا النموذج الحالي مشروعيته من خلال منظور مركّز على الانسان يصنّف الكائنات الحية غير البشرية على أنها أقل شأناً ويحوّلها إلى أشياء، ومنتجات: وممتلكات خاصة في خدمة البشر والنظام الرأسمالي. نسوق أمثلة الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك والمستحضرات الصيدلانية والسياحة والمنسوجات التي تستغل الحيوانات كقوة عاملة أو تحولها إلى منتجات، مع إعطاء الأولوية لأدائها الاقتصادي مع تجاهل نوعية حياتها وكرامتها.

٧. لا يمكن أن يقتصر الانتقال الإكو-إجتماعي على مسألة الطاقة فحسب. إذ يتوجّب إجراء تحوّل هيكليّ لمنظومة الطاقة وكذلك تغيير النمط الإنتاجي والحضري إضافة إلى التشديد على الرّوابط مع الطبيعة التي

تتمثّل في عمليات نقض التمركز، والتأميم والتعميم، ونقض السلعنة، وإلغاء المركزية، وتخليص المجتمع من النزعة البطريركيّة، و إزالة التسلسلات الهرميّة، والقضاء على التمييز والعنصرة، وجبر الضرر والتعافي. يرتهن تحقيق كلّ هذا إلى القطع مع توليد الطاقة من الوقود الأحفوري، و الوصاية على استغلال الطبيعة، ومخيال الملهم بشأن مدينة الكنوز والذهب / ألدورادو المتّجه نحو التنمية. تدعو الضرورة إلى فهم أزمة الاجتماعية الإيكولوجيّة الراهنة لا فقط باعتبارها تسارعا لتغير المناخ بل بصفتها أزمة تنوّع (من حيث انقراض أنواع الأحياء) و كذلك بغعتبارها نظاما غذائيًا غير مستدام.

٨. الطاقة حقّ والديمقراطية الطاقيّة أفق نحو إدامة شبكات الحياة. من واجب العدالة الإيكو-إجتماعيّة السعي إلى إلغاء الفقر الطاقي و تقتضي تفكيك علاقات القوّة التي ما انفكّت تولي أولويّة لنفاذ الفئة المتميّزة من المجتمع. في وقت قصير،ولسوف ينحصر الوقود الأحفوري أو سيفقد قيمته. في أفق الانتقال الطاقي العادل، سينطوي ترك الوقود الأحفوري تحت الأرض و «التخفيف « من عمليات استغلال الهيدروكربونات (في أشكالها الجديدة والقديمة) يعني تصدّعا في المعنى لإعادة تعريف الطبيعة كونها شيئا آخر غير مجرد مصدر للموارد.

٩. إزالة انبعاثات الكربون الفعال مسألة ضروريّة. لكن ينبغي عليها التحوّك بعيدا عن السلعنة و أن لا تعزّز أشكال الاستخراجية الجديدة و المناطق الضحيّة في الجنوب العالمي. علينا التفطّن إلى « الحلول الزائفة» كما تبيّنه حدود الطاقات المتجدّدة والتناقضات الذي تكتنفها (الليثيوم و المعادن المستخدمة في الانتقال) و كل برامج وخطط التعويضات عن الانبعاثات . يشمل هذا مسألة التوافق الذي توصلت إليه الشركات والدول في أفضية مثل مؤتمر الأطراف/ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتنفيذ نماذج الطاقة المثيرة للجدل لصالح الجنوب العالمي والتي تشمل الهيدروجين الأخضر والزراعة الذكية وأسواق الكربون والهندسة الجيولوجية إلى جانب مشاريع أخرى ترمي إلى الحفاظ على علاقات قوة الطاقة الحالية بين الشمال العالمي والجنوب العالمي.

١٠. نحن نؤمن بأن الانتقال الإيكو-إجتماعي بوصفه عملية تحوّل شاملة لا يبشّر بالمستقبل ولا يمكن أن يبشّر به. إذ تحدث انتقالات شتّة من خلال تجارب وافرة داخل المجتمعات المحلّيّة والأقاليم التُرابيّة في الأرياف كما في المناطق الحضريّة على حد السواء، وكذلك عبر أوجه المقاومة الإقليميّة حول العالم في مناهضة استمرارية نموذج الهيمنة والحلول الزائفة. نُحاجج هنا بالحاجة الماسة إلى رسم عمليات إعادة الوجود وتعزيزها والمرتبطة على سبيل المثال لا الحصر بطاقة المجتمعات المحلّيّة والمشاريع الزراعة البيئيّة، والحدائق الحضرية، والتوليد الموزع، والاقتصادات البديلة.

١١. لابد وأن يكون تعزيز الزراعة البيئيّة الرّكيزة الرئيسية في عمليّة الانتقال التي تشمل تحويل منظومة الأغذية والزراعة من خلال استحداث الأحزمة الخضراء للزراعة البيئيّة في المدن والبلدات وتعزيزها. وبالتالي توفير فرص العمل وضمان الغذاء الصحي والآمن والرخيص. كما يسنح هذا بالاستقلال الذاتي والسيادة الغذائية من خلال نظم الإنتاج والتوزيع التي تهدف إلى تمكين الأسواق الزراعية البيئيّة المحلية التي يستخدمها صغار المزارعين ومنتجو الأغذية التضامنيون والتي تعزّز ثقافة الجمعيات والمجتمعات المحلية ومسؤولية المواطنين (المشتركة) عن الإنتاج، ونظم التصديق أو الضمان التشاركية، والاستهلاك.

١٢. نحن نعيش في مدن خطّطت لها المضاربة العقارية وخدمة لها (إذ يمثّل إسكان حالات الطوارئ وغياب المساحات الخضراء الجانب الآخر من هذه العملة). وتهيمن فيها دكتاتورية السيّارات (مع ندرة وسائل النقل العمومي غير الكافية وشديدة الاكتظاظ). لقد جعلت هذه السّمة حياة المدن محورا الاهتمام وركّزت على الحاجة الملحّة لتغيير جذري في أسلوب عيشنا في المدن الكبرى والحواضر. يتعيّن علينا ترييف الحضريّة خاصّة في المدن الكبرى حيث تكاد تنعدم الروابط مع الطبيعة من الناحية الفعليّة. نطرح هنا من خلال الميثاق الإيكو-الاقتصادي والثقافي للجنوب، التمتّع ب»الحق في مدينة تتضمّن عدالة بيئية» حتى يتسنّى لنا تغيير أسلوب عيشنا فيها، والبحث عن الغذاء لنسد به رمقنا، والتنقّل، والتواصل مع بعضنا البعض في المناطق الحضرية. وحتّى يتحقق كلّ هذا ندعو إلى نوع جديد من الحضريّة الإيكولوجية والديمقراطية القادرة على إحداث تغييرات اجتماعية وبيئية فعالة تتمثّل في استقلاب المياه (النفاذ العادل إلى المياه وحوكمتها)، وفي ديناميات التدفقات الحضرية (إدارة أفضل للنفايات والتلوث، وأشكال مستدامة للتنقل، وإنتاج غذائي صحي محلّي، و ذلك من خلال تحفيز الزراعة الحضرية والاتصال المباشر بصغار المنتجين)، إضافة إلى ارساء البنية التحتية الحضرية (الإسكان السهل المنال والإيكولوجي والكريم، ونُهج التحضر التي تعالج الفصل الاجتماعي المكاني ودورة الفقر وعدم المساواة والعنف).

١٣. ولئن كان الالتزام المحلي بالتحول من أجل الحياة، وتعزيز الاستقلال الذاتي، ومطالبة الدول باحترام وضمان ذلك قانونًا وثقافيًا وإقليميًا ومن حيث مراعاة الميزانيّة شرطًا ضروريًا، إلا أنه يتوجّب توسيعها وتعزيزها على نطاقات مختلفة (إقليميًا ووطنيًا وفي منطقة أمريكا اللاتينية ودوليًا). تدعو الضرورة لتحقيق ذلك إلى الاستمرار في المضي قدمًا في تحديد الأعداء المشتركين وتحدّيهم، مع تحديد الأطر المنطقيّة والسياسية المتقاربة للنضالات التي يمكن أن تحدث تحوّلات. تعدّ الأممية وتبادل الخبرات بين مختلف مناطق العالم أمرين أساسيين لتجنب العزلة السياسية وتوفير استجابات عالمية أقوى. و من المهمّ كذلك و خلال هذه العمليّة تحديد الأنواع المختلفة من الحلفاء في النضالات التي يمكن أن تحدث تحوّلات بما في ذلك الجهات الفاعلة على مختلف المستويات الحكومية، و لكن مع الاحترام الدائم لريادة النضالات البيئية الإقليمية.

١٤. وفي الختام، نحن مقتنعون بأن الاعتراف القانوني بحقوق الطبيعة جزء أساسي من ميثاق الجنوب الإيكو-إجتماعي وما بين الثقافات. بعبارة أخرى، يتوجّب على البشر التسليم بالطبيعة بوصفها صاحبة حقوق (لا مجرد كائن) ينبغي التعايش معها في تناغم وانسجام، مع احترام إيقاعاتها وتوازناتها وقدراتها. وهذا يعني أيضا دفع التحرك نحو أخلاقيات الرعاية، والتي، وفي إطار الأنطولوجيات العلائقية والتحديات المناخية الجديدة، يجب تعريفها كذلك كونها أخلاقيات بشأن المخلوقات الكونية والتي تتطلع لى تعدّد الأكوان، وجودنا ضمن البشر ومعهم ومع غير البشر والكائنات ال البشر الآخرين والكائنات الحيّة الحسّاسة القادرة.

تخلص إلى أن هدفنا يتمثّل في الإسهام في بناء أجندا إقليميّة وكونيّة تتّجه بوصلتها نحو انتقالات عادلة فعليّة تستدعي مشاركة وخيالا شعبيًا إلى جانب التقاطعيّة بين نضالات أجيال وأصناف مختلفة، وفئات إجتماعيّة و متعدّدة الثقافات، ونسويات، ونشطاء مناصرين للبيئة. لا مندوحة أن لن ينطوي هذا الطرح على مناقشات متعمقة حول جميع هذه المسائل فحسب، بل أيضاحول بناء حوارات سياسية دائمة بين الشمال والجنوب

وأخرى جنوب -جنوب، إضافة إلى قواعد جيوسياسية أخرى، تقوم على إعادة تعريف تعددية الأطراف من حيث التضامن و التبادليّة، والمساواة، والتكافل، والاعتماد على البيئة إذ يحتاج البشر إلى الطبيعة ويخضعون لتوازناتها.

ومع دقة متناهية في ما يتّصل بعمليات التغيير في منطقتنا- مع موجات أمل ودوافع شعبيّة جديدة— وإدراكا منّا لحمل القوى الرجعية وقوى الأوليغارشية، سنتستمرّ نحن ضمن ميثاق الجنوب الإيكو-اجتماعي وما بين الثقافات في تعزيز الاحتجاجات والمقترحات وطرح النقد والبدائل وأشكال المقاومات وإعادة الوجود في تعدّد الأكوان.

للقيام بذلك، استأنفنا طرح السرديات العلائقيّة واستعراض مفاهيم الأفق التي تمت صياغتها في العقود الأخيرة من خلال نضالات مختلفة دأبنا على الدفاع عنها دائمًا . ألا وهي حقوق الطبيعة، والعيش الكريم، وعدالة إعادة التوزيع، والرعاية، والتحولات العادلة، والاستقلالية، وما بعد الاستخراجيّة، والحركات النسوية البيئية الإقليمية، والسيادة الغذائية،

إنّنا لا ندافع عن أي ميثاق فحسب. فميثاقنا لا يمتّ بصلة للمواثيق الخضراء وللاتفاقات والصفقات المهيمنة بين الجهات الفاعلة المهيمنة، بل هو ميثاق مع الأرض، من الجنوب العالمي ومن أجله. وهو ميثاق يُفهم كونه التزاما للكينونة وللوجود في العالم. ■

تمّت صياغة إعلان بوغوتا عقب انعقاد الجمعية السنوية لميثاق الجنوب الإيكو-إجتماعي في بوغوتا، كولومبيا، في مارس/آذار ٢٠٢٣. لمزيد الاطّلاع على ميثاق الجنوب أنظر الموقع أو موقعه أو على منصّاته على شبكاته على انستغرام وفايسبوك. X, Facebook, Instagram

مانيفاستو من أجل بدائل اجتماعية-بيئية في نيجيريا

بقلم: تجمعات البدائل الاجتماعية –البيئية في نيجيريا

المصدر: برينو برينجل، أبوجا، نيجيريا، ٢٠٢٤

تقف نيجيريا على الخط الأمامي لمواجهة تهديدات اجتماعية وبيئية رئيسية. ازدادت، خلال العقود القليلة الماضية، التحديات التي تواجه البلاد بشكل كبير، مما أدى إلى تأثيرات متعددة المستويات تهدد رفاهية وحتى بقاء الشعب النيجيري. ورغم أن البلاد تتمتع بأحد أفضل المناخات وأكثر النظم البيئية تنوعًا في العالم، إلا أن هذه الموارد الطبيعية الهائلة وصلت لمستويات حرجة بسبب تفاقم تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والأضرار البيئية الأخرى. لقد ساهمت عقود من استخراج المعادن بطريقة متهورة وضعف التنظيم، والتدهور البيئي المنهجي تحت مسمى «التمدين» و«التصنيع»، وسوء تطوير السياسات وتنفيذها، والتأثير المتزايد لتغير المناخ، في خلق تهديدات بيئية تهدد وجود البلاد في ذاته. وذلك على جميع الأصعدة، فقد تتدهور النظم البيئية، وتتعرض المجتمعات للخطر، ويصبح المستقبل غير مضمون.

على الرغم من الطبيعة الواضحة لهذه التهديدات، تظل السلطات النيجيرية في المستوى الفدرالي وفي الولايات والمحليات غير مبالية، وتستمر في السماح بممارسات تزيد من الاستخراج المتهور والتدمير المنهج للبيئة الطبيعية، على حساب السكان المحليين. ويتمثل الواقع الصارخ الذي تواجهه الدولة النيجيرية وشعبها في الحاجة إلى اتخاذ خطوات جوهرية وجذرية للتصدي للتأثيرات الناشئة حاليا للأزمة الاجتماعية والبيئية.

يمثل الميثاق الذي نقدمه هنا دعوة جريئة لإجراء إصلاح شامل للمشهد الاجتماعي والبيئي في نيجيريا. وهو يقدم رؤية ومخططًا لنظام اجتماعي وبيئي مستدام وعادل يثمن رفاهية البشر وحماية البيئة الطبيعية.

إن التحديات التي نواجهها غير مسبوقة. فقد اختفت الغابات إلى حد كبير في جميع أنحاء البلاد. كما يزداد الهواء تلوثًا وسُمّية. ومصادر المياه ملوثة بشدة. أصبحت دلتا النيجر، التي كانت ذات يوم نظامًا بيئيًا نابضًا بالحياة، أصبحت منذ زمن طويل، مرادفا لتلوث هيدروكربوني بمستويات مدمرة للبيئة. ينتشر التصحر بشكل واسع، وأصبح الجفاف ظاهرة شائعة. تتقلص المسطحات المائية وتختفي. أصبحت الفيضانات أكثر شدة وانتظامًا. ترتفع مستويات البحر الساحلية بسرعة وتغمر التجمعات. وتتراجع المحاصيل الزراعية في إنتاجها. لذلك، من الضروري، في هذا الوقت أن نتصرف بعزيمة واستعجال، وأن يحدد هذا الميثاق خطة لمواجهة أكثر هذه التحديات إلحاحًا.

رؤيتنا هي نيجيريا يتعايش فيها التكامل البيئي، والعدالة الاجتماعية، والرفاه الاقتصادي. يجب أن نعمل على ولادة نيجيريا جديدة تُحترم فيها حقوق الطبيعة، وتمتلك فيها المجتمعات السيطرة على مواردها، وتتمتع بالديمقراطية في إدارة الموارد، ويتمكن فيها الجميع من الوصول إلى

هواء نقي ومياه نظيفة وبيئة صحية. يطرح هذا البيان مسارًا لتحقيق هذه الرؤية، يستند إلى مبادئ العدالة البيئية، والديمقراطية التشاركية، والتنمية المستدامة. نتصور نيجيريا يقود فيها النيجيريون التغيرات التي تحدث في بيئتهم.

> المبادئ الأساسية لميثاق البدائل الاجتماعية والبيئية في نيجيريا

يعتمد هذا الميثاق على المبادئ الأساسية والتصورات الفكرية التالية:

• العدالة البيئية: يعترف هذا المبدأ بالتأثير غير المتكافئ للتدهور البيئي وتغير المناخ على الأشخاص في الجماعات الفقيرة والمهمشة، ويدعو إلى الاعتراف بهذا التفاوت في الاستجابات البيئية وتغير المناخ على الصعيدين الوطني والعالمي.

• مشاركة الناس: يؤكد هذا المبدأ على ظهور مجتمعات نشطة ومرنة تتمتع بالقدرة على المشاركة في جميع عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم ورفاههم البيئي.

• القدرة على الاستدامة: يعترف هذا المبدأ بمرونة ومعارف الشعوب الأصلية، ويعزز قدراتهم وثقافتهم ومهاراتهم في تطوير حلول وممارسات بيئية مستدامة طويلة الأمد تحمي البيئة وتدعم المزيد من الممارسات المستدامة

• المساءلة: يسلط هذا المبدأ الضوء على ضرورة محاسبة الشركات والهيئات الحكومية على بصمتها البيئية. ويستند هذا إلى إيمان راسخ بأن على الشركات والحكومات الالتزام باللوائح والمبادئ الموضوعة لتجنب الإضرار بالبيئة، ومواجهة العقوبات عند انتهاكها لهذه القواعد، وتحمل مسؤولية إصلاح الأضرار التي تسببت فيها أنشطتها.

• التضامن والشراكة: يعترف هذا المبدأ بأهمية تعزيز الوحدة والتعاون بين الجماعات والحركات المتنوعة حول العالم بهدف بناء قوى قوية وحيوية ومتحدة من أجل التحول البيئي وحماية الكوكب.

> ميثاق المطالب

١. الجفاف والتصحر

شهدت الولايات الواقعة في شمال نيجيريا تزايدًا في حالات الجفاف في العقود الأخيرة. أدت هذه الفترات المطولة من انخفاض معدلات هطول الأمطار، مقارنة بالمتوسط، والتي لا تفي بالاحتياجات المائية للمحاصيل والمواشي، إلى نظرة قاتمة للوضع الاجتماعي والاقتصادي العام للسكان. وبما أن السكان الأصليين في المناطق المتضررة يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة، فقد عانوا من انخفاض كبير في الدخل نتيجة فشل المحاصيل ونفوق الماشية.

كما يتجلى تأثير الجفاف في مخاطر صحية جسيمة قد تؤثر بشكل خطير على السكّان الأصليين. يؤدي نقص المياه وعدم توفر التغذية الكافية إلى مشكلات صحية مثل سوء التغذية، خصوصًا بين الفئات الهشة، بما في ذلك الأطفال وكبار السن. كما تسبب الفقر المعمم وحالة الهشاشة الناتجة عن فشل المحاصيل ونقص المياه بسبب الجفاف في دفع السكان الريفيين إلى الهجرة، مما يؤدي إلى اندلاع صراعات وخلق تحديات اجتماعية واقتصادية

تسببت تأثيرات تغير المناخ، والرعي الجائر، وإزالة الغابات، والممارسات غير المستدامة لاستغلال الأراضي، إلى جانب التعرض المطول للجفاف، في تصحر عدة ولايات بشمال نيجيريا. أدى ذلك إلى تراجع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يهدد الأمن الغذائي وسبل العيش. تشير السجلات إلى أن التصحر أثر بالفعل على حوالي ٧٥٪ من الأراضي في الولايات الأمامية، ما يعادل حوالي ٤٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي في نيجيريا. وتشير التقديرات أيضًا إلى أن الصحراء تتمدد من شمال شرق نيجيريا إلى شمالها الغربي بمعدل ٦٠٠ متر سنويًا. كما يُقدر تقلص حوالي ٥٠٪ من المسطحات المائية في شمال نيجيريا بشكل كبير. وقد تم إرجاع تقلص بحيرة تشاد جزئيًا إلى نفس هذه الأسباب الجذرية.

من الضروري أن تتخذ الحكومة إجراءات فورية ومناسبة لضمان التخفيف من تأثيرات الجفاف والتصحر على الفئات الهشة، ولضمان تنفيذ تدابير سياسية أخرى لعكس هذا الاتجاه. وفي هذا الإطار، يطالب الشعب بما يلي: مبادرات التشجير وإعادة التشجير، دعم استراتيجيات التكيف المجتمعي، إدارة الأراضي بشكل مستدام بيئيًا، مشاريع للحفاظ على الموارد المائية.

٢. الفيضانات

تُعد الفيضانات، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أكثر الكوارث شيوعًا وتكرارًا في نيجيريا. إذ شهدت نيجيريا، منذ عام ٢٠١٢ على الأقل، فيضانات متكررة ومتزايدة في شدتها، مما أثر على الجماعات في جميع أنحاء البلاد وكانت له عواقب مدمرة. كانت فيضانات عام ٢٠١٢ من بين الأكثر أهمية في التاريخ الحديث، حيث تأثرت أكثر من ٣٠ ولاية من ولايات نيجيريا الـ ٣٦، وتم تهجير ملايين الأشخاص، وتعرضت المنازل والبنية التحتية والأراضي الزراعية لأضرار جسيمة. يمثل هذا الحدث تصعيدًا للتحديات البيئية التي لا تزال البلاد تواجهها.

استمر نمط الفيضانات الشديدة، في السنوات اللاحقة، حيث وقعت حوادث كبرى، بشكل سنوي تقريبًا. وغالبًا ما تُعزى هذه الفيضانات إلى هطول الأمطار الغزيرة والممتدة، وسوء أنظمة الصرف في المناطق الحضرية، وإزالة الغابات، وإطلاق المياه من السدود. كانت فيضانات عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ مدمرة بشكل خاص، فقد أثرت على مناطق واسعة وأسفرت عن خسائر اقتصادية كبيرة.

كان تأثير الفيضانات على الجماعات النيجيرية عميقًا. فقد أدت إلى خسائر مستمرة في الأرواح، وتشريد العائلات، وتدمير البنية التحتية الحيوية بما في ذلك الطرق والجسور والمدارس. وتضرر القطاع الزراعي بشكل كبير، حيث غمرت المياه الأراضي الزراعية، ودُمرت المحاصيل، ونفقت الماشية، مما أدى إلى معاناة اقتصادية للمزارعين وهو ما ساهم في نقص الغذاء على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، زادت المخاطر الصحية نتيجة الأمراض المنقولة بالمياه وتعطل إمدادات المياه النظيفة.

رغم تفاقم هذه التأثيرات، مازالت الحكومة عاجزة عن تصميم استجابات فعالة ومستدامة. فقد اقتصرت استجابة السلطات إلى حد كبير على تقديم مساعدات طارئة محدودة وتحذيرات مبكرة. غالبًا ما كانت هذه التدابير غير فعّالة وغير كافية للتخفيف الكامل من آثار الفيضانات. كما لا يتم بذل أي جهد موازٍ، عندما تُبث تحذيرات الفيضانات، لدعم الجماعات التي تحتاج إلى الانتقال أو تلك التي تهدد الفيضانات بقاءها.

وفي هذا السياق، يطالب الشعب بما يلي: إنشاء بنية تحتية للسيطرة على الفيضانا، حماية الأراضي الرطبة، إعادة توطين الجماعات الأكثر تضررًا، تقديم مساعدات اقتصادية، تجاوز مجرد التحذيرات المبكرة البسيطة إلى استجابات شاملة، اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لتغير المناخ.

٣. إزالة الغابات

تُعد نيجيريا من الدول الأعلى إزالة للغابات في العالم. ووفقًا للأمم المتحدة، يتم تدمير حوالي ٣٫٧٪ من غاباتها سنويًا. ترجع الأسباب الرئيسية إلى إزالة الأراضي للتوسع الزراعي السريع وقطع الأشجار لتوفير الأخشاب، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني، وهو ما يرتبط بشكل كبير بالفساد وضعف تطبيق القانون.

تقلص الغطاء الغابي في نيجيريا بشكل كبير من حوالي ٤٠٪ في ستينيات القرن الماضي إلى أقل من ١٠٪ حاليًا. وأصبح الوضع أسوأ بكثير في الوقت الحالي مع المعدلات المتزايدة لإزالة الغابات. تهدد إزالة الغابات التنوع البيولوجي، وتساهم في تغير المناخ، وتُعطِّل دورات المياه. كما أن فقدان الغطاء الغابي لا يؤثر سلبًا على الحياة البرية فحسب، بل يضر أيضًا بالجماعات المحلية التي تعتمد على الغابات كمصدر رزق لها.

ظهرت تهديدات جديدة ضد الغابات في نيجيريا مؤخرًا. تُعتبر الغابات، بشكل متزايد، مصدرًا آخر لتوليد الإيرادات لزيادة عائدات الدول، مما أدى إلى اندفاع غير مسبوق لقطع الغابات من أجل قيمتها المالية. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الجهود العالمية الأخيرة للتخفيف من تغير المناخ قد أسفرت عن موجة جديدة من «سلعنة» الغابات و»الاستيلاء عليها» لقيمتها في توليد أرصدة كربونية وهمية. لا يمكن تقييم قيمة الغابات بمصطلحات مالية دون الوقوع في فخ الاعتقاد بأن الطبيعة لا يمكن حمايتها إلا إذا كان لها قيمة مالية.

وفي هذا السياق، يطالب الشعب بما يلي: دعم المبادرات المجتمعية لحماية الغابات، وضع حد لتسليع الطبيعة وتحويلها إلى مصدر مالي، إنهاء توسع زراعة المحاصيل التجارية على حساب الغابات، تنفيذ مشاريع إعادة التشجير.

٤. الحقوق المائية

ما زال مليارات الأشخاص حول العالم يفتقرون إلى الوصول إلى المياه النظيفة، مما يجعل الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والطبقات الفقيرة في المجتمع تعاني بشكل غير متناسب، وتضطر إلى إنفاق مبالغ طائلة لتأمين هذه الضرورة الأساسية. في العديد من الحالات، يؤدي هذا النقص والندرة إلى تدهور الصحة العامة، والأمن، والرفاه العام للناس. وتتفاقم الأزمة في الدول النامية، بما في ذلك نيجيريا، حيث تتداخل القيود الاقتصادية، والنقص في البنية التحتية، والممارسات النيوكولونيالية، والتحديات البيئية، والفشل المنهجي في الحوكمة لتحويل حقوق المياه إلى أزمة وطنية وبيئية ملحّة وتجسيدًا واضحًا للتفاوتات الصارخة في المجتمع. هناك نقاش مستمر، في نيجيريا، حول ما إذا كان يجب اعتبار المياه منفعة عامة أم سلعة اقتصادية، في ظل الصراع بين الملكية العامة والسيطرة الخاصة على الموارد المائية.

من المهم الإشارة إلى أن فرض الهياكل الرأسمالية خلال الحقبة الاستعمارية أسس الظروف الأولية التي أدت في النهاية إلى تحديات المياه التي تعاني منها نيجيريا اليوم. فقد مهدت تلك السياسات الطريق لاستغلال الموارد الطبيعية والعمالة، مما خلق سابقة للسياسات التي تلت الاستعمار والتي ما زالت تتعامل مع المياه كموارد تجارية. يزداد الضغط على إمدادات المياه بفعل تأثيرات تغير المناخ والتلوث واسع النطاق، خاصة نتيجة للاستخراج الهيدروكربوني والتعدين.

يعلن الشعب بكل جرأة أن حقوق المياه قضايا أخلاقية واجتماعية ومرتبطة بالعدالة. ونشير إلى أن نيجيريا أحد الأطراف الموقّعة على اعتراف الأمم المتحدة بالحق العالمي في المياه والصرف الصحي (قرار ٢٩٢/٦٤ لسنة ٢٠١٠). علاوة على ذلك، يعد تلوث المسطحات المائية في نيجيريا انتهاكًا لحقوق الطبيعة، التي تعترف بالأنهار والغابات والنظم البيئية ككيانات لها حقوق.

وفقًا لذلك، يطالب الشعب بما يلي: لامركزية إدارة المياه لضمان مشاركة الجماعات المحلية في اتخاذ القرارات، مقاومة سلعنة المياه واعتبارها منفعة عامة وليست سلعة اقتصادية، الاعتراف بالوصول إلى المياه النظيفة كحق من حقوق الإنسان غير قابل للتفاوض، فرض عقوبات صارمة على تلويث المياه لضمان حماية الموارد المائية، الاعتراف بحقوق الطبيعة، بما في ذلك حقوق الأنهار والغابات والنظم البيئية.

٥. حفظ التنوع البيولوجي واستعادة النظام البيئي

تتمتع نيجيريا بنظم بيئية متنوعة، تتراوح بين الغابات المطيرة والسافانا إلى غابات المانغروف الساحلية والأراضي الرطبة. تدعم هذه النظم البيئية مجموعة واسعة من الكائنات الدقيقة والنباتات والحيوانات، بما في ذلك العديد من الأنواع التي لا توجد في أي مكان آخر على وجه الأرض. تضم نيجيريا أكثر من ٨٦٤ نوعًا من الطيور، و١١٧ نوعًا من البرمائيات، و٢٠٣ أنواع من الزواحف، و٧٧٥ نوعًا من الأسماك، و٢٨٥ نوعًا من الثدييات، و٤٧١٥ نوعًا من النباتات الوعائية، إضافة إلى العديد من الأنواع التي لم يتم توثيقها بعد.

يواجه التنوع البيولوجي في نيجيريا تهديدات خطيرة ناجمة عن الزراعة الصناعية (التي تتسم بالاستخدام المفرط للمواد الكيميائية الزراعية، والحراثة المفرطة، والزراعة الأحادية)، وإزالة الغابات، وتدهور التربة، والتلوث، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتغير المناخ. وتشمل التهديدات الأخرى المخاطر الناجمة عن الزيادة السكانية، والتوسع الحضري السريع، والتصنيع، وضعف التنمية الاقتصادية، وعدم كفاءة القوانين والسياسات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي.

سمحت الحكومة، في استجابة لانخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية، باعتماد الجسيمات المعدلة وراثيًا (GMOs) واستخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، مما يؤدي إلى مزيد من التدمير للتنوع البيولوجي والبيئة. على مر السنوات، ازداد الاعتماد على المواد الكيميائية الزراعية في القطاع الزراعي النيجيري، حيث يستخدم أكثر من ٨٠٪ من المزارعين في نيجيريا مبيدات وأسمدة غير عضوية. وغالبًا ما يكون المزارعون غير مدركين لتركيب هذه المبيدات، كما أنهم في كثير من الأحيان لا يطبقونها وفقًا للمواصفات المحددة.

يطالب الشعب باعتماد وتعزيز الزراعة الإيكولوجية كحل للتحديات المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تواجهها البلاد. الزراعة الإيكولوجية هي نهج شامل ومتكامل يطبق في الوقت ذاته المفاهيم والمبادئ البيئية والاجتماعية على تصميم وإدارة الأنظمة الزراعية والغذائية. تعمل الزراعة الإيكولوجية على تحسين التفاعلات بين النباتات والحيوانات والبشر والبيئة، مع معالجة الحاجة إلى أنظمة غذائية عادلة اجتماعيًا، تتيح للناس حرية الاختيار فيما يتعلق بما يأكلونه وكيف وأين يتم إنتاجه.

وفي هذا السياق، يطالب الشعب بما يلي: الانتقال إلى الزراعة الإيكولوجية كبديل مستدام للأنظمة الزراعية الحالية، زيادة الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز دورهم في تحقيق الأمن الغذائي، تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي على المستوى الوطني لضمان حماية التنوع البيئي،

اعتماد مبدأ الوقاية في السياسات المتعلقة بالبيئة والزراعة لتجنب الأضرار المحتملة، حماية المناطق المحمية من التعديات والاستغلال غير المستدام، إلغاء حقوق براءات الاختراع على جميع بذور النباتات والأغذية لضمان الوصول العادل إليها.

٦. التعدين والمعادن الصلبة

على الرغم من انتشار أنشطة تعدين المعادن مثل القصدير والكولومبيت والتانتاليت والوولفراميت والرصاص والزنك والذهب والفحم وغيرها في نيجيريا، إلا أن مساهمتها في الاقتصاد النيجيري لا تزال ضئيلة للغاية، حيث تمثل أنشطة التعدين ٠,٣٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. رغم ذلك، سعت الحكومة النيجيرية في السنوات الأخيرة إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على النفط والغاز من خلال إحياء قطاع التعدين. وشملت التطورات الرئيسية في هذا القطاع مجموعة من المبادرات، مثل الإصلاحات التنظيمية التي أسست إطارًا قانونيًا للتعدين، بما في ذلك قانون المعادن والتعدين النيجيري لسنة ٢٠٠٧ ولائحة التعدين النيجيرية لسنة ٢٠١١.

أصبح التعدين الحرفي صغير النطاق أكثر بروزًا في الآونة الأخيرة. يعتمد هذا النوع من التعدين بشكل أساسي على جمع وتنقية المعادن من الخامات الأولية والثانوية باستخدام تقنيات بدائية. هذه الأنشطة غير الرسمية، التي تحركها دوافع الفقر، تُلحِق أضرارًا كبيرة بالبيئة وتشكل مخاطر صحية ومخاطر سلامة جدية على العاملين والجماعات المحيطة. وسواء كان التعدين حرفيًا أو ضمن أنشطة تعدين واسعة النطاق مرخصة من قبل الحكومة، فإن التأثيرات السلبية تبقى متشابهة. تولّد أنشطة التعدين آثارًا متنوعة على البيئة، تشمل تدهور الأراضي، والتعرية، والاضطرابات البيئية، وتدمير الغطاء النباتي الطبيعي، وتلوث الهواء والتربة والمياه، إضافة إلى المخاطر الصحية ومخاطر الإشعاع.

من بين المشكلات العالمية الكبرى الناجمة عن استغلال المعادن الصلبة والتعدين تأثيرها على تغير المناخ. أثناء عمليات التحلل الإشعاعي، تتفكك بعض المعادن بشكل تلقائي، وتُشِع طاقة زائدة قادرة على التأثير السلبي على درجات الحرارة العالمية. كما ينتج استغلال المعادن الصلبة والتعدين غازات ضارة مثل الميثان، الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع حرائق ويتسبب في أضرار كبيرة للبيئة.

يتطلب استغلال المعادن الصلبة والتعدين إزالة واسعة للغطاء النباتي والقشرة النباتية، مما يؤدي إلى تعرية الأراضي وجعلها أكثر عرضة للتصحر. يؤثر ذلك سلبًا على البشر والحيوانات والنباتات والإنتاجية الزراعية واستخدام الأراضي وتخطيطها، خاصة فيما يتعلق بالأنواع المهددة بالانقراض. تشمل آثار تدهور الأراضي الناتجة عن التعدين عمليات التجوية والتعرية وتشكيل الخنادق والانزلاقات الأرضية، وهي تحديات كبيرة ترتبط باستغلال المعادن الصلبة والتعدين. تنبع هذه المشكلات من نفايات المناجم، وأكوام المخلفات، وعمليات الحفر غير المنضبطة، وحفر التعدين المهجورة، والفشل في استصلاح الأراضي التي تم استخراج المعادن منها.

تؤثر أنشطة التعدين سلبًا على صحة الإنسان وحياته وسلوكه الثقافي بسبب إدخال معادن سامة ومسرطنة وضارة إلى البيئة، إضافة إلى نفايات المناجم وبقايا التعدين. تلوث هذه المواد الهواء والمياه والتربة، مما يجعلها غير آمنة للاستخدام البشري وللحيوانات والنباتات.في ولاية زامفارا، حيث يجري تعدين الذهب، يؤدي التعرض للزئبق إلى إلحاق الضرر بالجهاز العصبي المركزي، ويتسبب في مشكلات مثل تهيج العين والجلد والمعدة، ومشكلات في الجهاز التنفسي، والأرق، والتهيج، والتردد في اتخاذ القرارات، والصداع، والضعف، وفقدان الوزن.

لمعالجة هذه المشكلات، يطالب الشعب بما يلي: تطبيق صارم للأنظمة المتعلقة بالتعدين لضمان الامتثال الكامل للقوانين واللوائح، اشتراط الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من السكان الأصليين المتأثرين بأنشطة التعدين، إجراء أبحاث دقيقة حول رواسب المعادن في نيجيريا لفهم تأثيراتها البيئية والاجتماعية بشكل أفضل، الالتزام بأفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك إيقاف تشغيل المناجم بشكل آمن وإنشاء مناطق خالية من التعدين.

> الانتقال الطاقي

يجب أن تركز عملية الانتقال الطاقي على التحول من مصادر الطاقة المسؤولة عن هذه الانبعاثات إلى مصادر متجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية وذلك نظرًا لأن قطاع الطاقة العالمي يُعد أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث يساهم بحوالي ٧٣٪ من إجمالي الانبعاثات. الهدف الأساسي هو تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المصدر لتخفيف التأثيرات الكبيرة لتغير المناخ. وقد انضمت نيجيريا إلى الدول الأخرى في تحديد أهداف لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتم توضيح هذه الأهداف في إطار سياسات وطنية متعددة، بما في ذلك هدف الوصول إلى صافي صفر انبعاثات بحلول سنة ٢٠٦٠، كما ورد في المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) لسنة ٢٠٢١.

يُعد الانتقال الطاقي ضروريا لتحقيق مستقبل مستدام. ومع ذلك، هناك عدد من القضايا التي لا يتناولها النقاش الوطني حول الانتقال الطاقي. أولا الحاجة إلى الانتقال مسألة عدالة. فقد ساهمت نيجيريا ودول أخرى تعاني من أسوأ تأثيرات تغير المناخ بأقل قدر من الانبعاثات التاريخية التي تسببت في أزمة المناخ. وفي هذا السياق، يجب على الدول التي تتحمل أكبر قدر من الانبعاثات التاريخية أن تتحمل المسؤولية الأكبر في عملية الانتقال، بما في ذلك تمويلها. لذلك، يجب أن يكون نهجنا تجاه الانتقال الطاقي من منظور العدالة: يجب أن يعالج الأضرار التاريخية ويوفر مساحة للتعويض، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الطاقة للمجتمعات.

تواجه نيجيريا تحديًا كبيرًا يتمثل في تأمين الطاقة اللازمة للطهي. يُعد الحطب مصدرًا رئيسيًا للطاقة للعديد من النيجيريين، حيث تعتمد عليه أكثر من ٧٠٪ من الأسر للطهي والتدفئة. ويكون هذا الاعتماد مرتفعًا بشكل خاص في المناطق الريفية، حيث تكون مصادر الطاقة البديلة أقل توفرًا. يساهم استخدام الحطب في إزالة الغابات، حيث تُقطع الأشجار لاستخدامها كوقود. ويؤدي التصحر الناتج عن ذلك إلى تقليل عدد الأشجار القادرة على امتصاص ثاني أكسيد الكربون، مما يزيد من مستويات الكربون في الغلاف الجوي.

من المهم أن نكون واعين بأنه لا يجب للسعي وراء ما يُعرف بـ»معادن الانتقال» لدعم مصادر الطاقة المتجددة أن يُعزز نفس أوجه التفاوت والانتهاكات التي تسبب فيها استخراج الوقود الأحفوري. يجب على نيجيريا أن تتجنب بوعي الوقوع في مسار طاقي آخر يعيد إنتاج نفس العلاقات الاستغلالية في الإنتاج ويوسع المناطق المضحى بها عبر البلاد.

وفي هذا السياق، يطالب الشعب بما يلي: تطوير سياسات شاملة وإشراك جميع الأطراف المعنية لضمان تمثيل مصالح الجميع، توفير فرص انتقال وظيفي للعاملين المتأثرين بالتحول الطاقي، تقديم التعويضات للجماعات والأفراد المتضررين من استغلال الموارد، إصلاح الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة الاستخراجية السابقة، تأمين الوصول إلى الطاقة النظيفة كحق أساسي للجميع.

٨. استخراج النفط والغاز

يتم استخراج النفط الخام بكميات تجارية من دلتا النيجر بشكل مستمر منذ عام ١٩٥٦. بدأت أعمال الاستخراج، بعدد قليل من آبار النفط البرية في البداية، ثم توسعت بشكل هائل، حيث توجد مواقع استخراج نشطة في جميع أنحاء دلتا النيجر وولاية لاغوس. وبسبب الأنشطة الواسعة لاستكشاف واستغلال النفط والغاز، أصبحت دلتا النيجر حقلاً ضخماً للنفط والغاز. كما أن المنطقة تُسهم بجزء كبير من الإنتاج العالمي للغاز، مع احتياطيات مؤكدة تصل إلى ١٩٢ تريليون قدم مكعب. وقد أتاح استخراج النفط والغاز من المنطقة فرصاً هائلة لنيجيريا لتحقيق إيرادات ضخمة على المستويين الوطني والمحلي.

إن الأوضاع مأساوية بشكل لا يصدق في الجماعات داخل دلتا النيجر، حيث تتم عمليات الاستخراج، وذلك على الرغم من العائدات الهائلة من الهيدروكربونات. يعيش أكثر من ٤٠ مليون شخص في هذه المنطقة المنتجة للنفط والغاز، لكنهم لا يستفيدون من الموارد الهائلة المستخرجة من تحت أراضيهم وأنهارهم وخُلجانهم. وبدلاً من تحسين مستوى الرفاهية والبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والأمن، أدت عائدات النفط والغاز إلى خلق نموذج غير عادي من الفقر والصراع والقمع والتخلف.

تنتج المشاكل الرئيسية في المنطقة عن أنشطة الاستخراج المتهورة للهيدروكربونات. فعلى سبيل المثال، يتم حرق ٢,٥ مليار قدم مكعب (٧٠٪) عبر شعلات الغاز، وذلك من بين ٣,٥ مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب يتم إنتاجها سنويًا في نيجيريا. ولا يستمر إحراق الغاز المصاحب بسبب عدم وجود بدائل لإدارته بطرق أقل تأثيرًا على البيئة، ولكن لأن شركات النفط والحكومة النيجيرية ترفض باستمرار وقفه. تُفضل شركات النفط على وجه الخصوص الاستمرار في إحراق الغاز لأنه أرخص وأكثر راحة من إنشاء البنية التحتية اللازمة لإدارته. هذا ويتُواصل تأجيل المواعيد النهائية لإنهاء إحراق الغاز، من عام ١٩٧٩ إلى ٢٠٣٠ وربما حتى ٢٠٦٠. وحتى بعد صدور حكم قضائي يعلن أن إحراق الغاز غير قانوني فإن الحكومة تفضل الغرامات الزهيدة التي تدفعها شركات النفط بدلاً من اتخاذ إجراءات حقيقية لإنهائه.

أدّى نقل منتجات الهيدروكربونات من نقاط الاستخراج المختلفة إلى المحطات التي يتم منها تصديرها إلى أوروبا والولايات المتحدة وأماكن أخرى إلى دفن ما يصل إلى ٧,٠٠٠ كيلومتر من الأنابيب تحت أراضي دلتا النيجر ومستنقعاتها وأنهارها، وأحيانًا عبر مزارع الناس وفنائهم الخلفي. دفن بعض هذه الأنابيب منذ أكثر من ٤٠ عامًا. ومع مرور الوقت، تتعرض الأنابيب بانتظام للتمزق، بسبب التآكل والتقادم، مما يؤدي إلى تسرب النفط الخام الذي يدمر المحاصيل، ويسمم الأنهار، ويلوث الجداول، ويجبر مجتمعات بأكملها على النزوح. ويتمثل الأسوء في انفجار الأنابيب الممزقة أحيانًا في حرائق هائلة تستمر لأيام، تحرق جماعات بأكملها وسبل عيشها

بعد ما يقرب ٧٠ عامًا من استخراج النفط وما ترتب عليه من تأثيرات مدمرة على البيئة وسبل العيش وحقوق الإنسان، قامت أكبر شركات النفط العابرة للحدود العاملة في دلتا النيجر - مثل شل، وإكسون موبيل، وتوتال إنرجيز، وشيفرون، وإيني - بوضع خطط محكمة لبيع أصولها، والانتقال إلى المياه العميقة، أو ببساطة مغادرة المنطقة.

ومع انسحابها وشراء الشركات النيجيرية لحقول النفط التي تتركها هذه الشركات الكبرى، لا توجد أي أحكام تحدد من يتحمل المسؤولية عن التلوث التاريخي والقضايا الاجتماعية والبيئية ذات الصلة. وبانتقال الملكية وبدء الفاعلين المحليين بالسيطرة، ينكر الجميع فورًا مسؤوليتهم عن الأضرار السابقة. بالتالي يعني خروج الشركات بالنسبة للمجتمعات المنتجة للنفط والمتضررة منه، صعوبة محاسبتها على التلوث الذي أحدثته.

وفي هذا السياق، يطالب الشعب بما يلي: إجراء تدقيق بيئي شامل لدلتا النيجر لتقييم الأضرار البيئية وتحديد المسؤولين عنها، الاستجابة الطارئة للكوارث الناتجة عن أنشطة استخراج النفط لضمان حماية المجتمعات المتضررة، تنظيم عمليات تصفية أصول شركات النفط لضمان تحملها المسؤولية عن التلوث التاريخي قبل مغادرتها المنطقة. ■

تم إطلاق هذا البيان في اجتماع التوافق حول البدائل الاجتماعية والبيئية في نيجيريا الذي عُقد في أبوجا في ٢٠ يونيو ٢٠٢٤. ويُعد الميثاق وثيقة حية سيتم مراجعتها من وقت لآخر من قبل شعب نيجيريا لتقييم مستوى استجابة صانعي السياسات ولإضافة مجالات أخرى يتم فيها التعامل مع الشعب والبيئة وكأنهم عناصر قابلة للاستغناء عنها.

> مانيفاستو

من أجل أممية شعبية جديدة في أوروبّا

بقلم: ري كومّونز أوروبّا **ReCommons Europe**

المصدر: ReCommons Europe 2020

لمؤسسات الأوروبية (التابعة للاتحاد الأوروبي ككل ومنطقة اليورو ضمنها) نيوليبرالية وغير ديمقراطية وغير متكافئة. هيكليًا. وهي تشكل عقبة أمام تلبية احتياجات الطبقات الشعبية ومطالبها وحقوقها في كل بلد، تحول دون التضامن والمساواة بين سكان الدول الأعضاء. ويكتسي المستوى الأوروبي للنضالات وبناء البدائل أهمية خاصة عند مكافحة منطق المنافسة، وكذلك من منظور الانتقال الإيكولوجي.

ننشد تحويل أوروبا إلى موطننا المشترك، لكن يعدو أن يكون هذا مستحيلا في إطار المؤسسات الأوروبية القائمة. لذلك، نقترح سيناريو يقوم على النضالات الاجتماعية القائمة على المستويات محليًا ووطنيًا وعلى الصعيد عبر الوطني من أجل عصيان المؤسسات الأوروبية غير الديمقراطية والرأسمالية والتصدّي لها والقطع معها، واستبدالها بأشكال جديدة من التعاون الشعبي والمؤسسات الديمقراطية عبر أوروبا.

> أبرز سمات سيناريو « التمرّد» من أجل أوروبا مشتركة

١. نحن في حاجة ماسّة إلى سرعة تنفيذ أهدافنا الاجتماعية والمناخيّة والسياسية البديلة من خلال أطر منسّقة دائمة وموجّهة نحو التعاون وكذلك حركات تمرّد على الصعيد المحلّي والإقليمي والوطني والأوروبّي ذات الصلة بكلّ القضايا والمسائل المحدّدة (مثال الديون، وسياسات الهجرة، والانتقال البيئي، والاتفاقيات النيوليبراليّة مع الجنوب العالمي بما في ذلك «أوروبّا الشرقيّة» إلخ...) . كما يتوجّب على الفاعلين السياسيين بمختلف أطيافهم عدم الإمتثال إلى الإتّفاقيات التي أبرمها الإتّحاد الأوروبّي وإلى إملاءاته وقراراته. وعليهم الإعلان بتلك الإجراءات معا من أجل تنفيذ سياسات بديلة وإقامة تعاون جديد وطويل الأمد (بشأن جميع المسائل أو مسائل محددة).

يقوم مثل هذا التمرّد على النضالات القائمة وعلى حملات محدّدة (تشمل كلّ المجالات من بينها حقوق العمّال، والسياسات الماليّة، ومناهضة العنصريّة، إلخ...) ويتعيّن على هذا التمرّد تبيان قدر الإمكان الفعاليّة الممكنة لتنفيذ الأهدافالديمقراطيّة والمناخيّة والاجتماعية على الصعيد الأوروبّي وذلك بالتعارض مع الاتفاقيات القائمة والسياسات النيوليبراليّة. ولئن كان بعض الفاعلين السياسيين معزولين يظلّ بإمكانهم انتزاع الشرعية عن السياسات القائمة والمؤسّسات وعصيانها بتنفيذ حلول بديلة والدعوة الصريحة إلى تطبيق أشكال جديدة للتعاون الشعبي والتنظيم الذاتي على جميع المستويات الممكنة.

٢. من واجب النضالات القائمة وطنيًا تمييز التفاعلات بين سياسات الطبقات الحاكمة وبين الإيديولوجيا الأوروبيّة المهيمنة والاقتصاد السياسي والمؤسّسات. وحتّى يتحقّق القطع مع هيمنة الرأسمال يتعيّن على الاستشارات الشعبيّة وعمليات الحشد التركيز على الغايات الملموسة والبرنامج الواجب إعداده لمكافحة الطبقات الحاكمة والمؤسّسات في الإتّحاد الأوروبي. وستنطوي المواجهة كذلك على تنفيذ أدوات دفاعيّة ضدّ التهديدات المضادة والهجوم التي يأتيه الإتّحاد الأوروبّي. كما تتضمّن المواجهة مبادرات هجوميّة سياسيّة لزعزعة استقرار الكتلة النيوليبرالية وإحداث أزمة شرعية تعيق عمل المؤسسات الأوروبيّة. يتحتّم في هذا السياق التسريع بتنفيذ مثل هذه الأدوات يقوم به فاعل سياسي من خلال إجراءات أحاديّة الجانب تشمل مثلا تعليق سداد الديون أثناء عمليّة الرقابة والمحاسبة، وبرنامج سياسة عامة يعنى بخلق مواطن الشغل على أساس ضريبية محددة، وكذلك التحكّم في تدفّقات رأس المال إضافة إلى بعض التفاعلات الاجتماعية وعمليات تأميم مرتبطة بنضالات ومطالبات محدّدة.

>>

ولئن كان أحد الفاعلين السياسيين معزولا، فلا يزال يتعين عليه تنفيذ مثل هذه الأدوات بنفسه، ومن خلال الدعوة إلى التعبئة الشعبية في جميع أنحاء أوروبا (بدلاً من اقتصاره على داخل منطقته الجغرافية فقط)، كما يجب عليه دعوة الجهات الفاعلة الأخرى للمساهمة في عملية نزع الشرعية وبالتالي في أزمة سياسية للمؤسسات الأوروبية.

٣. تنطوي مثل هذه الأدوات الدفاعيّة والمبادرات الهجوميّة السياسيّة بالضرورة على اشراك الحكومات الشعبيّة على الصعيد الوطني والقطع مع المعاهدات والمؤسّسات الأوروبيّة. كما تتطلّب الإجراءات التي تتخذها الحكومات الشعبية- وطنيًا على الأقلّ-- القطع مع السياسة الأوروبيّة المهيمنة القائمة ومع قواعدها. علينا أن نُثْبِتَ بوضوح أنّ ما ندافع عنه لا يستند إلى «المصلحة الوطنية» بل تبقى أسباب مواقفنا سياسية واجتماعية وبيئية وديمقراطية وهي أسباب تتعلّق بجميع الناس داخل الاتحاد الحالي وخارجه.

نحن ندافع عن الضرورة الماسّة إلى إرساء منظومة نقديّة وعملة تتمّ مراقبتها. وبالتّالي الحاجة إلى التنشئة الاجتماعية للمصارف ومراقبة تدفّق رأس المال. تتعارض هذه الإجراءات مع المعاهدات والإتحاد الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبّي (EMU). بامكان حكومة شعبية قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي والنقدي/الإتّحاد الأوروبّي (مثال بالاستناد إلى المادّة ٥٠) أوالقبول بتحدّيات الطرد من الإتحاد الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبّي /ومن الإتحاد الأوروبّي.

> البدء في عمليّة تأسيسيّة

بتوجّب البدء في عمليّة تأسيسيّة على جميع المستويات الممكنة لبناء مبادرات ترمي إلى تطوير تعاون جديد في أوروبّا. وينبغي أن ينبني ذلك على إطار مشترك مناهض للطبقات الحاكمة والمؤسّسات المحلّية والأوروبيّة ومناهضة للتيّارات الدّاعية لكراهية الأجانب. كما يتعيّن عليها دعم الحقوق الاجتماعية للعمال وحقوق كلّ الطبقات التابعة إضافة إلى الدفاع عن البيئة.

لا يمكن التنبؤ بهذا السيناريو بالتفصيل، ولكن على سبيل المثال، يمكن لتحالف من الجمعيات أو المدن أو المناطق أو الدول المتمردة إطلاق «عملية تأسيسية للمتمردين» (تتعلق بصلاحيات وظيفية عالمية أو محددة)، مفتوحة حتى للمساحات السياسية غير المشاركة منذ البدء في عملية العصيان. يجب إطلاق هذه العمليات التأسيسية، بأشكالها المختلفة حسب الحالات والمستويات المعنية (من المنتديات والشبكات البلدية إلى الجمعيات التأسيسية وطنيًا أو أوروبيًا وكذلك المرتبطة بالمنصّات الدولية) وذلك سعيا إلى إقامة تعاون جديد، ومساندة عملية تمزق الجهات السياسية الفاعلة المجاورة التي لم تشرع بعد في هذه العملية، وتفكيك قلعة أوروبا، وفي نهاية المطاف إنشاء مؤسسات بديلة على الصعيدين الأوروبي والدولي. و إن كان أحد الفاعلين السياسيين معزولا، عليه البدء في هذه «العملية التأسيسية المنتفضة» للإقليم أو الوظيفة المعنية، واقتراحه انضمام الجهات الفاعلة الأخرى إلى العملية.

> مقترحات: مبادرات عاجلة

تتطلّب كلّ من السمات المذكورة أعلاه نوعا من المبادرات المستعجلة. وتتعلّق أهمّ هذه الشروط بالتصميم الجماعي والاستيلاء والإِسْتِئثار الشعبي للأدوات المحددة اللازمة لعمليات التمرّد والمواجهة واطلاق العمليات التأسيسية فضلا عن التفاف القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على تشغيل تلك الأدوات. ونحن نقترح على كل القوى التقدّميّة (المنظمات النقابيّة، والمنظّمات السياسيّة، وتجمّعات النشطاء، إلخ...) إلى اعتماد مثل هذه الأهداف التي تتمثّل في تعاضد الجهود سويّة في انتقادها للمؤسّسات الأوروبيّة الرّأسماليّة وغير الديمقراطيّة وإلى الاتحاد في تحديد مشاريعها الرامية إلى القطع مع هيمنة هذه المؤسّسات وكذلك إلى بناء أشكال تعاون شعبيّة جديدة إضافة إلى تحيين النصوص المتقاربة وتقاسمها وتعميمها مثل مانيفاستو قمة ألتر/Altersummit[1] ومانيفيستو ري كومّن يوروب ReCommonsEurope للدفع نحو تنمية كل المبادرات الهامّة محلّيًا ووطنيًا وعلى الصعيد الأوروبّي دفاعا عن «عمليّة تأسيسيّة متمرّدة». يتمثّل ثالث هذه الأهداف في الاستفادة من الانتخابات حتي يتسنّى لهذه المنظّمات المتمرّدة إدارة الحملات وإطلاق مناقشات جماهيريّة حول هذا السيناريو ومضامينه وتبعاته وكذلك الإعلام حول المبادرات القائمة والأفضية البديلة القادرة على المشاركة في هذا السيناريو فضلا عن تكاتف جميعِ القوى الاجتماعية والسياسيّة حولها. ■

اقتُبس هذا النص (مع إعادة صياغة طفيفة) من الفصل التاسع ٩ الموسوم (النضالات الاجتماعية والمواجهات السياسية والعمليات التأسيسية في أوروبا) من بيان الأممية الشعبية الجديدة في أوروبا، والذي كان قد عُرض في الأصل في مارس ٢٠١٩. صاغت مجموعة من النشطاء والباحثين من ما يناهز عشرات البلدان في أوروبا هذا المانيفيستو والذين يرغبون في اقتراح مخطط للعمل تبني عليه القوى اليسارية الشعبية. يندرج هذا النصّ في إطار مشروع the ReCommonsEurope Project، الذي بادرته شبكتان دوليتان (شبكة اللجنة الدولية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية CADTM وشبكة الأبحاث الأوروبيّة حول السياسة الاجتماعية و الاقتصاديّة EReNSEP)، ونقابة عمال الباسك، من أجل المساهمة في المناقشات الاستراتيجية الجارية داخل اليسار الشعبي الأوروبي.

[1] قمة ألتر أو Alter Summit شبكة أوروبية من المنظمات الاجتماعية (النقابات العمالية، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والتجمعات) تكافح من أجل إعادة تأسيس أوروبا الاجتماعية والإيكولوجية والنسوية بشكل ديمقراطي و تسعى إلى فرض حقوق للجميع ضد امتيازات البنوك في مجالات العمالة والصحة والإسكان والتعليم والثقافة.

تعدّ قمة ألتر :

١. مساحة للمناقشة والحوار حول سياسات الاتحاد الأوروبي والحركات الاجتماعية في أوروبا

٢. مجالا لاتخاذ قرارات جماعية بشأن الإجراءات والأنشطة الرامية إلى معارضة هذه السياسات.

٣. مساحة تجمع بين النقابات والحركات الاجتماعية ذات الأهداف المشتركة. (المترجمة)

> ما وراء الاختلاف:
التشابه في عالم متعدد الأبعاد

بقلم: ليديا بيكر وكريستين هاتزكي، جامعة لايبنيز هانوفر، ألمانيا

المصدر: أندرسون غيرا، ٢٠١٨، على موقع Pexels

يميز الحاضر بكوارث بيئية وحروب وتآكل التضامن الإنساني، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي السريع الذي يصعب التنبؤ بتبعاته. تفاقمت ممارسات الاستغلال، تحت مظلة الرأسمالية النيوليبرالية، مما أدى إلى تسريع عمليات النزوح والانقراض للعديد من ساكنة الأرض، سواء البشرية أو غير البشرية. وفي ظل هذه التحديات الكوكبية الراهنة، نجادل بضرورة تحليل ظواهر «ما وراء الاختلاف» واستكشاف إمكانيات التشابه كمفهوم وسيط في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك استنادًا إلى أعمال أنيل بهاتي.

> التعددية: القرابة والمساواة والترابط

تعد فئات الاختلاف، كما طُورت في الدراسات النقدية لما بعد الاستعمار والدراسات الجندرية، أداة مفيدة لتفكيك أشكال عدم المساواة والتراتبيات، لكنها تُهمل الاعتراف بالتشابهات – مثل العلاقات، التماثلات، الروابط، التزامن، والمساحات البينية – كشرط أساسي للتعاطف والممارسة الاجتماعية التي تبني التماسك. تستلهم الفلسفات الأصلية في الأنديز مثل «سومك كاوساي» أو «البوين فيفير» التفكير من خلال الروابط ضمن إطار التعددية الكونية للتغلب على الممارسات الاستعمارية والأبوية. في «عالم متعدد الأبعاد»، تتعايش الأنظمة الاجتماعية للبشر وغير البشر (كأطراف قانونية) على أساس المساواة، ولا تُعتبر الأرض موردًا بل كائنًا يمنح الحياة، حيث يرتبط كل شيء بكل شيء آخر.

مفهوم التعددية الكونية ذو طبيعة أنطولوجية عملية، يشير إلى عملية تحول مشترك بين البشر والطبيعة. هذا ونجد تحولا مشابها في منظور ما بعد الإنسانية النقدية التي تطورت في المناطق الأنجلوأمريكية والأوروبية، والتي تركز على علاقات القرب بين الكائنات البشرية وغير البشرية بدلاً من التمييز بينها. تستند هذه المنهجية إلى رؤى ديكولونيالية ولا تمركز الإنسان تأتينا من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، لكنها بالمقارنة تعطي أهمية أكبر للتطور التكنولوجي باعتباره عاملاً أساسياً لمستقبل الأرض. يرتبط النقاش حول إمكانية بقاء الكوكب صالحًا للسكنى بهذه المنهجية، إذْ يتاح لـ«الأرضيين» فرصة البقاء، وتلعب التكنولوجيا ذات الطابع البشري، بفرصها ومخاطرها، دورًا محوريًا في هذا. ويكتسب مفهوم التشابه أهمية متزايدة، في هذا السياق، من خلال التطور التقني-العلمي لآلات أكثر تشابهًا مع

>>

البشر ويكثف التناقض في القوة الإبداعية للبشرية.

> الكثير من الضجة حول الاختلاف، والقليل حول التشابه

تربط فروع من الأدبيات البحثية ذات الصلة بالتحليل القائم على التشابه بين مفاهيم لامركزية الانسان للتعددية الكونية والمقاربات ما بعد الإنسانية. تتمثل أول هذه الفروع في وجهات النظر التي نوقشت في أمريكا اللاتينية استنادًا إلى مختلف الكوزمولوجيات الأصلية (قادها من بين آخرين: ألفونسو إسكوبار، ماريسا دي لا كادينا، ماريو بليزر، وأيلتون كريناك)، بالإضافة إلى مفاهيم التآلف (التي طورها سيرجيو كوستا) والتعايش التي تناولتها دراسات أمريكا اللاتينية. لقد تم التأكيد مرارًا، منذ العصور القديمة، على الاعتراف بالتشابه باعتباره وظيفة معرفية إنسانية أساسية وممارسة توجيهية – كالتقليد، والمحاكاة، أو المحاكاة الفنية (mimesis) – في المناقشات الفلسفية والعلمية-التاريخية. رغم ذلك، لم يظهر مفهوم التشابه إلا مؤخرًا في النقاشات المتعلقة بالنظرية الثقافية والدراسات الأدبية، ولم يستنفذ حتى الآن إمكاناته الإبستمولوجية.

نسعى وراء هذه المقاربات التي لا تزال غير محددة بشكل دقيق إلى جعل مفهوم التشابه مثمرًا من أجل تحقيق تحول باراديغمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية . نستلهم في ذلك من رواد المفكرين (مثل باروخ سبينوزا، غوتفريد لايبنيز، غابرييل تارد، والتر بنيامين، هربرت ماركوز، وغيرهم)، الذين يشكلون الأساس للفرع الثاني من الأدبيات البحثية. فقد اعتمدت العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل أساسي، حتى الآن، على فئات الاختلاف، التي تستند أُسسها النظرية إلى الفرع الثالث من الأدبيات البحثية، وهي المفاهيم البنيوية، ولكن بشكل خاص المفاهيم ما بعد البنيوية (مثل ميشيل فوكو، جاك دريدا، وجيل دولوز).

تمثلت هذه المنظورات القائمة على الاختلاف في المفاهيم ما بعد/نقض للاستعمار والنقدية للحداثة (مثل ديبيش تشاكرابارتي، فرناندو كورونيل، ستيوارت هال، ورامون غروسفوغيل)، ونوقشت أيضًا في دراسات الجندر والكوير، والتي تشكل معًا الفرع الرابع من الأدبيات البحثية. نجح هذا الفرع الرابع في تطوير تحليل الاختلاف لتفكيك الظواهر المعقدة لعدم المساواة على المستوى العالمي (مثل غاياتري سبيفاك، ماريا لوغونيس) وذلك ضمن مجال منظم على أسس متعددة التخصصات، كما تمكن من استيعاب التشابكات بين مختلف أبعاد عدم المساواة تحت مفهوم التقاطعية (Intersectionality). ومهدت الأعمال في مجال النسوية السوداء/نساء ذوات البشرة الملونة (مثل بيل هوكس، وكيمبرلي كرينشو) الطريق للوعي بأن فئة الجندر تمثل عنصرًا تكوينيًا لفهم كل من العرق والطبقة.

تعرضت بناءات الهوية القائمة على الاختلاف لانتقادات جزئية منذ تسعينيات القرن الماضي، في سياق النقاشات حول العولمة، بسبب فهمها الجوهراني للثقافة، الذي لا يتيح أي مساحة لما هو بيني (كما أشار ستيوارت هال وهومي كي. بابا). تكمن مثل هذه البناءات الهوياتية في صميم فكرة التفوق الثقافي لـ«حضارة غربية» تستند إلى بناءات هوياتية مبسطة وعشوائية لـ«الذات» و«الآخر»، وهي البناءات التي تستغلها الحركات الأصولية والهوياتية. لهذا السبب، أصبح مفهوم الهوية القائم على الاختلاف موضع تساؤل. وبناءً على ذلك، تم مؤخرًا إعادة النظر حتى في المفاهيم القائمة على الاختلاف ذات التوجه المتمركز على الإنسان من خلال مقاربات لا جوهرانية وعلائقية.

> فرع أخير يربطنا بالتعددية الكونية ويوسع الروابط الإبستمولوجية

يدفع التهديد الذي يشكله تغير المناخ وتدمير النظم البيئية على الحياة الكوكبية، والذي أصبح الآن واضحًا للغاية، إلى التشكيك، بشكل خاص، في الفصل بين المجتمع البشري والطبيعة (كما أشار برونو لاتور وفيليب ديسكولا)، وهو الفصل الذي تأسس خلال عصر التنوير (بفعل العقلانية) وترسخ في علم الاجتماع الحديث. يوفر مفهوم التشابه في هذا السياق إمكانية للتغلب على الثنائيات الاستعمارية بين الطبيعة والإنسان/الثقافة، وفهم الإنسان بوصفه مجرد جزء من شبكة معقدة.

يشكل هذا الأساس للفرع البحثي الخامس، الذي يشمل الماديّة الجديدة (كارين باراد)، ما بعد الإنسانوية (دونا هاراوي، روزي برايدوتي)، السياسات الحيوية الإيجابية (فيكتوريا بورسو) والنسوية التقنية (جودي واجكمان، فرانشيسكا كوستا). تُظهر هذه المقاربات انفتاحًا تجاه المناهج الديكولونيالية والكوزمولوجيات غير الغربية، مما يشكل الرابط الحاسم للتفكير التعددي الكوني. في نفس الوقت، تتناول الفلسفات الإفريقية قضايا الاستعمار التقني والتشابك المعقد بين التكنولوجيا والطبيعة والإنسان، وتناقش إمكانية التقنيات الديكولونيالية في عالم تعددي كوني (أشيل مبمبي).

تشترك جميع هذه المناهج في إعادة تشكيل العلاقات التعاطفية بين أبعاد الحياة والأرض والتكنولوجيا والإنسان. تتناول مقاربات أخرى مقارنة الفلسفات الآسيوية مع اكتشافات فيزياء الكم وإمكانية تطبيقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية (كي. فيركه)، مما يفتح آفاقًا متعددة أمام إنتاج المعرفة العالمية. وعلى النقيض من دراسات العلوم والتكنولوجيا، يتميز منظور الاستعمار التقني (ر. كامارينا وآخرون) بتركيزه التاريخي ومعرفته الضمنية بالعمليات الكولونيالية والديكولونيالية المستندة إلى الخبرات الإقليمية، بالإضافة إلى الفهم الموسع لـ«التكنولوجيا»، الذي يعتبر، على سبيل المثال، محو الأمية كإحدى تقنيات الاستعمار (والتر ميغنولو).

يتميز مقترحنا بالعمل على مناقشة، ومنهجة، وتطوير هذه الفروع المختلفة من الإبستمولوجيات الكونية القائمة على التفكير العلاقاتي، وذلك من منظور تكاملي. يهدف هذا المنهج إلى صياغة تصور جديد وغير متمركز حول الإنسان للعلاقات السائلة بين كيانات الطبيعة والإنسان والتكنولوجيا.

الأنطولوجيات الجديدة (القديمة)، ونقد التكنولوجيا، والتشابه الديكولونيالي

تتمثل نقطة ارتكازنا المركزية في مدى قدرة إدراك وإنتاج التشابه على الإسهام في تشكيل عالم تعددي كوني، لفهم وتجاوز المخاطر الكونية الأساسية للعصر الحالي، المعروف بـ الأنثروبوسين أو الكابيتالوسين. يتطلب ذلك مراجعة جذرية للأنطولوجيا الأوروميركزية ذات الطابع الشمولي التي تشكل أساس العلوم الإنسانية والاجتماعية . ينبغي من وجهة نظرنا مناقشة الأسئلة ذات الصلة في المحاور الثلاثة التالية:

١. الطبيعة: سيتم التشكيك في التمييز الحديث بين الثقافة والطبيعة، وبين الذات والموضوع، الذي يعد أساسيًا للإبستمولوجيا الغربية وتم تطويره في ظل الاستعمار، من حيث الاستمرارية والتبادلية بين الكائنات البشرية وغير البشرية. نقارن هذه الثنائية، التي تبرر استغلال البشر والموارد الطبيعية، بمنظور علائقي – تعددي كوني – متأصل في الأفكار الشاملة للكون الصغير والكون الكبير في الثقافات القديمة، وفلسفات أمريكا اللاتينية، و«الأنطولوجيات المسطحة» التي نوقشت في الآونة الأخيرة.

٢. التكنولوجيا: كان تحسين التقنيات لاستغلال المناظر الطبيعية الخارجية ومجموعات البشر أساسًا آخر للاستعمار وتجسيدًا للعقلانية الأبوية. أدى تغلغل التقنيات الجديدة في الحياة اليومية واندماج البشر مع التكنولوجيا إلى إثارة شكوك مبررة تجاه الاستعمار التقني – على سبيل المثال، من خلال وظائف التحكم التي تمارسها تقنيات الاتصال. ومع ذلك، يقابل هذا الشك الأمل في إمكانية تصميم اجتماعي بديل. تعرف النسوية ما بعد الإنسانية التشابك بين الحياة العضوية والمادة غير العضوية، بما في ذلك التقنيات، كنوع من التجميع، مما يطرح تساؤلات حول مفهوم التكنولوجيا وتشكيل الذات كفاعل قادر على اتخاذ القرار.

٣. الإنسان: يركز هذا المحور على نموذج تعددي للمجتمع يستند إلى تفكيك فئة «الإنسان» التي تم تعريفها تقليديًا كذكر، مغاير جنسيًا، وذو بشرة بيضاء. تُمنح الأولوية لإيجاد قواسم مشتركة بين المجموعات البشرية، في إطار التآلف والتضامن، متجاوزةً الاختلافات والغربة. ويُطرح للنقاش مدى مسؤولية استغلال الفئات

«المؤدلجة كآخر» والموارد الطبيعية، الذي بدأ في الحقبة الاستعمارية واستمر في ظل الرأسمالية، عن الإرهاق الاجتماعي الناتج عن الاختلافات والأزمات البيئية التي يشهدها الحاضر. كما لا يمكن، في نفس الوقت، إغفال مخاطر التجانس في السياقات التاريخية والمعاصرة، من خلال استبعاد التنوع في الأنظمة الاستبدادية مثلا.

يكمن الابتكار في مفهومنا في الربط متعدد التخصصات بين المفهوم الأنطولوجي العملي للتعددية الكونية والمقاربات ما بعد الإنسانية المستندة إلى ممارسة التنظيم عبر التشابه. نجمع بين هذين المنهجين لتطوير تصور جديد للعلاقات بين كيانات الطبيعة–الإنسان–التكنولوجيا في إطار استمرارية. يتقاسم التفكير التعددي الكوني وما بعد الإنساني النقد الموجه إلى مناهج البحث ما بعد البنيوية وما بعد/مناهضة للاستعمار التي تستند إلى مفهومي الاختلاف والغيرية في تناول التصورات الغربية للحداثة، وشموليتها، والوعود المرتبطة بها. لقد قُسم العالم الحديث وفق ثنائيات هرمية وجوهرية (الذات/الآخر، الأبيض/الأسود، الرجل/المرأة، المتمدن/البدائي، الذات/الموضوع، العقل/الجسد، الثقافة/الطبيعة، الاختلاف/التشابه)، مما يعكس منطق الحداثة–العقلانية–الاستعمارية.

وبناءً على ذلك، تم إعلان التمايز نموذجا مثاليا لتنظيم المعرفة، بينما تم رفض التشابه والمحاكاة في الإبستمولوجيا الغربية بوصفها «غير علمية» لأنها اعتُبرت «بدائية»، «سحرية»، «قريبة من الطبيعة»، و «سابقة للحداثة». في حين يدمج منهجنا مفهوم التشابه العلاقاتي في الإطار النظري للديكولونيالية، ويوسّع الوعي التعددي الكوني للعالم ليشمل نقدًا للتكنولوجيا، متجاوزًا إنتاج المعرفة القائم على الاختلاف. ■

يُرجى توجيه جميع المراسلات إلى:
ليديا بيكر: becker@romanistik.phil.uni-hannover.de
كريستين هاتزكي: christine.hatzky@hist.uni-hannover.de

> الإحتجاجات في فنيزويلا و بنغلادش:

متى يتخلّى المستبدّون عن السلطة؟

بقلم: دجون فيفير، معهد دراسة السياسات، الولايات المتّحدة الأمريكية

المصدر: Shutterstock

في أحد البلدان، تدحرجت كرة الثلج خلال أسابيع إذ استسلمت الزعيمة الاستبدادية على نحو متزايد وفرّت بعد تخلّيها عن السلطة على خلفيّة المعارضة وقوّة موجة الاحتجاجات بقيادة الطلبة المناهضة للحكومة التي دامت خمسة عشر سنة. أمّا في البلد الآخر، فقد رفض الزعيم الاستبدادي على نحو متزايد منذ أحد عشر سنة التخلي عن السلطة في مواجهة الاحتجاجات بعد تزويره للانتخابات الأخيرة ليمنح نفسه فوزًا محرزا بشق النفس.

في البلد الأول، بنغلاديش، حلت حكومة مؤقتة بقيادة العالم في الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل محمد يونس محل رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، التي تعيش الآن في المنفى (مجدّدا) في الهند. في خلال ذلك وفي الآن ذاته قاوم نيكولاس مادورو في البلد الثاني، فنزويلا، دعوات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى و تصعيد ضغوطها للتخلّي عن السلطة (إن لم يكن مغادرة البلاد).

لماذا نجحت المعارضة في بنغلادش وأخفقت في فينزويلا؟ ثمّة فروق كبيرة بين البلدين ألا وهي السلطة المؤسّسيّة للحكومة، وحجم الاحتياطات النفطية ذات الصلة، وكذلك القرب من الولايات المتّحدة. وربما يكون الاختلاف الوحيد ذو الأهمّية البارزة، في النهاية، هو الوقت. قد يكون مادورو على بعد أيام أو أسابيع أو شهور قليلة من معاناة نفس مصير الشيخة حسينة. ربما لم يكن يدرك ذلك بعد.

> المفاجأة البنغاليّة (النهاية السريعة غير المتوقعة للشيخة حسينة)

ربما كانت الشيخة حسينة تعتقد أنّها فوق المساس. فقد كانت تحظى بصفتها رئيسة وزراء بنغلاديش منذ فترة طويلة، بحماية مشدّدة من نسبها وسلالتها - إذ قاد والدها الشيخ مجيب الرحمن (المترجمة) حركة الاستقلال ضد باكستان، وتقلّد مهام أوّل رئيس للبلاد، ويُعرف باسم «أبو الأمة». كان لدى الشيخة حسينة أيضًا سبب للاعتقاد بنجاح فترة توليها هذا المنصب حيث كان الاقتصاد البنغالي يسير في مسار تصاعدي على مدى السنوات ١٥ الماضية (بما في ذلك سنة جائحة كوفيد ٢٠٢٠). كما شهد النفاذ إلى التعليم ونسبة التمدرس وصحّة الأطفال ومتوسط العمر المتوقع العام تحسّنا

ملحوظا خلال تلك الفترة. كما تقلّصت نسبة الفقر إلى النصف.

تتمتّع حسينة بفطنة وذكاء جيوسياسي. حيث شكّلت تحالفات مع جارتها الهند وحكومة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والحفاظ على علاقات جيّدة نسبيًا مع الصين.

كان ثمّة بالتأكيد معارضون ومشكّكون الذين أسكتت الشيخة حسينة أصوات عدد من أولئك المنتقدين المحلّيين بوضعهم خلف القضبان. لكن غاب عن توقّعها التحدّ ي المنصور الذي رفعه شباب بنغلادش.

بادئ ذي بدء، غادر عدد كبير من الشباب البنغالي البلاد. إذ سافر أكثر من ٥٠٠٠٠ طالب سنة ٢٠٢٣ للدراسة الجامعيّة بالخارج. في الطرف الآخر من الطيف الاجتماعي والاقتصادي، قام أكثر من ١٥٠٠٠ مهاجر بنغالي، سنة ٢٠٢٢ من الشباب بصورة لا تناسبية، بعبورهم المروّع للبحر الأبيض المتوسط نحو إيطاليا. أمّا «هجرة الأدمغة» فهي لازمة تتكرّر في وسائل الإعلام البنغاليّة، حيث يحاول المعلقون استجلاء كيفية الحفاظ على ذوي الكفاءات والمواهب المحلية.

كانت حسينة بالتأكيد منزعجة من مسألة هجرة العقول. لكن في هجرة كل شاب من الكفاءات البنغالية شاب أقلّ محليًا للاحتجاج على سياسات الحكومة. من المفهوم في سياق معدل بطالة شمال يمثّل ١٥ في المائة أصاب الإحباط الشباب البنغالي لعدم قدرتهم على الاستفادة من النمو الاقتصادي الذي تمتعت به البلاد على مدى السنوات ١٥ الماضية. وكلن أحد الخيارات هو المغادرة إلى حياة أفضل خارج البلاد. ومن الخيارات الأخرى المتاحة المتعلمين ذوي المؤهلات الجيدة فقد لجأوا إلى قطاع الخدمة المدنية حيث تدفع الوظائف الحكومية أجورا عالية وهي فرص عمل توفّر أمانا وظيفيا وافرا.

باستثناء أن الحكومة كانت تحاول منذ سنوات تقليل عدد الشغورات المتاحة من خلال تخصيص ما يقرب من ثلث جلّ المناصب لأقارب قدامى المحاربين الذين قاتلوا في حرب الاستقلال سنة ١٩٧١. للتذكير: قاد والد رئيسة الوزراء حركة الاستقلال البنغلاديشية بنجاح، وكانت تلك طريقة لمكافأة تلك الفئة المهمّة.

لقد قام الطلبة سنة ٢٠١٨ وبشكل فعّال بحظر هذه المنظومة القائمة على المحسوبيّة والموسومة بنظام الحصص في الوظائف الحكومية. غير أن الحكومة أحيتها هذه السنة(٢٠٢٤) مما أجبر الطلبة على النزول إلى الشوارع للاحتجاج. أدّى تلك الإحتجاجات الدامية بحلول شهر أغسطس ٢٠٢٤، إلى مقتل عشرات الأشخاص وجرح وإصابة المئات في احتجاجات متجدّدة مناهضة للحكومة. و رغم تخفيف المحكمة العليا وبشكل هائل من نظام الحصص إلّا أن نجاعة استمرار الطلبة في الضغط أجبر رئيسة على التخلّي عن مهامها و تقديم استقالتها و فرارها من البلاد.

كانت تلك نتيجة مذهلة مماثلة لما حدث في اوكرانيا سنة ٢٠١٤ حين تجمّع الشباب، من بين محتجيّن آخرين، في وسط كييف متظاهرين ضدّ رئيس فاسد فيكتور يانوكوفيتش، الذي عزّز علاقة قويّة مع زعيم استبدادي مجاور. ثمّ فرّ يانوكوفيتش بعد ذلك من مسرح جرائمه وحطّ رحاله في روسيا ليستقرّ في منزل اشتراه مقابل ٥٠ مليون دولار.

لكن لا أحد يروم نسخ ما حدث لأوكرانيا عقب ذلك من حرب وفقدان الأقاليم، ودمار وتخريب للإقتصاد. ولتفادي مصير أوكرانيا، يتوجّب على بنغلادش أن تعتمد وإلى حدّ كبير على جهود الحكومة الانتقاليّة الجديدة.

من حسن حظّ بنغلادش أنها شكّلت فريقا كفئا وشاملا يضمّ محمد يونس عالم الاقتصاد ومؤسس بنك جرامين رئيسا مؤقتا للوزراء Grameen Bank. كان يونس مستهدفا من قبل حكومة الشيخة حسينة التي اتهمته بالاختلاس وألصقت به جرائم أخرى. لكن تمثّل ذنب مؤسس حركة الائتمان الصغير في الغالب في عدم الانسجام مع إدارة حسينة أو الانخراط معها.

كما ضمّت الحكومة المؤقّتة أعضاء آخرين من بينهم اثنين من قادة الطلبة المحتجّين وهما ناهد إسلام وأسيف محمود وهو انجاز رائع نظرًا لندرة حصول الشباب على مناصب السلطة أثناء المرحلة الانتقالية من هذا النوع. مكا ضمّت الحكومة الانتقالية نشطاء مدافعين عن حقوق الأنسان، وخبراء في القانون، واثنين من الديبلوماسيين القدامى، وطبيب، ومحافظ البنك المركزي البنغلاديشي السابق. تمثّل هدف هذه التشكيلة المتنوّعة المتجدّدة من غير السياسيين في تحقيق الاستقرار في البلاد والإعداد لانتخابات جديدة.

> غياب المفاجأة في الحالة الفينزويلية

لم يكن الطلاب فقط هم الذين سئموا من نيكولاس مادورو ومن طرقه النهّابة. فوفقًا لاستطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات ونتائج ما بعد الانتخابات التي جمعتها المعارضة في الدوائر الانتخابية، عبّر ما يزيد عن ٧٠ في المائة من السكان عن إرادتهم في الإطاحة بخليفة هوغو شافيز. و الأمر الفنزويلي غير المفاجئ هو أن مادورو أعلن فوزه بالرقم المعقول (وفقا له) والبالغ ٥١ في المائة من الأصوات.

لقد اجتاحت الاحتجاجات فنيزويلا. و كما الحالة في بنغلادش سعت الحكومة إلى إخماد صوت المعارضة و قمعها بالقتل (فاق عدد القتلى العشرة) والزجّ بهم في السجون (٢٠٠٠ معتقل على الأقل). وتحتوي مقاطع فيديو نشرتها الحكومة لترافق حملة الإعتقالات «الضربة القاضية، طق طق» لمنتقديها على موسيقى تصويرية لأفلام الرعب مع عبارات مثل: إن كنت قد ارتكبت خطأ، فسوف يأتي! [...] سوف يبحث عنك! من الأفضل أن تختبئ!» دعت المعارضة إلى يوم دولي للاحتجاج في ١٧ أغسطس/آب تأمل في جذب العديد من الفنزويليين الذين يعيشون خارج البلاد البالغ عددهم ثمانية ملايين تقريبًا.

فيما يلي تكمن الاختلافات الجوهريّة الاثنتان مع بنغلادش. يتمثّل التباين الأوّل في كون المعارضة في فنزويلا حزبيّة. إذ تمّ اعدادها لخوض الانتخابات لا للإطاحة بحكومة غير شرعيّة. فهي معارضة قارة على حشد السكان للتصويت لا لتأجيج نيران الاحتجاجات في الشوارع. وخلافا لحركات معارضة ناجحة أخرى كما الحال في أوكرانيا وصربيا أو الفليبين لم تقم المعارضة الفنزويلية بإعداد حملة عدم الامتثال التي تشمل الإضرابات وإغلاق الطرق وما إلى ذلك.

أمّا التباين الثاني فيكمن في قيادة المعارضة من كبار السنّ. إذ يبلغ مرشّح المعارضة للرئاسيّة إدموندو غونزاليس Edmundo González ٧٤سنة. ومع ذلك، تكمن القوة الحقيقية في ماريا كورينا ماتشادو،María Corina Machado ذات الرشاقة والنشاط، البالغة ٥٦ عامًا والتي كانت حول الكتلة السياسية عدة مرات بالفعل. تتّسم ماتشادو بفطنة ومعرفة لأشكال الاحتجاج وهي مدركة لحدود المعارضة في فنزويلا.

خلافا لفنزويلا، فالشباب في بنغلادش مبتدؤون في المجال. و تبيّنَ أنْ كانت تلك قوّتهم. كانوا يمتلكون قوة نقص الخبرة والجهل بالأمور السياسيّة. فهم لم يكونوا مدركين بأنّ احتجاجاتهم فاقت الخيال. إذ هم انطلقوا في موجة الاحتجاجات وظلوّا مستمرين في الاحتجاج حتى بعد أن ألغت المحكمة

العليا عمليا نظام الحصص المنبوذ. لقد احتشدوا حول مطلبهم الوحيد- رحيل حسينة-رغم عدم إدراكهم بحصول رحيلها فعلا.

لقد كانت المثاليّة اللامتناهية تدفع بالاحتجاجات في بنغلادش و تغذّيها أمّا في فنزويلا فقد كانت الاحتجاجات مستوحاة من الواقعيّة ذات الخبرة. فالقلب أحيانا أكثر نجاحا من العقل.

> هل آن الأوان

في الليلة التي سبقت فرار الشيخة حسينة من بنغلاديش، قرر قائد رفضه تنفيذ أمر بإطلاق النار على المدنيين من أجل فرض حظر التجول. ربما كان هذا الرفض الشبيه برفض بارتلبي ((بارتلبي،الكاتب: قصة وول ستريت» قصيرة للكاتب الأمريكي هيرمان ميلفيل Hermen Melville :المترجمة) للانخراط - نحن، الجيش، نفضل عدم الانخراط والتورّط - العامل الحاسم في إسقاط الحكومة. في غضون ذلك، يظل الجيش القوة وراء الحكومة المؤقتة.

لكن لا ننسى: أنّ تصميم الطلاب وعزمهم هو الذي أجبر الجيش البنغلاديشي فعليًا على تغيير مواقفه. حتى الآن، لا مؤشرات تبيّن أن الجيش الفنزويلي يخطط لفعل شيء مماثل. فقد قامت المعارضة بتوجيه رسالة مفتوحة إلى الجيش تحثه على التخلي عن مادورو. لكن جاء ذلك بعد يوم واحد فقط من ظهور الزعيم الفنزويلي علنًا مع المسؤولين العسكريين. وفي انسجام تام هتفوا «موالون دوماً» و «لا خونة قطّ».

يكتب دجاك نيكاس في صحيفة نيويورك تايمز على المعارضة الفنزويليّة ممارسة لعبة الداخل حتّى و إن حافظت على فتيل الشارع.

«وفقًا لتحليل أجرته إيريكا فرانتز Erica Frantz، أستاذة العلوم السياسية في جامعة ولاية ميشيغان التي تَدْرسُ مسألة الاستبداد. في الفترة ما بين سنتي ١٩٥٠ و ٢٠١٢، تمت الإطاحة بما يقرب من ثلثي القادة الاستبداديين البالغ عددهم ٤٧٣ والذين تمت تنحيتهم من السلطة من قبل المراقبين للحكومة. لمكافحة هذا التهديد، كثيرًا ما يحاول المستبدون ما يسميه علماء السياسة «مقاومة الانقلاب» و ذلك على النحو التالي يقسمون قوات الأمن إلى وحدات مجزأة مختلفة. ممّا يعيق أي فرع من اكتناز الكثير من النفوذ - ويؤدي أيضًا إلى تجسس القوى على بعضها البعض. وهذا ما يصف فنزويلا وفق المحللين.»

على مادورو إدراك أنه باستطاعته مقاومة الانقلاب إلى حد معين فقط. سيأتي زمن في الحياة السياسيّة لكل المستبدّين حين يلقون النظر مثل نيكولاي سيزوسكي في ديسمبر ١٩٨٩، إلى ما يعتقدون أنه حشد من مؤيديهم، وبدلاً من تلقي التصفيق الذي يتوقعونه، سيسمعون سوى السخرية. وحين يحدث ذلك، من الأفضل أن يكون لديهم مروحية تنتظر مع طيار مخلص على أهبة الاستعداد. ■

توجّه كل المراسلات إلى دجون فيفير على بريده الإلكتروني johnfeffer@gmail.com

هذه المقالة شراكة بين نشريّة حوار كوني و السياسة الخارجية تحت المجهر، وهو مشروع تابع لمعهد دراسات السياسات (الولايات المتحدة الأمريكية).

> العدالة المناخيّة العالميّة وتحرير فلسطين

بقلم: حمزة حموشان، المعهد عبر الوطني، هولندا

ماركوس سبيسكي، ٢٠١٩، على موقع Pexels

أعلن الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو Gustavo Petro خلال قمة المناخ ٢٨ لمؤتمر الأطراف المنعقدة في دبي في ديسمبر ٢٠٢٣: «إنّ الإبادة الجماعية والأعمال الهمجية الوحشيّة بحق الشعب الفلسطيني هما ما ينتظر أولئك الفارّين من الجنوب بسبب أزمة المناخ... وأردف قائلا:» إنّ ما نشهده في غزة هو تجربة للمستقبل».

فالرئيس الكولومبي على حق. قد تكون الإبادة الجماعية في غزة نذيرًا بأسوأ أحداث مقبلة إذا لم ننتظم ونقاوم بكلّ ما أوتينا من قوة. وستكون الإمبرياليّة والطبقات الحاكمة العالمية على استعداد للتضحية بملايين الأجساد السوداء والبُنّية وكذلك الطبقة العاملة البيضاء للتمكّن من مواصلة تجميع رؤوس الأموال وتكديس الثروة والحفاظ على هيمنتهم.

> تحويل التكاليف للطبيعة

لطالما مثّلت الرأسمالية نظامًا للتكاليف غير المسداة (unpaid costs). وبشكل ممنهج يتمّ توجيه تلك التكاليف إلى الخارج وتنتقل إلى مكان آخر ألا وهم من النساء ومقدمو الرعاية من حيث إعادة الإنتاج الاجتماعي والذين لا يتلقّى معظمهم رواتبهم، ومن المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية، ومن الشمال إلى الجنوب حيث تتمّ عمليّة إنشاء مناطق ضحية، وهي ديناميكية يتم تيسيرها عبر التجريد من الإنسانية والآخريّة والعنصرية وتوجيه التكاليف التي تتحملها الطبيعة إلى الخارج والتي ما انفكّت تلك القوى الحاكمة إلى التعامل معها ولقرون كونها كيانا يجب هيمنته ونهبه. إن لم يكن سلعنته، واعتبارها أيضًا حفرة للنفايات. ممّا أدّى إلى الأزمة البيئية والمناخية الخانقة.

تتباين آثار أزمة المناخ العالمية التي نمرّ بها على أساس الطبقة والجندر وبالمنطق العنصري وعلى نفس النحو بين المناطق الحضرية والريفية، والأسس الشمالية/الإمبرياليّة العالمية مقابل الجنوب العالمي/الأطراف. كما يمكن تمييزها على امتداد خطوط المستعمِر -المستعمَر.

يقطن الفلسطينيون والإسرائيليون في المنطقة ذاتها. لكن ثمّة تفاوت بالغ من حيث التأثير والهشاشة الناتجة عن انتزاع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لمعظم الموارد ونهبها والسيطرة عليها من الأرض والمياه إلى الطاقة وتطويره على أكتاف الفلسطينيين وبدعم فعّال من القوى الإمبريالية، للتكنولوجيا التي ستساعد على تخفيف بعض آثار أزمة المناخ.

> العدالة المناخيّة العالميّة والتحرّر الفلسطيني

قد يبدو الحديث عن قضايا المناخ والبيئة في سياق الإبادة الجماعية في غزة في غير موضعه أو حتى غير مناسب. لكنني أجادل بوجود تقاطعات بالغة الأهميّة بين أزمة المناخ والنضال الفلسطيني من أجل التحرّر. بل لن تستقرّ العدالة المناخيّة العالميّة في الواقع دون تحرير فلسطين. إذ يعدّ تحرير فلسطين كذلك صراعا من أجل إنقاذ الأرض والإنسانية. فهذا ليس مجرد شعار، وسأتناول بالشرح هذه المسألة في الفقرات أدناه.

أوّلا تبرهن فلسطين اليوم تماما على بشاعة النظام الحالي وهي صورة بيّنة لتناقضاته الفتّاكة. كما تبرز التوجّه نحو استخدام العنف الوحشي المكشوف على أوسع نطاق. يقول غرامشي ذات مرة: « تتجلى الأزمة تحديدا في أن القديم آيل الى

>>

الزوال، بينما لا يستطيع الجديد أن يولد، وفي فترة التريث هذه، يبرز عدد كبير من الأعراض المرضية».

ثانيا، ليس ما يحدث راهنا في غزّة إبادة جماعيّة فحسب. فلست متأكدا من أننا نملك المصطلحات الصحيحة لوصف كلّ الدمار والتقتيل بحق الفلسطينيين. على الرغم من هذه الملاحظة، فإذن ما يحدث أيضًا هو إبادة إيكولوجية ecocide أو ما وسمه البعض بـ «المحرقة» (holocide)، وهي إبادة نسيج اجتماعي وبيئي بأكمله

ثالثا، تسلّط حرب الإبادة في غزّة إلى جانب حروب أخرى كذلك دور الحرب والمُجمّع العسكريّ الصناعيّ في تفاقم الأزمة البيئيّة والمناخيّة واستفحالها. إذ يشكّل الجيش الأمريكي بمفرده أكبر مصدر مؤسسي منفرد في العالم single largest institutional emitter، مصدر يفوق الدول الغربية بأكملها مثل الدنمارك أو البرتغال. ففي الشهرين الأولين من الحرب على غزة، كانت انبعاثات إسرائيل أعلى من الانبعاثات السنوية لعشرين دولة على الأقل. يعود حوالي نصف تلك الإنبعاثات إلى عمليّة نقل الولايات المتحدة للأسلحة إلى إسرائيل. وعليه، ليست الولايات المتحدة لاعبًا نشطا في الإبادة الجماعية فحسب بل هي أهم العناصر المساهمة في الإبادة البيئية التي تحدث في فلسطين. (المترجمة).

رابعا، وهذه حجتي الأساسيّة (القائمة على أعمال آدم هنيّة Adam Hanieh وأندرياس مالم Andreas Malm. أجادل بأنه لا يمكننا فصل النضال ضدّ الرأسمال الأحفوري والامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة عن الكفاح من أجل تحرير فلسطين. حيث تمثّل اسرائيل بوصفها مستعمِرة استيطان أوروبية أمريكية في الشرق الأوسط، قاعدة أماميّة إمبرياليّة متقدمة. لقد أفاد بهذا ألكسندر هيج، وزير الخارجية الأمريكي في عهد ريتشارد نيكسون بمنتهى الصراحة في قوله ذات مرة: «إسرائيل هي أكبر حاملة طائرات أمريكية في العالم والتي لا يمكنها الغرق، فهي لا تحمل أي جندي أمريكي واحد، وتقع في منطقة حسّاسة للأمن القومي الأمريكي.»

> الشرق الأوسط ونظام الأحفوري العالمي

لا يمكن المغالاة في إبراز أهمّيّة الشرق الأوسط في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لا تؤدّي منطقة الشرق الأوسط دورًا رئيسيًا في التّوسط في الشبكات العالمية الجديدة للتجارة واللوجستيات والبنية التحتية والتمويل و تؤثّر فيها فحسب، بل تعدّ كذلك نقطة عقدية أساسيّة في نظام الوقود الأحفوري العالمي وتلعب دورًا جوهريًا في الحفاظ على الرأسمالية الأحفورية سليمة من خلال إمدادات النفط والغاز. بل وتظلّ المنطقة في الواقع، المحور المركزي لأسواق الهيدروكربونات العالمية، حيث بلغ إجمالي حصة إنتاج النفط العالمي حوالي ٣٥ في المائة سنة ٢٠٢٢. كما تسعى إسرائيل أيضًا إلى لعب دورها كمركز للطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط (من خلال حقول الغاز المكتشفة حديثًا مثل حقل تامار وحقل ليفياثان Tamar and Leviathan) وهو تطلُّعٌ تُعزّزه محاولات الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الطاقة بعيدًا عن روسيا في سياق الحرب في أوكرانيا. لم تكن الإبادة الجماعية التي تقترفها إسرائيل عقبةً حين منحها لتراخيص لشركات الوقود الأحفوري المختلفة لاستكشاف المزيد من الغاز في الأسابيع الأولى من الحرب.

تجدر الإشارة إلى وجود ركيزتين رئيسيتين اثنتين تشكلان الصرح الذي يمثل هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة اليوم ألا وهي إسرائيل وممالك الخليج الغنية بالنفط. إذ تلعب إسرائيل، بصفتها الحليف الإقليمي الأول، دورًا أساسيًا في الحفاظ على هيمنة الإمبراطورية التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة (وخارجها) بالإضافة إلى سيطرة هذه الإمبراطورية على موارد الوقود الأحفوري الهائلة، وخاصة في الخليج والعراق. تدعو الضرورة إذن و في هذا الإطار، إلى فهم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها في إدماج إسرائيل سياسيًا واقتصاديًا في المنطقة وذلك من موقع قوّة . ألا وهي التقنية الرائدة، والأسلحة، ومواد الرّصد ولكن أيضًا تحلية المياه وإنتاج الغذاء من خلال الأعمال الزراعية التجارية والطاقة، إلخ.

تعود إتفاقيات بشأن علاقات التطبيع بين إسرائيل والبلدان العربيّة الأخرى إلى إتفاقيّات كامب ديفد Camp David سنة ١٩٧٨ بين إسرائيل ومصر وإلى معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل سنة ١٩٩٤. تلتها موجة اتّفاقيات ثانية أبرزها اتّفاقيات أبراهام Abraham Accords بوساطة ترامب المبرمة سنة ٢٠٢٠ مع الإمارات العربيّة المتّحدة، والبحرين، والسودان،والمغرب.

لقد كان من المتوقّع قبل هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ أن تُمضي المملكة العربية السعوديّة وإسرائيل، برعاية الولايات المتحدة الأمريكيّة، على إتفاقيّة مماثلة تعزّز المخطّطات الإمبرياليّة في المنطقة. وكانت تلك ستؤدّي إلى تصفية القضيّة الفلسطينية بشكل نهائيّ وإلى الأبد. وبالتالي، لا يعدّ النضال من أجل التحرّر الفلسطيني مجرد قضية أخلاقية وحقوق إنسان،بل هو في جوهره صراع ضد الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة والرأسمالية الأحفورية العالمية. وعليه، لن تستقرّ أيّ عدالة مناخية دون تفكيك كيان إسرائيل الإستعماري الاستيطاني الصهيوني المتجذّر في العنصرية ودون الإطاحة بالأنظمة العربية الرجعية وعلى رأسها الأنظمة الملكية في الخليج.

فلسطين بوصلة النضال وجبهة كونيّة ضد الاستعمار والإمبريالية والرأسمالية الأحفورية ومناهضة لتفوق العرق الأبيض. يقع على عاتقنا كلّنا نحن من نشطاء العدالة المناخية إلى المنظمات المناهضة للعنصرية والمحرضين المناهضين للإمبريالية دعم الفلسطينيين الفعّال في نضالهم من أجل التحرّر و كذلك الإقرار بحقهم الشرعي في المقاومة بأي وسيلة ضرورية!

نحن مقبلون على مهمة تبدو صعبة للغاية. لكن يتوجّب علينا كما حضَّنا فرانتز فانون Fanon ذات مرة على القيام بذلك، بدافع الغموض النسبي، اكتشاف مهمتنا، وانجازها، والتأكد من عدم خيانتها. على حدّ قوله "يجب على كل جيل، في غموض نسبي، اكتشاف مهمته، فإما أن ينجزها أو يخونها" فرانتز فانون. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى حمزة حموشان على بريده الإلكتروني. hamza.hamouchene@gmail.com

هذا الانص نسخة منقّحة قليسلا لخطاب كان حمزة حموشان قد ألقاه في جلسة ضمن مهرجان التحرير حول حياة السود مهمّة المعقود في لندن يوم ١٣ جويلية/يوليو ٢٠٢٤.

> الحركات الاجتماعية في إسبانيا:

عقدان من التحوّلات

بقلم: **ماريا روميتّو دالغادو** و **آندي آريككاستيلّو باتان**، جامعة كومبلوتنسي بمدريد و **غومر بيتانغور نويز**، لجامعة الوطنية للتعليم عن بعد، إسبانيا

المصدر: برينو برينجل، جدارية في كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع، جامعة كمبلوتنسي بمدريد، إسبانيا، ٢٠٢٤

شهدت دراسات الحركات الاجتماعية في إسبانيا على مدى العقد المنقضي ازدهارا وأَضْحت تُقدّم رُؤى و منظورات جديدة، وذلك بإبراز قوّة شبكة معقدة من الأصوات ومن أجندات متباينة وضعفها. نشير إلى اِهْتِمَامُ عدد مُتنام من الدراسات وَتَرْكِيزها بشكل رئيسي على حركة « إندنيادوس» Indignados (أو ما يعرف بحركة ١٥ م) وعلى نطاق نواتجها بعد الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ . لكن يظلّ الافتقار المتفاوت في الأبحاث التي تتناول التحولات الجوهريّة التي شهدتها الحركات الاجتماعية الأخرى سواء كانت المركزية منها أو الهامشية الطرفية لتحرّكات حركة اندغنادوس Indignados.

وفقا لذلك، وباعتماد منظور متعدد التخصصات، طرحنا السؤال على أنفسنا: ما هي الحوارات والتحوّلات التي واجهت الحركات الاجتماعية في إسبانيا على مدى العقدين الماضيين. وبالتمحيص لمحاولة فهم أصول تلك الحركات وتشكّلاتها قمنا بتحرير كتاب تشاركيّ. وثّقنا فيه حوارات لناشطات نسوية و لمجتمع الميم LGBTQ+ مع حركات نقابيّة وأخرى مناهضة للعنصرية دون التغافل عن التحدّيات الجسيمة التي تواجهها الموروثات السلمية والمعادية للحرب أو إعادة التجميع المزعج والمخلّ للحركات اليمينيّة المتطرّفة وعلاقاتها بديناميات البرلمانات المتغيّرة والتي توحي ب «أوْرَبَة» السياسة الإسبانيّة.

> وجهات نظر متعدّدة التخصّصات وتحاوريّة وكونيّة

تشكّل دراسات الحركات الاجتماعية مجالًا يجمع فيه علم الاجتماع والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا والتاريخ، من بين العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علم النفس الاجتماعي أو الفلسفة التطبيقية، سيناريوهات وتحليلات لمشاكل مختلفة ومحاولة التقريب بينها. بينما يعتبر كتابُنا الآنف الذكر ضرورة أخذ مجال دراسة الحركات الاجتماعية بعين الاعتبار أصوات النشطاء وشهاداتهم والحركات من منظور تعاقبيّ. ومن هذا المنطلق يوفّر المشروع متعدّد التخصّصات المتضمّن في الكتاب الذي قمنا بتحريره محاورات مع التأليفات القائمة التي تغوص عميقا في التفحيص السياسي والتاريخي. و رغم أن الكتب السابقة تدمج هذا النهج في تعاريف أوروبا، إلا أن المنظور التحاوري الذي نطرحه من خلال هذا المشروع يسمح بإمكانية التأليف بين الدراسات حول الذاكرات والموروثات - وبشكل أكثر تحديدًا - التحولات والتوقّعات الانعكاسية. نشير بالإضافة إلى ذلك، إلى عرض بعض فصول الكتاب لتحليل من منظور أبحاث النّشطاء.

رغم الخلفية الأكاديمية لمعظم المؤلفين إلا أن أبحاثهم تقترن بتجارب حياتيّة تنطوي على ملاحظات حول كيفية دمج النظرية والممارسة في الحقائق المتطورة

>>

والمخاوف المستقبليّة حول الجندر، والجنس، والعرق، وحقوق العمال، والصراع الاجتماعي،والخطابات حول السّلام في إسبانيا. يسلّط كتابنا علاوة على ذلك، على مسألة الأوْرَبَة Europeanisation المستحدثة لكلا الأجندة وخصائص الحركات الاجتماعية و دراستها في إسبانيا و هذا يشير كذلك إلى عولمة الموضوع. تبرز الحوارات المتفق عليها في دراسات الحالة التي تمّ اختيارها على صلة السياسات الإسبانيّة المثيرة للجدل بالاتجاهات الإقليمية والعالمية التي يحللها كتابنا من خلال نهج متعدد التخصصات.

> الحركات الاجتماعية في إسبانيا

سعيا لفهم الأنسجة العالميّة يتوجّب اعتبار كيفيّة نسج الخيوط المحلّية. ففي اسبانيا ما انفكّت دكتاتورية فرانكو تلقي بظلالها وتؤثر عميقا في الانتقال الديمقراطي بقيادة النخبة وفي الديناميات اللاحقة للسياسة الإسبانيّة ولسياساتها. إذ أدّى الإرث الاستبدادي للنظام السياسي وعمليّة التحوّل السياسي المشرّعة من علٍ إلى ارتباط السياق والنظام البيئي الذي تطورت فيه الحركات الاجتماعية في إسبانيا لعدة عقود. وعليه، فإنّ معظم الحركات الاجتماعية الإسبانيّة متجذرة عميقا في موروث الدكتاتوريّة الرسمي وغير الرسميّ. و لم يحدث التحوّل نحو المزيد من الجهات الفاعلة خارج ا لمؤسّسات إلّا في مطلع القرن أو مؤخّرا جدّا. حيث شهدنا منذ ذلك الحين نهاية إجباريّة الخدمة العسكرية وإثبات حق المرأة في الإجهاض في السنوات الأولى من هذا القرن، إلى جانب تعبئات أخرى مثل الاعتراف بحقوق مجتمع الميم + LGTBIQ أو الاعتراف بضحايا الديكتاتورية في أوائل سنة ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن الحركات والأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة الأخيرة تمثل إعادة تشكّل مناصري ما بعد فرانكو بأجندة قومية متطرفة ومحافظة متطرّفة والمرتبطة حاليًا بالشبكات العالمية في أوروبا وأمريكا.

وبناء عليه، فإنّ كتابنا يأخذ بعين الاعتبار أثر الثقافات السياسيّة الماضية ونظام الحكم في إسبانيا بوصفها ركيزة لفهم الخطوات المختلفة التي اتّخذتها الحركات الاجتماعية المتباينة لكن ذات الصلة قبل وخلال عمليّة أوربتها وعولمتها. تتناول عمليات التحوّل الديمقراطي في إسبانيا أجندة دولية نيوليبرالية ومآخذ ما بعد فرانكو داخل الدولة وضمن النخب السياسية والاقتصادية التي تنزع بعض التحليلات الخارجية إلى التغافل عنها.

> الثغرات والمسارات في البحوث الراهنة والمستقبليّة.

يجتذب «العصر الذهبي» الذي تشهده دراسة الحركات الاجتماعية العلماء والباحثين القطريين والدوليين ويقوم بتأسيس الحقل البحثي. لقد سنحت حركة «إندغنادوس» Indignados، حركة ١٥ م بإمكانيّة فهم تأسيس العمليّات وإنشاء التحالفات بين الحركات الاجتماعية التي د فعت للمواطنين للمشاركة والمطالبة بالإصلاحات الديمقراطيّة التي تتجاوز العمليّة المؤسّسيّة. علاوة على ذلك، تميّزت حركة إندغنادوس» بنقطة تحوّل على المستوى الأكاديمي. نشير إلى أنّ هذه الظاهرة وضعت إسبانيا في صميم التحاليل العالمية للحركات الاجتماعية ، لا فقط بسبب التداعيات الكبيرة للحركة بل كذلك لجاذبيتها البالغة لعلماء الحركة الاجتماعية من الخارج، الذين أولوا الحالة الإسبانية مزيدا من التفحيص.

لقد عملت مشاريع بحثية متعدّدة على تأسيس حقل بحثي سعى فيه الباحثون الإسبانيون إلى تدويل ملفات التعريف الخاصة بهم و مزيد الإقتراب من الشبكات الأوروبيّة. من المفارقة أنّ أَوْرَبَة دراسة الحركات الاجتماعية وتدويلها أسهمت في تعزيز الحوارات الكونيّة مع مجالات بحوث أخرى في الجنوب العالمي لا سيما في أمريكا اللّاتينيّة. ومن هذا المنطلق شكّل اسهامنا في هذا الحقل البحثي نقطة لقاء للنهج المحلّيّة والإقليميّة المتعلقة بالحقائق العالمية والتحديات التي تواجهها الحركات الاجتماعية . وبالتّالي، وبفضل التأليف بين منظورات الأكاديميين والنشطاء الذين يتناولون الحركات الاجتماعية التي يشاركون فيها، فتحت هذه المعارف المتنوعة الباب لبروز كتاب تلتقي فيه النظرية بالممارسة التأملية.

ورغم عدم اتّسام مشروعنا بالابتكار كبعض النهج الجديدة للمناقشات الدائرة راهنا حول كيفية دراسة الحركات الاجتماعية ، فإننا نعتزم بناء مساهمة صادقة ودقيقة في دراسة هذا الموضوع، مع مراعاة من أين نكتب ولمن نكتب. تمثّل النتائج الأساسية المعروضة في الكتاب إمكانية ملامسة أوّليّة لدراسة تعاقبيّة وتحاوريّة للحركات الاجتماعية في إسبانيا وكُتيِّب لتوسيع القاعدة المعرفيّة السابقة في حركة أو في أخرى، أو مجموعة من التحالفات، أو عرض تعبيرات محلية لاتجاهات عالمية. كذلك، عملنا نحن المحرّرون جاهدا على توفير الكتاب عبر منصّة Open Access.

يعدّ التحرير باللّغة الإسبانية تحدّ صارخ لنشر نتائجنا وتعميمها. وينسحب هذا على جلّ المنشورات التي يتمّ اصدارها في سياق يتميز باللغة الانكليزية لا بوصفها اللغة الشائعة الاستخدام فحسب، بل أيضا بوصفها أسلوب تفكير وإحاطة للمشاكل السياسية والاجتماعية ، وللصراعات، والفاعلين. إنّ لهذا التحدي بشكل خاص وقْعه على الأكاديميين والنشطاء من البلدان العالمية والإقليمية على الأطراف. كما نأمل أن تتمّ ترجمته في المستقبل المنظور غير البعيد جدا حتّى يتسنّى نفاذ القرّاء غير الناطقين بالإسبانية إلى محتواه، كما يمكن أن تساعد أصداء الحقائق في الآن ذاته واللّغات الأخرى لنشريّة حوار كوني في جعل هذه الحوارات أمرا ممكن. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى المؤلفين تباعا
ماريا روميتّو دالغادو martaromerodelgado@ucm.es
آندي آريككاستيلّو باتان aecastillopatton@ucm.es
وومر بيتانغور نويز gbetancor@poli.uned.es

> إعادة
بناء نظريات التبعية

بقلم: أندريه ماغنيلي، مختبر الإنسانيات، فيليبي مايا، الجامعة الفيدرالية في جويز دي فورا، وباولو هنريكي مارتينز، الجامعة الفيدرالية في بيرنامبوكو، البرازيل.

الرسوم التوضيحية: أربو، ٢٠٢٤

يحتاج الاعتراف بأهمية نظريات التبعية وملاءمتها للسياق الحالي إلى مواصلة البحث في مجالات علم اجتماع المثقفين، وتاريخ الأفكار وتداولها، ومراجعة نظريات التحديث في المناطق الطرفية وشبه الطرفية. كما يجب أن يمثّل هذا جزءًا من فهم شامل للحداثة والسيرورات الاجتماعية العالمية. ومع ذلك، من المهم عدم تعميم ظروف نشأة هذه النظريات التي أُنتجت خارج المركز الأوروبي والأمريكي الشمالي، وكأنها إنتاجات فكرية مشتركة بين جميع مجتمعات الجنوب العالمي.

لن يؤدي مثل هذا التعميم سوى إلى التقليل من قيمة مساهمات المثقفين المنتمين إلى الأنظمة شبه الطرفية، الذين سعوا إلى التنظير حول التحديث من داخل مجتمعات وطنية شهدت عمليات مهمة مثل التصنيع وتشكيل طبقات متوسطة وعاملة منظمة سياسيًا في أحزاب ونقابات. لقد كانت نظريات التبعية تجربة محلية في تاريخ أمريكا اللاتينية، مما مكنها من أن تصبح مرجعًا لتوسيع نقد التحديث إلى مناطق مختلفة من العالم.

> منظور ذو جذور أمريكية لاتينية

كانت أمريكا اللاتينية، في النصف الثاني من القرن العشرين، أرضًا خصبة لتطوير نظريات مبتكرة سعت إلى التشكيك في نظريات التحديث وابتكار بدائل قادرة على إنتاج نماذج صناعية مستقلة. بدأ هذا المسار مع الأطروحات البنيوية-الصناعية التي طرحها الاقتصاديون في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL)، ثم تطورت أكثر خلال الستينيات والسبعينيات على يد علماء اجتماع من أمريكا اللاتينية قاموا بتوسيع نقاشات CEPAL لتشمل المجال السياسي. توسعت النقدية الفكرية، في تلك الفترة، مدفوعة بردود الفعل تجاه الإمبريالية والتبعية، عبر مسارات تأملية مختلفة. شمل هذا التوسع حوارات مع حركات الشعوب الأصلية، وأحفاد الأفارقة، والنساء، في إطار نقد الاستعمارية والدعوة إلى التحرر.

تمثل نظريات التبعية، التي تطورت بين الخمسينيات والسبعينيات، واحدة من أبرز المساهمات الفكرية الأصلية لأمريكا اللاتينية في فهم عمليات التغيير الاجتماعي في القرن العشرين. ركزت هذه النظريات على الطبيعة «غير المتكافئة والمركبة» لتوسع الرأسمالية والأشكال الاجتماعية والسياسية للحداثة، مع اتخاذ تاريخ أمريكا اللاتينية كمرجع تجريبي. كما أتاحت، من خلال استبدال رؤى نظريات التحديث (التي كانت مهيمنة في العلوم الاجتماعية والاقتصاد آنذاك) ومعارضة الأطروحات التي قدّمتها الماركسية السوفيتية، فهماً عميقاً لعواقب وحدود البدائل الهيمنيّة التي قدمتها كل من الاستراتيجيات التنموية الوطنية وبرامج التحديث المحافظة- الاستبدادية. هذا وسلطت الضوء على الروابط المتعددة بين الفاعلين السياسيين المحليين والنظم العالمية لتداول رأس المال.

كما أتاح اعتماد وجهات نظر تاريخية وغالبًا مقارنة فحص العلاقات بين مشاريع «التمدن» أو «تجاوز التخلف» التي تبنتها نخب أمريكا اللاتينية، والتي استندت إلى النماذج الأوروبية-الأمريكية، وبين إعادة إنتاج موقعها التابع منذ بداية عمليات بناء الأمة والدولة في القرن التاسع عشر. وقد تم تحقيق رؤى جديدة حول موضوعات تتعلق بالاستعمارية باعتبارها ميزة بنيوية لهذه التشكيلات الاجتماعية ، بما في ذلك عوامل «الاستعمار الداخلي»، إلى جانب دراسة علاقات عدم المساواة والتبعية صلب النظام الدولي. وبهذا يمكن فهم مجتمعات أمريكا اللاتينية بناءً على شروطها الخاصة أو من منظور مقارن مع تشكيلات طرفية أخرى، وليس كأشكال ناقصة من الحداثة

> إعادة البناء الفكري

نقدم في كتابنا الذي قمنا بتحريره مؤخرًا، «نظريات التبعية في أمريكا اللاتينية: إعادة بناء فكرية»، نظرة شاملة حول نظريات التبعية في أمريكا اللاتينية. يغطي هذا الكتاب العناصر المتعلقة بنشأتها الفكرية، وظروف استقبالها في سياقات مختلفة، ومساهماتها في النظرية السوسيولوجية، وإمكانيات تحديثها من خلال تناول موضوعات معاصرة مثل النقد السياسي، أزمة البيئة والمناخ، أو قضايا ما بعد الاستعمار.

نسعى من خلال هذا العمل إلى إدماج هذه المساهمة في تاريخ ونطاق النظرية الاجتماعية المعاصرة، مما يساعد على فهم تعددية المسارات في تطور النظرية الاجتماعية على مستوى العالم، وإبراز أصالة المنظور اللاتيني الأمريكي. ورغم أن بعض ما تم إنتاجه في تلك الفترة يحمل بشكل حتمي بصمات الزمن – من مشكلات فكرية، سياسية، واجتماعية ترتبط بأوضاع ظرفية محددة – فإن علاقات التبعية وعدم المساواة تمتلك تاريخًا واستمرارية، وهي مطروحة ويعاد طرحها على مستوى النظام العالمي أو الرأسمالية العالمية. وبالتالي، تتعامل إعادة البناء الفكرية مع مشكلات الحاضر أيضا.

> من سيرورة الاستقلال الوطني إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية لأمريكا اللاتينية (CEPAL)

لم تكن مركزية أمريكا اللاتينية في تنظيم التفكير البديل حول التحديث العالمي مجرد مصادفة. فقد شهدت معظم دول المنطقة سيرورات استقلالها الوطني في القرن التاسع عشر، على عكس الدول الآسيوية والإفريقية التي لم تحقق ذلك حتى القرن العشرين. كان للتحرر السياسي المبكر لدول أمريكا اللاتينية تأثير كبير على ظهور حركة جمالية وفكرية مهمة، بدأت بتأسيس كليات القانون والهندسة، إلى جانب الحركات الأدبية والفنية التي ازدهرت بشكل أكبر في القرن العشرين مع ظهور الحركات الحداثية والقومية.

كان هناك بالفعل تاريخ من التأمل حول تشكيل المجتمعات الوطنية في قارة أمريكا اللاتينية منذ العقود الأولى من القرن العشرين. ومع ذلك، بدأ، بعد الحرب العالمية الثانية، تحرك مهم لاقتصادي أمريكا اللاتينية بين أوروبا والولايات المتحدة. لم يؤمن هؤلاء الاقتصاديون بالأطروحة الليبرالية التي تفترض أن التجارة الدولية الحرة ستساعد في تحقيق تجارة متكافئة بين الدول الصناعية في المركز والدول المنتجة للمواد الخام في الأطراف. كما تأثروا بعظمة خطة مارشال التي استهدفت إعادة بناء أوروبا في أعقاب الحرب، مما جعلهم يدركون أهمية التفكير في التخطيط الحكومي لتعزيز تحديث أمريكا اللاتينية.

لقد كان تأسيس لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL) سنة ١٩٤٨، ومقرها في سانتياغو، تشيلي، واحدة من المحطات البارزة في هذا التاريخ. كانت هذه المؤسسة موطنًا لمجموعة من العلماء الاجتماعيين ذوي خلفيات متنوعة، لا سيما في مجالي الاقتصاد وعلم الاجتماع، وكانت أبرز مرجع في هذا السياق الفكري، الذي توسع رغم مقاومة وكالات الأمن الأمريكية. اضطلعت CEPAL، من الخمسينيات إلى الثمانينيات، بدور استراتيجي في تشكيل النموذج التنموي الذي يتمحور حول دور الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في التحديث. ومن بين أبرز منظري هذا النموذج كان الاقتصادي التشيلي راؤول بريبيش والاقتصادي البرازيلي سيلسو فورتادو.

> حركة الأفكار

يهدف كتابنا إلى إظهار الإمكانات التي أتاحتها حركة المثقفين والأفكار في بناء تصور نظري مبتكر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو ما كان واضحًا بشكل خاص في أمريكا اللاتينية. تتجه العلوم الاجتماعية ، حاضرا، نحو الكونية بشكل متزايد، ويرتفع الوعي بأنه لا يوجد مسار تاريخي واحد للمجتمعات الحديثة. لذا، فإن دراسة تشكّل وتطور مجال نقاش وتنظير غني ومتنوع مثل ذلك الذي نشأ حول نظريات التبعية في منطقة طرفية أو شبه طرفية تساهم في إنتاج المعرفة العالمية، يساعد على فهم جوانب من التاريخ المعاصر لا تكون مرئية عادة.

إذْ يمثل تشكّل دائرة من الأفكار والمؤسسات والمثقفين ذات الإبداع والاستقلالية المعترف بهما في أمريكا الجنوبية تحديًا للصور النمطية المعتادة عن إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية . تُظهر هذه الصور النمطية، عادةً، تقسيمًا بسيطًا للعمل، حيث يُصور الجنوب العالمي كمجرد جامع للبيانات المتعلقة بالتحولات الاجتماعية الكبرى، بينما يقوم الشمال بتنظيرها وإنتاج المفاهيم والنظريات التي تصبح معيارًا لمدى معرفة المجتمعات بذاتها.

تمكنت النخبة الفكرية في أمريكا اللاتينية، في مواجهة التنظير الهيمني، من إنتاج ظروف للتأمل الذاتي المستقل في منتصف القرن العشرين. وهو ما يجعل هذا الأمر جزءًا من تاريخ فكري غني ومكثف التأمل لأمريكا اللاتينية من جهة. فقد كانت جهود النخب المحلية لإنشاء الجامعات في المنطقة والتأمل في الخصائص الفريدة لعمليات إزالة الاستعمار وتنظيم المجتمعات الوطنية – التي كان من بين روادها خوسيه مارتي، خوسيه كارلوس مارياتيغي، خوان باوتيستا ألبرادي، دومينغوس سارمينتو، وجواكيم نابوكو، وغيرهم الكثير – جزءًا راسخًا من ذلك التاريخ. كما امتلكت الدائرة الفكرية المحددة التي ظهرت في المنطقة في منتصف القرن العشرين خصائصها الفريدة والخاصة بها من جهة أخرى.

لقد كان لتلاقي المثقفين في أمريكا اللاتينية من أصول وطنية مختلفة، وتخصصات علمية متنوعة، وانتماءات سياسية متعددة في نفس مجال النقاش أهمية كبيرة.

ساهم هذا التلاقي في إنشاء شبكة إنتاج فكرية متميزة انتشرت عبر دول المنطقة. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تتمكن فيها أمريكا اللاتينية من أن تضع نفسها كمركز فكري عالمي مهم وأصيل، قادر على إسقاط تأثيره في سياقات فكرية أخرى. تحظى هذه القضايا بمكانة بارزة في عدة فصول من كتابنا، حيث نسعى إلى التعمق في كيفية حدوث حركة المثقفين عبر تاريخ الأفكار في أمريكا اللاتينية.

تساعدنا إعادة بناء هذه المسارات على فهم الأبعاد الاجتماعية والجماعية الحقيقية لإنتاج نظريات التبعية، وكذلك التعقيد والتطور الذي يميز تداول الأفكار في الجنوب العالمي. فقد حافظ المثقفون المشاركون على قنوات تواصل مستمرة مع مراكز الهيمنة في إنتاج المعرفة، مما أدى إلى تشكيل دوائر أوسع من مجرد الدائرة الإقليمية. ساهمت العديد من العوامل في ذلك، بما في ذلك إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL) كواحدة من اللجان الاقتصادية الخمس التابعة للأمم المتحدة، مما جعلها جزءًا من نظام المؤسسات الدولية. إضافة إلى ذلك، كان لوجود المثقفين الأوروبيين والأمريكيين الشماليين في المنطقة، ورحلات الدراسة والبحث التي قام بها علماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية إلى الجامعات الأجنبية، ونشر واستقبال أعمالهم في سياقات أخرى، دور كبير في تشكّل هذه الدوائر. تتناول عدة فصول من كتابنا هذه الموضوعات وتعيد بناء تفاصيلها. ■

يرجى توجيه جميع المراسلات إلى:
أندريه ماغنيلي: prof.andremagnelli@gmail.com
فيليبي مايا: felipe.maia@ufjf.br
باولو هنريكي مارتينز: paulohenriquemar@gmail.com

ISA PUBLICATIONS

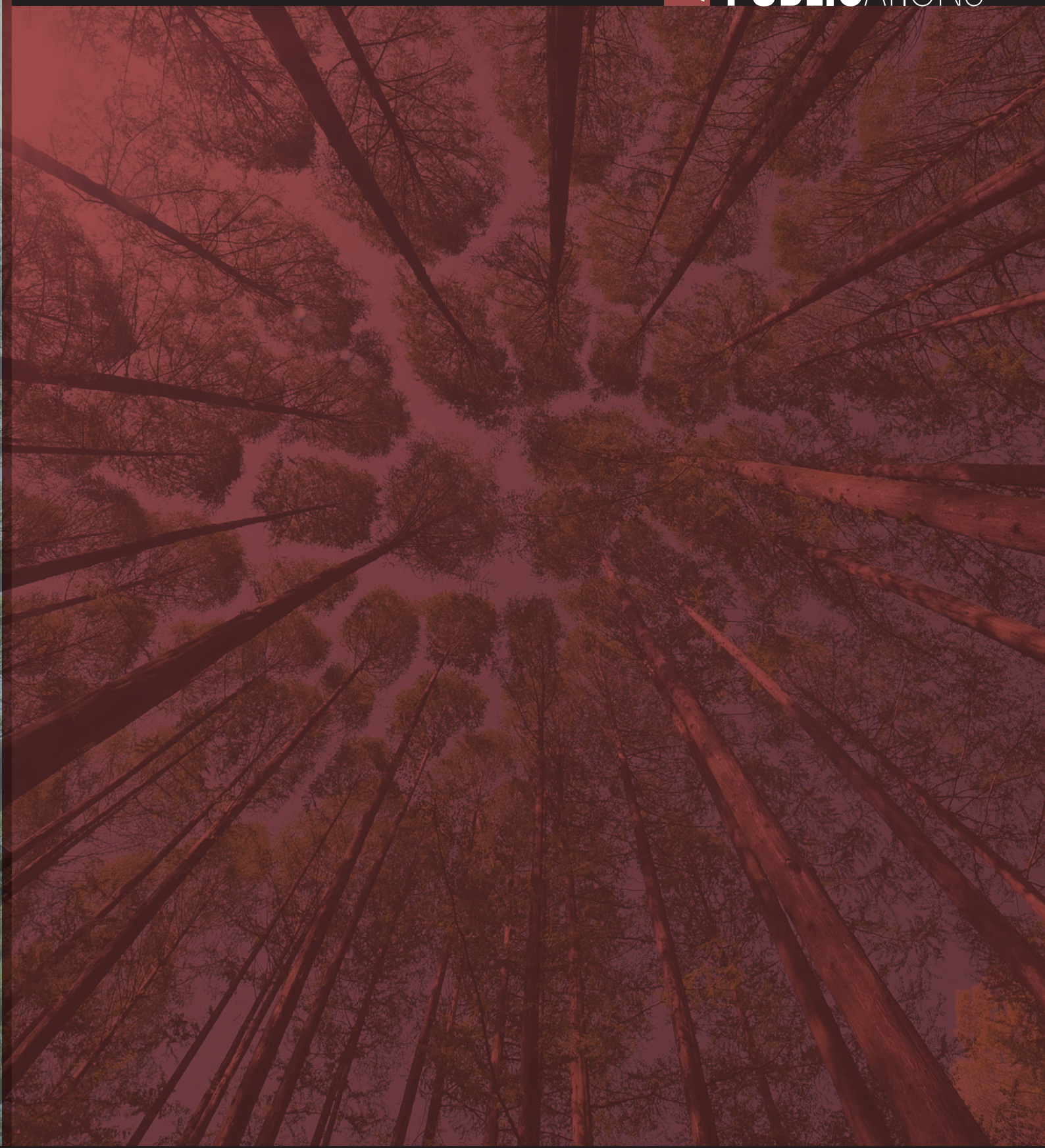

GLOBAL DIALOGUE

ISA International Sociological Association

https://globaldialogue.isa-sociology.org/

www.isa-sociology.org